جنيف 2 بين مؤشرات الحل ومؤشرات استمرار الصراع

الاشتراكي يطالب بسرعة ترتيب المؤسسة الأمنية في عدن

روزنامة الشهادة.. روزنامة التحديث

10019 | 28 ديسمبر 2002 | 10 ديسمبر 2015

لن يمروا

www.jarallahomar.net

الثوري

تأسست في 18 أكتوبر 1967

16 صفحة الخميس ٢٧ صفر ١٤٣٧هـ – الموافق ١٠/١٢/٢٠١٥م – العدد (٢٣٥٥) جريدة الحزب الاشتراكي اليمني AL-THAWRY - Issue (2355) - Thu. 10.12.2015 الثمن 70 ريالاً

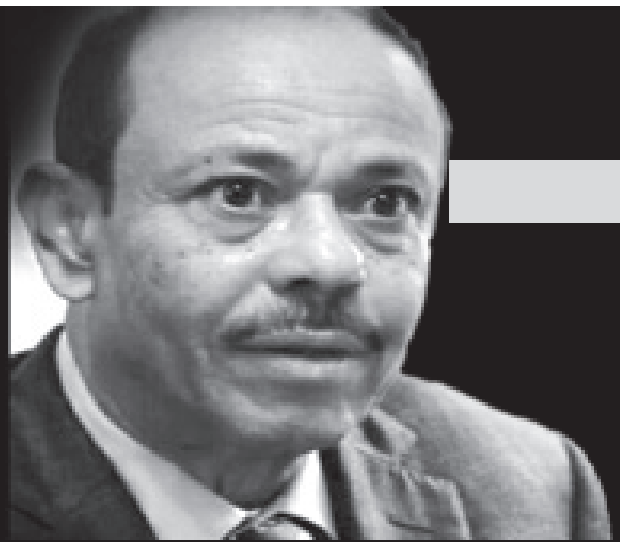

حاول بناء جهاز الشرطة والجيش من جديد وسط مساعٍ لإعاقته من الداخل والخارج

داعش تبنت عملية اغتياله وهادي يتهم الحوثيين وصالح

في أول خطاب له قال «سنضطر إلى فضح كل من يحاول استغلال الأوضاع الأمنية في عدن بالاسم»

من قتل جعفر؟

إخفاق السياسة

اليمنيون مصدومون بتدشين الزي البرتقالي لإعدامات داعش

انتهاكات وتدخلات خارجة عن القوانين في جامعة صنعاء والقاعدة تضع شروطاً على جامعة حضرموت

- نصف الحقيقة اغتيال للحقيقة
- مقاومة جريمة الاستبداد وكارثة الطائفية

د. الأزرقي: يجب تعرية الذين يتدثرون بالمقاومة ولكن لهم أهدافاً غير وطنية

الاشتراكي يشيد بالاختيار الموفق في تعيين عيدروس الزبيدي محافظاً لعدن

أشاد الحزب الاشتراكي اليمني بالقرارات الاخيرة التي اتخذها الرئيس هادي وعلى وجه الخصوص تعيين محافظ جديد لمحافظة عدن ومدير أمن لشرطة عدن.

واعتبر مصدر مسؤول في الأمانة العامة للحزب الاشتراكي اليمني ان هذه التعيينات الموفقة خطوة علي الطريق في اتجاه مواصلة تطبيع الأوضاع الإدارية والأمنية المنفلتة في محافظة عدن التي باشرها المحافظ السابق الشهيد جعفر محمد سعد ودفع حياته ثمناً لها.

وأشاد المصدر بالاختيار الموفق للمحافظ الجديد الذى تمنى له التوفيق والنجاح في المهام الاستثنائية التي تصدر لها، داعياً كل الاطراف السياسية والاجتماعية في عدن، وفي المقدمة الحكومة ومؤسسة الرئاسة، للوقوف الى جانبه وتقديم كل أشكال الدعم والمؤازرة لما فيه استعادة الامن والاستقرار وإعادة بناء المؤسسة الإدارية والأمنية وقيم السلم والتعايش والمدنية التي عرفت بها عدن ومجتمعها المدني.

وكان الرئيس هادي اتخذ -الاثنين- قرارين جمهوريين قضيا بتعيين عيدروس الزبيدي محافظاً لمحافظة عدن خلفاً للواء جعفر محمد سعد الذي استشهد الاحد الماضي و6 من مرافقيه بعملية إرهابية فيما عين الرئيس هادي شلال شائع هادي مديراً للأمن فيها.

هادي يدعو إلى هدنة وقف إطلاق النار بالتزامن مع بدء جنيف 2

ناطق الحوثيين: مفاوضات مسقط وصلت إلى طريق متقدم مقارنة بالماضي

ولد الشيخ: جنيف 2 في 15 الجاري

بين مؤشرات الحل ومؤشرات استمرار الصراع

المحرر

ثمة مؤشرات لحل الأزمة الخطيرة المتفاقمة التي تمر بها البلاد في ظل وجود مؤشرات أخرى لاستمرار الصراع طبعا.

بينما يتوجب على المتحاورين في جنيف 2 تقديم تنازلات حقيقية تجنب اليمن الاستمرار في الدمار وخراب النسيج الاجتماعي والارهاب والعنف.

ودعا الرئيس عبدربه منصور هادي المعترف به دولياً إلى هدنة بالتزامن مع بدء مباحثات السلام المرتقب أن تعقد في العاصمة السويسرية.

وطالب بأن تبدأ الهدنة من منتصف الشهر الحالي ولمدة سبعة أيام.

دعوة هادي جاءت في رسالة رسمية بعث بها إلى الأمم المتحدة، راعية مباحثات جنيف المأمولة.

وكان إسماعيل ولد الشيخ أحمد، مبعوث الأمم المتحدة إلى اليمن، قد قال -الاثنين- إن «تفاقم الأزمة الإنسانية في اليمن يستدعي وقفاً سريعاً للقتال».

يأتي ذلك بعد يوم واحد من مقتل محافظ عدن، أحد أبرز مساعدي الرئيس هادي.

فقد أعلن الوسيط الأممي عقب لقاءات مسقط الاخيرة التي جرت الايام الماضية مع وفد الحوثيين وحلفائهم -وكانت الحكومة التزمت قبل اسبوعين بالمشاركة في المحادثات التي سيرأسها المبعوث الخاص بحضور ثمانية مفاوضين وأربعة مستشارين في كل وفد- أن «طرفي النزاع وافقا على بدء جولة محادثات سلام جديدة». وأضاف «الأطراف المتنازعة في اليمن ستستأنف محادثات السلام في 15 الشهر الحالي»، معبراً عن ثقته في «التمكن من إعلان وقف إطلاق نار مؤقت قبل بدء المفاوضات».

وقال ولد الشيخ ان «المشاورات تهدف إلى التوصل لاتفاق دائم وشامل لإطلاق النار وتحسين الوضع الإنساني واستئناف عملية الانتقال السياسي المنظمة».

وتابع ان «الحل السياسي هو الوحيد الكفيل بإنهاء الأزمة في اليمن» معرباً عن قناعته بأن» الحوار السلمي والجامع هو السبيل لإنهاء معاناة الشعب اليمني وإعادة الثقة والاحترام المتبادل».

ويتمثل الهدف في وضع خطة لتطبيق قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة بما فيها القرار رقم 2216 لإعادة البلاد إلى مسار الانتقال السياسي بناء على مبادرة مجلس التعاون الخليجي ومخرجات الحوار الوطني.

ودعا إسماعيل ولد الشيخ جميع الأطراف إلى الانخراط بحسن نية، بحثا عن حل سياسي دائم في اليمن يلبي التطلعات المشروعة للشعب في تحقيق السلام والاستقرار والازدهار.

وكما هو معلوم فشلت في السابق جميع محاولات وقف إطلاق النار، واتهم كل طرف الآخر بخرق الهدنة.

من ناحيته أكد الدكتور عبدالله العليمي نائب مدير مكتب رئاسة الجمهورية رئيس الفريق الفني للمشاورات طلب هدنة إنسانية تتمثل في وقف مشروط لإطلاق النار مع بداية مشاورات جنيف منتصف ديسمبر الجاري.

وطبقاً لوكالة الانباء الحكومية قال العليمي ان هادي سيعطي فرصة كاملة للتهيئة للمشاورات المقبلة من خلال التوجه نحو وقف إطلاق النار تزامناً مع بدء المشاورات، موضحاً ان الطلب يأتي كبادرة حسن نية ومرونة عالية بهدف الوصول إلى نجاح المشاورات القادمة.

وأضاف: وهذا كله مرهون بمدى التزام الميليشيا الانقلابية بوقف إطلاق النار ووقف عدوانها وتحركاتها العسكرية واستهداف المدن وإتاحة الفرصة للإغاثة الانسانية العاجلة بالوصول الى المحافظات المحاصرة وخاصة محافظة تعز التي يعاني سكانها لأشهر من الحصار العدواني اللاإنساني المدمر».

وفي السياق أكد على أن «وقف اطلاق النار قابل للتجديد والتمديد تلقائيا إن تقدمت الميليشيا بطريقة إيجابية في بناء الثقة من خلال الإفراج عن المعتقلين كافة والتوقف عن أي أعمال تقوض وقف إطلاق النار، فكلما تقدموا بخطوة إيجابية ستتقدم الشرعية ممثلة بفخامة رئيس الجمهورية بعشرات الخطوات تجاه السلام والوئام، فهو مسؤول عن أبناء الشعب اليمني كافة من صعدة الى المهرة ويتوق لأن تنتهي معاناة الشعب اليمني التي تسببت بها الميليشيا الانقلابية».

وحسب رسالة هادي، فإنه أخطر قيادة التحالف العسكري العربي بقيادة السعودية «بنية وقف إطلاق النار بداية من 15 ديسمبر الحالي حتى 21 من الشهر نفسه».

من ناحيته قال، عبدالملك المخلافي، وزير الخارجية في تصريحات لوكالة فرانس برس: «يجب أن يدخل اتفاق على وقف إطلاق النار بين الحكومة والانقلابيين حيز التنفيذ في 15 ديسمبر مع بدء المفاوضات». وتابع «هناك اتفاق لوقف تبادل إطلاق النار بين الجانب الحكومي والحوثيين وحلفائهم يبدأ سريانه من يوم الثلاثاء المقبل تاريخ انطلاق محادثات السلام في سويسرا».

ولم يصدر رد فعل من جانب الحوثيين على اقتراح وقف إطلاق النار.

لكن محمد عبدالسلام ناطق أنصار الله (الحوثيين) كشف عن لقاءين متتالين – يوم الاثنين – مع المبعوث الدولي لليمن إسماعيل ولد الشيخ وفريقه.

وقال «تمت مناقشة مسودة، ومكان وتاريخ الحوار المزمع عقده منتصف الشهر الحالي. كما تم بحث سُبل وقف إطلاق النار وما يليها من خطوات بناء الثقة، معربين من جهتنا عن انفتاحنا لإجراء حوار جاد ومسؤول».

وأضاف «بشأن مشكلة «الإرهاب التكفيري» أكدنا للأمم المتحدة ما ننبه إليه دائماً من خطورة تلك المشكلة على اليمن، ومع ما تمر به المحافظات الجنوبية من تحد أمني خطير أكدنا خلال لقائنا بولد الشيخ تضامننا مع أبناء الجنوب للخروج من هذا الوضع المأساوي، واستعدادنا للتعاون سوياً في إعادة توحيد الجهود نحو القضية الجنوبية. وحتى لا يحصل أي فراغ أمني تستغله المجموعات التكفيرية ينبغي إعادة النظر فيما يسمى «بمكافحة الإرهاب» ولتحدد تلك المجموعات ومن يقف وراءها ليتسنى للأجهزة الرسمية أن تنهض بمسؤوليتها مسنودة بتوافق سياسي وطني واضح».

كذلك أعلن عبدالسلام، «أن المفاوضات الأخيرة التي جرت مع الأمم المتحدة في مسقط وصلت إلى طريق متقدم مقارنة بالماضي»، مضيفاً أنهم يعتقدون «أن المشكلة الآن لم تعد في ما هي الخطوات التي يجب أن نبدأ بها، حالياً، لاستئناف العملية السياسية، بقدر ما هي جدية من وصفها بالعدوان».

وأوضح في تصريحات نقلها موقع قناة «المسيرة» التابعة لميليشيا الحوثيين أنه «من ضمن الإجراءات التي تمت مع الأمم المتحدة حول المبادئ الرئيسة، تتضمن وقف الحرب، وفك الحصار، وخطوات بناء الثقة، والإفراج عن المعتقلين من كل الأطراف، وتثبيت حالة من الاستقرار الأمني في المناطق التي تشهد المواجهات، ومواجهة العدوان بما لا يدع أي فراغ يستفيد منه عناصر القاعدة أو «داعش» ورفع المظاهر القتالية وغيرها من القضايا».

على ان المراقبين يجمعون بأن أمام الجميع أجندة مليئة بالألغام والتحديات، هناك خطوات لبناء الثقة ينبغي القيام بها.

وفي حين يتعزز الأمل لدى الشعب اليمني الذي أنهكته الحرب، يبقى لدى المتحاورين كم كبير من عوامل إفشال أو إعاقة التوصل إلى سلام دائم – كما تشير الوقائع.

من جانبه، دعا الرئيس المخلوع علي عبدالله صالح، في بيان له، الأمم المتحدة إلى إصدار قرار ملزم للأطراف المشاركة في «جنيف 2»، ودول التحالف التي وصفها بـ«العدوان» بوقف دائم لإطلاق النار وفك الحصار، ودعا لانسحاب من وصفها بـ«القوات الغازية»، ولم يتحدث عن انسحاب الميليشيات.

اليمنيون مصدومون بتدشين الزي البرتقالي لإعدامات داعش

إعدامات مروعة لأسرى حوثيين ووعيد لقادة التحالف بالجهاد «باللسان والسنان»..

عبدالودود شفيق

وأخيراً ألبس فرع تنظيم داعش في اليمن رهائنه الزي البرتقالي قبل الإعدام بأبشع الطرق مع اقتراب موعد مشاورات جنيف2 بين الحكومة والانقلابيين.

لقد بث فيلماً عنيفاً جديداً يظهر قيامه بإعدام 25 شخصاً، قال إنه أسرهم من جماعة الحوثيين بعد ثلاثة ايام من سيطرة مقاتلي التنظيم الجهادي على مدن استراتيجية في محافظة أبين الجنوبية.

الفيلم الذي حمل عنوان «ثأر الكماة» كان له قيمة صادمة على مستوى اليمن، بينما لم يستوعب مراقبون صدمة داعش التي تؤسس لمرحلة دموية ومسلسل جديد من نزيف الدم اليمني، فهؤلاء يعتبرونها مجرد فزاعة للقبول بالانقلاب الحوثي فقط.

وكانت أول عملية ظهرت لما يسمى داعش في اليمن منتصف مارس الماضي، وذلك قبل أيام من تدخل التحالف العربي وكانت عملية ارهابية كبرى تمثلت في تفجير انتحاري لمسجدي بدر والحشوش بصنعاء أدت إلى أكثر من 140 قتيلاً.

المسلحون الذين ينسبون انفسهم لتنظيم الدولة الإسلامية، ظهروا في الفيديو الأخير وهم يسوقون المعتقلين الى حتفهم بعمليات إعدام مختلفة ووحشية، وكانوا يرتدون الزي البرتقالي الذي دشنوه لأول مرة في تسجيلات تنسب لما يسمى داعش في اليمن.

وإذ يعد الفيلم تقليداً لمشاهد سابقة أقدم عليها التنظيم بسوريا والعراق وليبيا؛ فقد أذهل ذلك الحجم من مشاهد الانتقام معظم من شاهدوا الفيلم الذي انتشر على نطاق واسع في مواقع التواصل الاجتماعي بأسلوبه المثير غير المعهود.

في مناطق جبلية وبحرية وصحراوية عدة داخل الأراضي اليمنية التي تقع تحت سيطرته –كما قال– بث فرع تنظيم الدولة الاسلامية باليمن الفيلم المكون من عمليات اعدامية عدة.

وفي الدفعة الأولى من الإعدامات أظهر عملية ذبح لتسعة اشخاص مكبلين، ذبحوا بعد ان جثوا على الأرض. وفي الدفعة الثانية من الإعدامات تم وضع ستة أشخاص متراصين أمام مدفع صواريخ «لو»، ليتم إعدامهم رمياً بصاروخ؛ تحديداً بعد بث اعترافات لهم، قالوا فيها انهم شاركوا بقصف مدينة عدن في الحرب التي انتهت بهزيمة الحوثيين وحلفائهم أمام قوات خليجية ومقاومة محلية في 17 يوليو الماضي.

كذلك أظهر الفيديو، عملية تفجير ستة أشخاص بقارب مفخخ، عقب إبحاره لمسافة قصيرة، لينفجر عن بعد، كما تم وضع اربعة اشخاص ربطت أعناقهم بعبوات ناسفة، وتفجيرها عن بعد، بصورة مروعة جداً.

والحال انها استعراضات متفننة في دمويتها، من خلال توحشها المنهج والغامض، عبر أساليب متعددة في المونتاج السينمائي لحرب نفسية تنضج في قالب بصري، لتمثل دعاية إعلامية بشعة أو آخاذة –بحسب الانقسام المجتمعي تجاهها– إلا انها تشير إلى أن الإرهاب في اليمن يدخل في طور جديد.

فضلاً عما سبق أظهر الفيديو ذاته أيضاً مشاهد مصورة للتفجيرات التي هزت مطلع اكتوبر الماضي، المقر المؤقت لنائب الرئيس اليمني، رئيس الحكومة خالد بحاح، ومقر القيادة العسكرية الاماراتية، ما أسفر عن مقتل 15 جندياً على الأقل بينهم أربعة إماراتيين. كما عرض التنظيم وصايا مقاتليه الأربعة الذين فجروا أنفسهم في تلك الهجمات الارهابية، حيث أوصوا الشعب اليمني بمبايعة «أبو بكر البغدادي القرشي»، والانضمام إلى «دولة الخلافة» و«اعتبار الجهاد طريق الجنة».

من الواضح طبعاً ان الميديا صارت تساعد الارهاب في اليمن على نشر رسائله لجمهور أكبر من أي وقت مضى، تماماً كما في هذا الفيديو الذي صار حديثَ الرأي العام اليمني، وفيه توعد عناصر التنظيم الجهادي أيضاً، قادة الدول الخليجية المشاركة في التحالف الذي تقوده السعودية في اليمن بالجهاد «باللسان والسنان».

مراقبون يرون ان عمليات داعش تصب في صالح الحوثيين الذين يقولون انهم يحاربونها.

لكن مع تساقط الدولة والسياسة وتجريف القانون والمجتمع المدني في اليمن، تضاف تحديات مواجهة داعش الى السلطة الشرعية بجانب تحديات مواجهتها للانقلاب الذي نفذته ضدها الميليشيات الحوثية والقوات الموالية للرئيس المخلوع علي عبدالله صالح.

وكانت تداعيات واستفسارات عديدة فجرها الفيديو في المجتمع والنخبة وعلى مستوى الشارع.

فمن ناحيتها قالت حاملة نوبل للسلام توكل كرمان في تغريدة على تويتر: «داعش علي عبدالله صالح، هو أبوها الشرعي في اليمن وهي ابنته البارة».

وقال لـ«الثوري» أحد المشاهدين للفيديو الذي بثه الجمعة الماضية، مكتب إعلامي لما سمي بـ«ولاية عدن – أبين»، واستمر نحو 15 دقيقة: «وجدت أمامي مشاهد تمثيلية ليس من ورائها أي هدف سياسي بل أهداف انحرافية، قام بها من لديهم أمراض نفسية وعُقد من المجتمع لا يمكن التعامل معها وعلاجها إلا بصعوبة فائقة».

في السياق طرح الناشط السياسي والعلماني يحيى أبو الرجال تساؤلاً مهماً عبر صفحته على الفيس بوك: «الضحايا الذين ذبحهم داعش وفخخ بعضهم وقصف آخرين –ويقال انهم من (الحوثة الكفرة)– ترى من أي المناطق هم؟، وأين ذووهم وأقاربهم فلم نسمع ردة فعل من قبلهم وهم يشاهدون أولادهم بتلك الصورة؟!».

الثوري

جريدة الحزب الاشتراكي اليمني

مدير التحرير

إبراهيم غانم

سكرتير التحرير

فتحي أبو النصر

الخذلان الكبير

تُركت طبقات الشعب التي انخرط أفرادها في العمل السياسي وارتبطت مصالحها بالعمل والإنتاج هدفاً مكشوفاً لحرب صالح والحوثي بعدما تخلت عنها الأحزاب، قائلة إن الصراع لا يعنيها.
وهكذا تتجلى جناية الأحزاب على نفسها وعلى جماهيرها.

خالد عبدالهادي

وحدهم من يقاومون مشروع الاستبداد السياسي والديني على الأرض يجترحون شيئاً ذا وزن وبال، أما الحركة السياسية فلم تكن مفككة وواهنة كما هي اليوم.

وعلاوة على أن الحركة السياسية التي كان خليقاً بها قيادة المشروع السياسي للمقاومة العسكرية واهنة فهي أيضاً منقسمة ومتنافرة.

قسم يرى أن الصراع الراهن لا يعنيه لأنه يدور بين طرفين متشابهين في السمات ومتناقضين في المصالح فحسب، وقسم التحق بالرئيس عبدربه منصور هادي ومطامحه متناهية في الصغر، لا تكاد تتجاوز الظفر بحقيبة وزارية في حكومة افتراضية ما تزال معلقة في الهواء.

في الواقع، هذا ضرب من عقاب التاريخ الذي ظل ينزله بالحركة السياسية اليمنية كلما تعالت على حاجات مجتمعها ولم ترَ فيها سوى أحلام غير واقعية.

وما فتأت الأحداث تظهر كيف أن أفراد المجتمع العاديين كانوا يسبقون السياسة إلى مضمار الفعل كلما أدارت ظهرها لهم وسخّفت مبادراتهم فتلهث هي وراءهم، لكن بعد أن تكون الأمور قد خرجت عن سيطرتها وتكشف عجزها.

ولقد تلقت السياسة هذا النوع من الانكشاف مراراً، غير أنها لم تستوعب الدرس.

في 2007 اندفع المواطنون في المحافظات الجنوبية إلى الساحات العامة والشوارع رفضاً للسياسات النظامية التمييزية بحقهم بعد 14 عاماً من اجتياح الجنوب وإخضاعه بالقوة وانحياز القوى السياسية إلى صف النظام أو التزامها الصمت، باستثناء الحزب الاشتراكي اليمني الذي استهدفته حرب 1994 بقدر ما استهدفت الجنوب، فاتخذ القضية الجنوبية مرتكزاً لسياساته وقطباً لها.

وفي 2011 أرادت القوى السياسية إصلاحاً سياسياً يجعل من المشاركة السياسية أمراً ممكناً وأراد الشعب إسقاط النظام بثورة سلمية، مستلهماً المثال التونسي الذي اختط تجربة الربيع العربي.

ولما غصت الساحات بملايين المحتجين المصممين على إسقاط نظام علي صالح، أخذ الساسة ذوو الرؤوس البيضاء والشوارب الكثة يهتدون بخطى فتيان المدارس وشبان الجامعات وفلاحي الريف كي يوثقوا انتماءهم إلى عصر الساحات أو يحظوا بفرصة لإلقاء خطاب من على منابرها.

كانت المناسبة الثالثة هي الأشد امتحاناً لقوى السياسة، ففي سبتمبر 2014 ستطوق جحافل الثورة المضادة العاصمة صنعاء وتسقطها قبل أن تكمل استيلاءها على السلطة وترتد بالبلاد إلى حقبة قاتمة.

حيال ذلك، لم يزد رد الفعل السياسي عن أن قواه تسمرت في محطة الانتظار، تترقب انقشاع آثار تلك الصاعقة حتى تستأنف نشاطها السياسي الاعتيادي كما لو أنها لم تستوعب حجم هذا التحول وعواقبه.

وليست مباغتة تلك الأحداث للحركة السياسية هي ما أثبتت انكشاف الأخيرة وعدم جاهزيتها، إذ ستبرهن على غيبوبتها وعجزها حتى حينما أتاحت لها هذه المناسبات الثلاث الكبيرة فرصة لاستعادة عافيتها وإثبات صلتها بالحركة الشعبية في مواجهة مراكز نفوذ ونظام متسلط.

فقد تصرفت القوى السياسية في كل مرة، كأن الأمر أُسقط في يدها فلزم أقربها إلى الحراك الجنوبي مقعد المراقب من الانتفاضة الجنوبية وراح بعضها يستثمر في الانتفاضة أو يزايد عليها.

وفاوضت الأحزاب السياسية باسم الساحات المنتفضة في 2011، متعهدة بحل سياسي يحقق التغيير الذي خرج ملايين المحتجين من أجله. ومع أن حصيلة التغيير العائدة من الحل السياسي كانت ضئيلة وأقل من المأمول، إلا أن ذلك القدر أيضاً أتت عليه الثورة المضادة بعدما دب الشقاق في صف الأحزاب التي كان عليها السهر على ما أحرزته الثورة الشعبية وحمايته.

علاوة على أن الأحزاب أهدرت تلك الفرص الثمينة لتمتين صلاتها بطبقات الشعب وجماهيره فقد تلقت عقاباً من صنف ما بدر منها، إذ صبَّ عليها الحراك الجنوبي نقمة أشد مما صب على النظام وعدّها متآمرة على الجنوب، داعياً أعضاءها إلى تقديم استقالاتهم منها والعمل من خارج أطرها إذا رغبوا الاشتراك في الانتفاضة الجنوبية.

وبقدر ما في رد فعل الحراك من نزعة شمولية وإقصائية، بيد أنه تعبير عن مدى خيبة المنضوين في فصائله من أداء الأحزاب السياسية وتخليها عن تمثيل الأفراد والمجتمعات المحلية التي هجرت روابطها العشائرية والقبلية والجغرافية وعولت على السياسة التي وجدت فيها بديلاً حضارياً عن الروابط القديمة.

كذلك كانت نغمة المناهضة للأحزاب السياسية قد علت لدى انطلاق ثورة فبراير في 2011 قبل أن تخفت ويحتويها فضاء الساحات التي استوعبت أعضاء الأحزاب نفسها.

واليوم، يجد الأفراد الذين فككوا روابطهم القديمة ما قبل السياسية واعتصموا بالرابط السياسي أنفسهم مكشوفين بلا حماية، سواء في أمنهم الخاص أو في مشروعهم السياسي في مقابل أن الأفراد الذين تمسكوا بروابطهم القبلية والعشائرية يشهدون مشروعهم في موقع الهجوم على المشاريع الأخرى.

ما تبدو عليه القوى القديمة من تنظيم وتماسك ومبادرة إلى موقع الهجوم على القوى الجديدة التي تبدو ممزقة وتاهت نخبتها عن موقعها الجدير بها في الصراع الحالي لا يشكل هزيمة آنية أو عسكرية بل هي هزيمة استراتيجية وتفريط بنضالات أكثر من نصف قرن في سبيل التحديث والحرية.

ذلك لأن تداعيات هذا الصراع وتبعاته مرتبطة بالمستقبل، فالروابط القديمة أفادت منه لتكمل مشروعها في إزاحة الروابط الجديدة وبهجمتها المسعورة في الوقت الحالي، تتبجح علاقات المشروع القديم، قائلة بلسان حالها لأنصار المشروع السياسي الجديد إن مشروعهم كان أمنية متطاولة فقط.

أما القوى الجديدة التي كان جديراً بها الإفادة القصوى من الصراع في حشد طبقات الشعب وقواه للقضاء على المشروع القديم، مستفيدة من البراهين العملية التي أدان بها نفسه بوصفه مشروعاً للعنف والفقر والتخلف، فقد أهدرت هذه الفرصة التاريخية حتى الآن.

ويمكن استشراف ملامح هزيمة الروابط السياسية في طريقة التفكير التي غدت مهيأة لأن تسيطر على التجمعات التي كانت هجرت السلاح، أملاً في أن تحتكر الحكومة استخدامه أو على أفرادها الذين كانوا قد انفتحوا على فهم القضايا بآفاق وطنية أو قومية أو إنسانية.

تلك التجمعات ستعود لاقتناء السلاح للدفاع عن نفسها وهؤلاء الأفراد سيتقهقرون لمقاربة تلك القضايا بآفاق قروية ومناطقية أو طائفية.

ولم يكن ذلك التطور الجزئي الذي انتقل في إطاره أفراد ومجتمعات إلى العمل السياسي والكفاح السلمي من أجل إحلال التحديث والديمقراطية بالأمر السهل، بل يمكن اقتطاف لمحة عن ثمنه الباهظ في ذلك الكفاح المرير الذي طال عقوداً وذلك العدد الكبير من الرجال الذين اختفوا قسراً أو قضوا سنوات في غياهب المعتقلات، ذاقوا خلالها صنوف الأهوال والتعذيب، ثم في أولئك الذين تشردوا أو بذلوا مهجهم دونما من.

وإخفاق الساسة المتأخرين في إيصال المشروع الذي بذل أسلافهم لأجله كل ذلك، إلى موقع الفعل أو حتى حماية ما كانوا قد أنجزوه لا يعني سوى هدر تلك التضحيات.

ولئن أبانت الأحداث عن تلك الحال المزرية التي تعيشها الحركة السياسية مقابل جاهزية القوى التقليدية وانسجامها، فالمؤشرات الراهنة تنبئ عن أن حال الحركة السياسية في المستقبل سيكون أشد اعتلالاً وانسحاقاً تحت عجلات قطار التحولات التي تمضي قدماً وتفرض قوانينها دون انتظار للمترددين والعاجزين.

فنتيجة الصراع الدائر لن تخرج عن ثلاثة مآلات، جميعها لا مكان معها للقوى السياسية الحديثة ما لم توحد جهدها وتنتظم خلف مشروع واحد، تعمل على تحقيقه بآليات تلبي شروط الواقع الوطني وظروفه.

فإما أن تضع السعودية إمكاناتها العسكرية والمالية خلف الرئيس هادي مع ضوء أخضر من القوى العالمية حتى تمكينه من حسم الصراع وبسط سلطته، أو أن حلف صالح والحوثي يحسم الصراع لمصلحته بطريقة ما ويرتهن للسعودية مجدداً مقابل رضاها عن استمرار سلطته.

وفي المصير الثالث، قد يتقاسم هادي ورجالاته السلطة مع صالح والحوثي وفق تسوية سياسية، تشرف عليها الدول الكبرى وتقر بالمخاوف السعودية عند حدودها الجنوبية.

في المآلات الثلاثة، ستجد قوى السياسة الحديثة نفسها خارج اللعبة؛ فهادي سيتعامل مع كثير منها بدافع ثارات قديمة وجديدة، وقبل ذلك له أفقه المحدود الذي يحيله في كل مرة على أدوات ورجالات تشبهه هو فقط وتدور حول مشروعه.

الأفق والثارات تلك لدى الرئيس ستحول دون انفتاحه على القوى السياسية التي لها مشروعها المستقل، ولن تستطيع العمل داخل حدود تصوراته للقضايا الوطنية.

أما صالح والحوثي فمشروعهما نقيض مبدئي وخصم تاريخي لمشروع التحديث وحرية الشعب وتقدمه، لذا ففي حال انجلى غبار الحرب عن بقاء الرجلين في السلطة فستستيقن الحركة السياسية حينذاك مدى تعاسة المصير الذي خبأته لنفسها داخل تفاصيل عجزها وتنافرها.

وإذا كانت التسوية السياسية المبرمة في 2011 اقتطعت للقوى الحديثة رقعة هامشية صغيرة من الملعب الذي أبقت عليه للقوى التقليدية لتواصل لعبتها، مع أنها أعقبت ثورة شعبية غير مسبوقة في التاريخ السياسي اليمني الحديث، فأي تسوية قد تفلح في إنهاء الحرب لن تلتفت للقوى السياسية التي تنحت جانباً وتركت لقوى ما قبل السياسة قرار السلم والحرب.

فالتسويات التي ينصب هدفها الأساس على وقف الحرب تركز على لجم فوهات البنادق بما يعني بالضرورة ترتيب مصالح أصحابها والتوفيق بينهم كي يسكتوا بنادقهم، الأمر الذي لا يتطلب عناء للتوقع بأن تلقي التسوية السياسية بالقوى المتفرجة خارج إطارها، فهي تسوية للصراع وأدوار المتصارعين ولا يعنيها أن تتطوع لصناعة أدوار لمن نأوا بأنفسهم عنه.

والحرب التي شنها صالح والحوثي على رأس تحالف رجعي فاشي هي في أحد وجوهها تثبيت لمصالح طبقات هي التي تدفع بأبناء عائلاتها للقتال وتضخ المال وتتعزى بمغانمها من الحرب كما خططت كلما فقدت أعزاء لها.

في المقابل، تُركت طبقات الشعب التي انخرط أفرادها في العمل السياسي وارتبطت مصالحها بالعمل والإنتاج هدفاً مكشوفاً لحرب صالح والحوثي بعدما تخلت عنها الأحزاب، قائلة إن هذا الصراع لا يعنيها.

وهكذا تتجلى جناية الأحزاب على نفسها وعلى جماهيرها.

وإذا كانت جماهير الأحزاب قد عاقبتها في السابق، انطلاقاً من اعتقادها بأنها خذلتها باستسلامها للضعف وتقاعسها عن تشكيل معارضة قوية تستطيع انتزاع الحقوق للناس من النظام الحاكم فالمتوقع أن يجيئ عقابها على نحو أقسى في المستقبل رداً على خذلانها في توقيت حرج.

على أن ما يُدعى هنا عقاباً هو في الأصل تعبير عفوي عن يأس الناس وإحباطهم من جدوى العمل السياسي ومن ثمَّ عزوفهم عن المشاركة السياسية.

وكلما عزف الأفراد عن العمل السياسي، تدبروا لأنفسهم مواقع داخل بنى تعمل بالروابط والعلاقات ما قبل السياسية التي كانوا قد غادروها، مما يجهض التطور السياسي ويعيد توجيه مساره إلى الوراء.

الاشتراكي يدين اغتيال محافظ عدن ويطالب بإعادة ترتيب المؤسسة الأمنية

أدان الحزب الاشتراكي اليمني الحادث الارهابي الذي استهدف حياة محافظ محافظة عدن وعدداً من مرافقيه الأحد في منطقة الفتح بالتواهي بالقرب من مقر المنطقة العسكرية الرابعة ما أدى إلى مقتله.

واعتبر بيان صادر عن الأمانة العامة للحزب الاشتراكي اليمني هذه الجريمة الارهابية مؤشراً خطيراً لما وصلت اليه حالة الانفلات الأمني في محافظة عدن، والتي يوجد فيها رئيس الجمهورية والحكومة، والتي من المفترض ان يكون فيها الأمن أكثر انضباطاً.

وأضاف البيان: «إذ يدين الحزب الاشتراكي اليمني هذه الجريمة الارهابية البشعة وكل جرائم الاغتيالات التي يتعرض لها قادة في المقاومة والأمن والجيش يطالب الحزب الأجهزة الأمنية والسلطات في عدن وضع الجانب الأمني في قائمة أولوياتها، باعتباره يمس بدرجة أساس أمن المواطنين وحياتهم».

كما طالب الحزب بسرعة إعادة ترتيب أوضاع المؤسسة الأمنية بالصورة التي تحمي مدينة عدن ومجتمعها المدني من السقوط في وهدة الفوضى العارمة التي لن تستطيع معها أي سلطة انتشال المدينة منها، مع التركيز على ضبط حيازة وحمل السلاح، محذراً في الوقت ذاته من التهاون أو التراخي في اتباع إجراءات حازمة حيال هذا الوضع الذي بات ينذر بمزيد من المخاطر.

وعزى الاشتراكي في بيانه أسرة محافظ عدن ومرافقيه، في استشهادهم وكل الضحايا الذين طالتهم عمليات الاغتيالات.

..واشتراكي عدن يهيب بالحكومة إعادة النظر في آدائها الأمني والخدمي

أهابت سكرتارية منظمة الحزب الاشتراكي بمحافظة عدن مرة أخرى بالحكومة بضرورة إعادة النظر في آدائها الأمني والخدمي خصوصاً في العاصمة عدن مشددة على ضرورة العمل من خلال استراتيجية مدروسة وأكثر فاعلية ترتقي بأهمية المرحلة الراهنة بكل تحدياتها.

وقالت المنظمة في بيان صادر عنها الأحد الماضي: «وقفت سكرتارية منظمة الحزب الاشتراكي بمحافظة عدن أمام التطور الخطير وغير المسبوق الذي وصلت إليه الحالة الأمنية المزرية في محافظة عدن، بعد أن أقدمت أيادي الإرهاب والغدر ربيبة ميليشيات الموت الحوثية وقوات المخلوع صالح صباح هذا اليوم على اغتيال الشهيد اللواء جعفر محمد سعد محافظ عدن وعدد من مرافقيه بسيارة مفخخة أثناء خروج موكب الأخ المحافظ من مقر إقامته بمديرية التواهي بجولد مور إلى مقر عمله».

وتابع البيان «وفي الوقت نفسه الذي تدين فيه منظمة الاشتراكي م/ عدن هذه الجريمة الوحشية والغاشمة وهذا العمل الجبان بكل العبارات، فإن منظمة الاشتراكي تؤكد مجدداً على النداءات التي أطلقتها في بياناتها السابقة سواء الصادرة عنها أو عن الهيئة القيادية لمنظمات الحزب الاشتراكي في الجنوب محذرة حينها من خطورة التعامل غير المسؤول والتوجه الهش من قبل الحكومة وأجهزتها الأمنية في مواجهة التحديات الأمنية الكبيرة التي تعيشها محافظة عدن منذ تحريرها في يوليو الماضي من قبضة ميليشيات التمرد التابعة للحوثي وعفاش».

بيان سكرتارية منظمة الحزب الاشتراكي في عدن اعتبر «ان إقدام تلك الجماعات المتطرفة على جريمة اغتيال أعلى مسؤول محلي في المحافظة، وهي الجريمة التي جاءت بعد عدد من الجرائم الارهابية التي نفذتها خلال الأيام الماضية مستهدفة من خلالها عدداً من قيادات المقاومة الجنوبية وشخصيات قيادية جنوبية أخرى، كل ذلك يأتي في إطار المحاولات البائسة لتلك الجماعات والجهات التي تقف خلفها لتشويه الانتصارات التي تحققت على يد المقاومة الجنوبية وقوات التحالف العربي ومحاولة تعكير صفو تلك الانتصارات، وهو ما يجب على أشقائنا في دول التحالف التنبه له وعدم ترك المجال مفتوحاً أمام العدو الذي يعلن هزيمته اليوم مرة أخرى من خلال لجوئه لمثل هذه الأعمال الجبانة والخاسرة حتماً بعد أن فقد كل أمل في إنتاج نفسه مجدداً في المحافظات الجنوبية المحررة».

البيان خلص الى انه «واعتباراً من كل هذه الأحداث الخطيرة ولتجنب المزيد من الفوضى والتدهور فإن المنظمة تهيب مرة أخرى بالحكومة بضرورة إعادة النظر في آدائها الأمني والخدمي خصوصاً في العاصمة عدن، وتشدد على ضرورة العمل من خلال استراتيجية مدروسة وأكثر فاعلية ترتقي بأهمية المرحلة الراهنة بكل تحدياتها.

رحم الله الشهيد جعفر محمد سعد ومرافقيه وجميع شهداء الغدر والإرهاب في المقاومة الجنوبية».

عن واقعة اغتيال (جعفر)

أنيس حسن يحيى

إنّ اغتيال اللواء جعفر محمد سعد يمثل خسارة لليمن عموماً وتحديداً لعدن وأهلها الذين علقوا على ابنها البار جعفر محمد سعد الكثير من الآمال العريضة للنهوض بعدن مجدداً بعد تهميشها لسنوات عديدة وأخشى أن يشهد اليمن عموماً وعدن تحديداً أياماً وأسابيع وربما أشهراً من الظلام الدامس.

لذا يتعين على الأخ الرئيس هادي والأخ خالد بحاح نائبه رئيس الوزراء أن يوليا المسألة الأمنية جل اهتمامهما قبل أي شيء آخر، فثمة حاجة وطنية وموضوعية ملحة لاستعادة الأمن والاستقرار والسلام في اليمن عموماً وفي عدن تحديداً لتطيب وتهدأ النفوس المذعورة مما يجري من اغتيالات متواصلة شهدتها عدن وما زالت تشهدها.

وثمة حاجة ماسة لمراجعة الأوضاع الداخلية للأجهزة الأمنية التي يبدو أنها غير سوية وتمكينها من لعب دورها المطلوب في ترسيخ الأمن المفقود.

هذا الانفلات الأمني المفرط والذي ليس له مثيل اليوم هو أكبر عائق أمام التوجه نحو متابعة المهمات الضرورية على مختلف الصعد.

وأتمنى أن يسارع الأخ هادي والأخ بحاح إلى الاضطلاع بمهامهما وبشكل مسؤول وعلى النحو الذي ينشده شعبنا إجمالاً وأتمنى لهما التوفيق في مهماتهما الصعبة.

تقاسم الفشل

أحمد خرصان

تكاد حادثة اغتيال محافظ عدن، تعصف بأمل الخلاص المرتبط بتواجد هادي كممثل للشرعية والتحالف العربي الذي تقوده السعودية، بما يمكن أن يكون اليد الطولى والذراع القوية لعودة الشرعية واستقرار اليمن – كما يعتقد الكثيرون – وكسر شوكة الانقلابيين وحليفهم صالح.

ربما تدفعنا هذه الحادثة إلى قناعات، لن تبتعد عن التسليم بهشاشة الوضع في عدن ومدن الجنوب كافةً، وتُظهر بشكل جلي أن المقاومة الجنوبية لم تكن عند مستوى المهام الموكلة لها، أكانت وطنيةً –على افتراض أن المقاومة الجنوبية مع الوحدة – أو وطنيةً خاصة– على افتراض أنها تسعى للانفصال، وتأسيس دولتها على جغرافيا ما قبل 90م، وربما نجحت الحادثة في تعرية الجميع شرعية ومقاومة وتحالف عربي، فشل حتى اللحظة في تأمين عدن، ناهيك عن تسليم أبين للقاعدة، فيما حضرموت تكاد تتحول إلى إمارة إسلامية، دون أن يلتفتَ الجميع لمَا يحدث فيها، وكأن ما يحدث في حضرموت لا يمُتّ بصلةٍ لأيّ من أطراف الصراع الباحثين عن تواجدهم الشائك في هذا الواقع الموبوء والمتسخ.

تثبت المقاومة الجنوبية أنها أشبه بورطة لن تتوقف عند هده الحادثة، بل ستتجاوزها إلى ما هو أسوأ وكارثي، متى أسرفتْ في ممارساتها وعبثية نظرتها لمَا يتوجبُ عليها فعله – ولو في حدوده الدنيا – إزاء الجنوب.

إنطلق الكثيرون –ومنهم أنا– عقب تحرير عدن من التحالف البغيض (الحوثي – صالح)، لنكتبَ ما يشبه المعلقات في المقاومة الجنوبية، واستحقاقها في أن تكون نواة جيدة لجيش وطني جنوبي أو يمني –لا يهم– وباستراتيجية لن تكون إلاّ وطنية، خاصة بعد تحرير الجنوب وإن كان لدول التحالف الدور البارز في التحرير، بيد أن المقاومة الجنوبية لم تكن سوى ظاهرة إعلامية أكثر من كونها حقيقة ماثلة على الأرض، لأسباب كثيرة تؤيدها وقائع كثيرة، بدءاً بالهجوم على مقر إقامة الحكومة، ونجاة بحاح وبقية الوزراء، وانتهاء بحادثة اغتيال محافظ عدن.

لقد دأبت المقاومة الجنوبية على الاستعراض وادعاء التفوق، ولم تكد لتنجح في شيء عدا إقامة النقاط العسكرية لمنع أبناء الشمال من الوصول إلى الجنوب، ومنْح تصاريح الدخول –تحت ما يسمى بجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية– للعربات والشاحنات والسيارات الخاصة بأبناء الشمال، وبيقين من دان له الأمر، ولم يعد أمامه سوى هذه المهمة الوطنية حماية لشعب الجنوب، تاركاً عدن وأبين للقاعدة وتفريعاتها المختلفة، دون أن تلتفتَ لما يدور في الداخل، والذي سيلتهم الجميع إن لم تدرك المقاومة الجنوبية المأزق الذي وضعت نفسها فيه.

قد لا يكون هادي وحكومته بحال أحسن –وأيضاً التحالف– إذْ أن هذه الحادثة تشير إلى الوضعية الخاطئة لحال المدن المحررة من (الحوثي – صالح)، والتفكك الحاصل في بنية المجتمع هناك والمنقسم إلى أكثر من فريق وجماعة، هي الآن من ترسم الوضعَ الذي يمكن أن تكون عليه عدنُ وبقية مدن الجنوب، فيما تضع السعودية ودول التحالف القبيح، أمام إشكالية المكابرة أو الاعتراف بالخيبة وعدم القدرة على الإمساك بخيوط اللعبة، ودور هادي كرجل لم يعد ليستحق سوى التخلي عن الكرسي الذي أهان اليمن واليمنيين على السواء.

لعل من المفيد أن نذكر مقاومة مأرب ونجاحها حتى الآن في الإمساك بزمام الأمور، رغم تعقيدات التركيبة السكانية والعقدية لأبناء مارب، وحدودها المفتوحة مع مناطق، ما زال التحالف (الحوثي – صالح) متواجداً فيها وقوياً، ولم يحدث أن انزلق الوضع في مأرب إلى الحد الذي يمكن أن نفقد فيه ثقتنا بالمقاومة وضرورتها لمواجهة صلف الحوثيين وصالح ومحاولاتهما لإنتاج وضع جديد وفق مقاساتهما ومقاييسهما القذرة والرثة.

الحديث عن دور صالح وما يسمى بقاعدة صالح، لا يستدعي سوى الإشفاق على من يقولون بذلك المنطق، والذي –وإن سلمنا بذلك– لن يمنحنا سوى المزيد من المَقْت والاستهجان لهذا المنطق العاجز وغير المسؤول، إذْ لا يمكن لعاقل القبول بهذا المنطق واعتباره مبرراً كافياً لتنصل هادي وحكومته وتحالف القبح إزاء ذلك.

ندرك أن ما نحن فيه، لم يكن سوى ثمرة صالح ونتاج قبحه المتنقل عبر الأجيال، لكن ما الذي فعلناه لوأد هذا القبح واجتثاث هذه الأوبئة المستشرية في الجسد اليمني، وكل ما أجدناه لم يتجاوز اتهام صالح وتحميله كامل المسؤولية.

ختاماً

لا يبدو أن ثمة أمل في القادم

إذْ ربما سنكون على موعد ومع كل ما هو أسوأ..

الثوري

حاول بناء جهاز الشرطة والجيش وترتيب البيت الإداري من جديد وسط مساعٍ لإعاقته من الداخل والخارج

داعش تبنت عملية اغتياله وهادي يتهم الحوثيين وصالح

في أول خطاب له قال «سنضطر إلى فضح كل من يحاول استغلال الأوضاع الأمنية في عدن بالاسم»

من قتل اللواء جعفر؟

مثلت عملية اغتيال محافظ عدن بسيارة مفخخة صباح الأحد الماضي، التطور الأبرز في مسار العمليات الإرهابية جنوباً خصوصاً في المدينة التي أعلنها الرئيس عبدربه منصور هادي عاصمة مؤقتة. ولاقت الجريمة الإرهابية التي تعرض لها محافظ محافظة عدن اللواء جعفر محمد سعد ومرافقوه ردود أفعال تنديدية واسعة، محلياً وإقليمياً ودولياً. والحال ان مصرع المحافظ نتيجة طبيعية للامبالاة سلطة هادي في التعامل مع السلاح المنفلت والارهاب. وحتى الآن تعاني عدن تبعات التسويف والمماطلة في عدم الاسراع في بناء مؤسسة أمنية وقوات أمن داخلي، بينما يحمل عديد مراقبين هذا الخطأ الفادح دول التحالف ومؤسسة الرئاسة وقوى الحراك المتصارعة، ما جعل ظهر المحافظ مكشوفاً.

سكرتير التحرير

بإجماع عدد من الذين عملوا بالقرب منه كان الفقيد يحلم بدولة ولا يستسيغ شغل التنصل والمزايدات، وفيما قبل بمواجهة تحديات مهامه الصعبة في ظرف استثنائي من كل النواحي، كافح من أجل تحريك عجلة الإدارة بالمحافظة على الرغم من مكوثه في منصبه قرابة شهرين، وفي ظل العديد من العوائق الجمة. غيرانه كان على وشك الإحباط –حسب عديد مؤشرات– من سلبية شرعية الغرف المغلقة وتعاملها الذي بلا أفق مع مدينة عدن المحررة إضافة الى إعاقات من أطراف سياسية وجماعات محسوبة على المقاومة أيضاً.

وفي أول خطاب له هاجم أطرافاً لم يسمها بالسعي لاستثمار حالة الانفلات الأمني في عدن. كما حث المقاومة لتولي مسؤولية حماية وحراسة كل منشآت الدولة. ثم حين أقدم على قرار منع ومصادرة السلاح الذي قوبل بارتياح شعبي واسع، شرعت الجماعات المسلحة المنفلتة بمفاقمة حالة التوتر التي تشهدها عدن في ظل سخط الجماعات الإرهابية المسلحة التي تنتشر في معظم مناطقها من القرار. فضلاً عن ذلك حاول اللواء جعفر محمد سعد إعادة بناء جهاز الشرطة والجيش، وترتيب البيت الإداري من جديد، وسط مساعٍ لإعاقته من الداخل والخارج، خصوصاً من مجموعات مسلحة لا تعترف بعضها بالشرعية على الرغم من وقوفها ضد الحوثيين.

إلا ان تلك التحديات الكبيرة، لم تجعله يرضخ، على الرغم من استمرار الأحداث الأمنية في عدن، لا سيما عمليات الاغتيالات التي أودت بحياة العديد من رجالات الدولة وقيادات عسكرية وفي المقاومة والحراك.

وكان المحافظ الراحل قد صرح عقب وصوله لعدن لتولي منصبه أن أمامه مهاماً أولية عاجلة تتمثل في مساعدة أسر الشهداء ومعالجة الجرحى, وأعمال الإغاثة وإعادة التعمير، مؤكداً أن برنامج عمله يتلخص في أمن وأمان ونظام وقانون وصحة وتعليم وخدمات تعود بالنفع السريع على حياه المواطن.

والثابت أن الرجل لم يكن ليستطيع انتشال المدينة من وضعها المتدهور، إلا في حال التفاف المقاومة ومنظمات المجتمع المدني بعدن والقوى السياسية وحكومة الشرعية من أجل استعادة تطبيع الأوضاع في عدن كما ينبغي. فخلال فعالية بجامعة عدن قال اللواء جعفر محمد سعد إن هنالك أطرافاً عابثة لا يحلو لها استقرار الوضع في المدينة مشدداً على أن الملف الأمني وإعادة تشغيل الأجهزة الأمنية سيكون من أولى الأولويات التي ستتولى إدارته التركيز عليها لاحقاً.

وقال حينها: «سنضطر إلى فضح كل من يحاول استغلال الأوضاع الأمنية في عدن بالاسم سواء الشخصيات التي بالداخل أو الخارج». وأضاف: «من يعتقد أنه سيعيقنا أو يوقفنا فهو واهم واهم». كما دعا إلى تكاتف القطاعات الاجتماعية والسياسية بمدينة عدن خلال الفترة القادمة مشيراً إلى أن الحرب العسكرية انتهت في عدن لكن تتبقى الحرب ضد الفساد والفوضى والانفلات الأمني.

وقال: «للأسف الشديد هناك محاولات مبنية على أهداف غايتها أن لا تريد عدن تخرج من الواقع الذي ورثته الحرب من فبراير حتى يوليو».

ومن جانب آخر كانت السلطة المحلية بمدينة عدن قد أعادت تفعيل نشاط غرفة العمليات الخاصة بمبنى المحافظة بعد توقف دام أشهراً عدة وذلك لتلقي بلاغات وشكاوي المواطنين على مدار الساعة.

وبينما استمر الفقيد يشدد على القضاة في محاكم عدن بمحاكمة كل من يعتدي على مصالح المواطنين، استكمل على صعيد آخر إجراءات فتح المدارس التي تضررت بفعل الحرب أو تسببت الحرب في استخدامها كسكن للنازحين، ولأغراض صحية.

الى ذلك أنهى محافظ عدن جدلاً استمر لأشهر حول بقاء د.عبدالعزيز بن حبتور رئيساً لجامعة عدن من عدمه. كما عين د.حسين باسلامة كبديل له.

×××

يمكن القول إن الشارع اليمني فجع باغتيال اللواء جعفر محمد سعد، بينما كانت الغاية واضحة لخلط الأوراق ووضع الشرعية في مأزق جراء عملية إرهابية كهذه بالغة الأثر.

وفي حين تبنى تنظيم ما يسمى بـ«الدولة الإسلامية» (داعش) العملية وسط تزايد نشاط مسلحي تنظيم «القاعدة» في محافظات جنوبية عدة أبرزها أبين المحاذية لعدن اتهمت السلطة الشرعية ميليشيات الانقلاب بالتنفيذ.

جاءت الحادثة بالطبع في ظل تصاعد ملحوظ لحوادث الاغتيال في عدن، منذ أسابيع، كما شهدت عدداً من الحوادث قبل ساعات من اغتيال اللواء جعفر محمد سعد وثمانية من مرافقيه، أبرزها، استهداف رئيس المحكمة الجزائية المتخصصة بعدن القاضي محسن علوان، ونجليه، واغتيال الضابط عنتر الباخشي.

عملية الاغتيال جرت بالقرب من قيادة المنطقة العسكرية الرابعة الواقعة في مدينة التواهي وعلى مسافة ليست بعيدة عن قصر (22 مايو) المقابل لقيادة المنطقة.

وبحسب شهود عيان «انفجرت سيارة مع وصول سيارة المحافظ، ما أدى إلى ارتفاعها إلى مسافة، وعندما سقطت على الأرض على بعد أكثر من عشرة أمتار، كانت تحترق، فيما كان مسلحون على مقربة من الحادث، خرجوا من سيارتهم واتجهوا إلى سيارة المحافظ، وقاموا بإطلاق الرصاص على السيارة وغادروا المكان».

×××

المحافظ سعد من أبناء عدن، وهو قيادي في الحراك. ولد بالشيخ عثمان في 5 مايو 1950، وأب لثلاثة أبناء: لينا وروزاء ومحمد جعفر. بدأ حياته العسكرية عام 1967، ودرس بالاتحاد السوفياتي السابق من 1969 إلى 1972، كما تدرج في مناصب عسكرية عديدة. وحيث رسم خارطة تحرير عدن من اليوم الأول لمواجهة الميليشيات، كان مستشاراً للرئيس هادي، قبل أن يتم تعيينه محافظاً لعدن. ومن قائد لفصيلة دبابات، تدرج في حياته المهنية الى قائد لسرية دبابات، فقائد لأركان كتيبة دبابات، ثم قائد لكتيبة دبابات، ثم وصل الى ركن تدريب سلاح مدرعات في دائرة التدريب للأركان العامة، وركن تدريب القوات البرية للأركان العامة، ونائب مدير التدريب في الأركان العامة، ورئيس شعبة التخطيط والتدريب العملياتي للأركان العامة. كذلك عين قائداً لجبهة العند في حرب 94، ونائباً لمدير دائرة العمليات الحربية للأركان العامة، ونائباً لكبير المعلمين بالكلية الحربية ومستشاراً لوزير الدفاع. في السياق أيضاً ترك مؤلفات في الشؤون العسكرية، منها: «هيئات العمليات والكمبيوتر في جيوش الدول النامية»، و«خبرات وخصوصيات البناء العسكري في الدول النامية» و«أمن البحر الأحمر».

×××

إمتاز اللواء جعفر محمد سعد بتواضعه وتعامله بعقلية الواعي ابن مدينة عدن المثقف، ولذلك تجنب الاحتكاك أكثر من مرة أو التعامل بردود الفعل، رغم تعرضه للاستفزازات الواضحة مرات عدة في مكتب المحافظة.

وخلال شهرين كان قد بذل جهداً دؤوباً في مساعي تثبيت الأمن وإعادة ضبط الأوضاع، كما تميز بمعاينته شخصياً الأوضاع الميدانية.

وتقول مصادر مؤكدة إنه تعرض أكثر من مرة لإغلاق مكتبه في وجهه، لكنه كان يقول بهذا الخصوص «إن هؤلاء أبناؤنا ولا يمكن نصطدم معهم»، كذلك تعرض –بينما كان في مهمة رسمية بداية تعيينه– الى اعتداء وإهانة من قبل مسلحين منفلتين قاموا بسحبه من سيارته ومحاولة منعه من أداء عمله، لكنه «كان يتعامل مع تلك التصرفات بضبط النفس والحكمة».

في السياق يرى مصدر موثوق ان «تلك العراقيل والصعوبات التي واجهت الشهيد جعفر لم تأت مصادفة وإنما بشكل ممنهج من قبل لوبي الحزبين اللذين كان المحافظان السابقان يتبعانهما، بل ان حملة إعلامية شعواء وغبية مورست ضده بعد تعيينه من نشطاء مهمين في الحراك الجنوبي، حد أن بعض الحملات اتهمته بأنه عميل للاحتلال الشمالي. وهكذا ساهمت أنانيات وسوء تقديرات وتطرف وعدم موضوعية قيادات مؤثرة في الحراك على عزل الرجل عن الحاضن الشعبي الجنوبي وجعله بلا سند حقيقي لتناله الفخاخ والكمائن المتربصة في النهاية».

×××

كان هادي قد منح اللواء جعفر محمد سعد وسام الشجاعة نتيجة جهوده في قيادة المعارك لتحرير عدن، حين كان يعمل في منصب مستشار عسكري للرئيس.

وعلى الرغم من تبني «داعش» عملية اغتياله، اتهم هادي ميليشيات الحوثيين والرئيس السابق، بالاغتيال.

وقال البيان الرئاسي في نعي الراحل إن «اللواء سعد كان يعمل ليل نهار في هذه المرحلة الاستثنائية التي تمر بها اليمن وهو يدرك ما سيواجهه من أخطار ويحيط به من مخاطر حتى تمادت الأيادي الآثمة والغادرة، والتي لا تنفك أبداً عن تلك العصابات الإجرامية للميليشيا الحوثية وصالح التي تحمل العداء مع أبناء عدن والوطن جميعاً، أبت إلا أن تُمارس هوايتها المفضلة القديمة الجديدة في الاغتيالات والإرهاب».

لكن ردود الفعل غير الرسمية على الاغتيال انقسمت ما بين اتهامات للحوثيين والرئيس المخلوع علي عبدالله صالح، بـ«التحريك» أو «الاستفادة» من أنشطة التنظيمات الإرهابية، في المحافظات المحررة، وفي الوقت نفسه تم إلقاء اللوم على الجانب الحكومي واعُتبر الحادث فشلاً لقوات التحالف العربي التي لم تتخذ حتى اليوم إجراءات ضد الجماعات الإرهابية، أو ما من شأنه تثبيت الأمن في المحافظات المحررة بشكل عام.

وبالنظر إلى الوضع الأمني والحوادث الإرهابية التي شهدتها عدن، منذ تحريرها من الحوثيين والموالين لصالح في يوليو الماضي، لم تكن حادثة استهداف المحافظ مفاجئة لكثيرين خصوصاً أن تنظيم «داعش» سبق أن أعلن عن وجوده بعدن في أكثر من مناسبة خلال الأشهر الماضية، وبث صوراً لمسلحين يتدربون، قبل حادثة استهداف مقر الحكومة في أكتوبر الماضي، والتي تبناها التنظيم ونشر معها صور المنفذين، وكان التنظيم قد نشر قبل أيام، تسجيلاً مصوراً على الإنترنت، وثق فيه الإعدام البشع بطرائق عدة لـ25 شخصاً قال إنهم من الحوثيين.

ولقد تزامن تصعيد «داعش» وعملياته الإرهابية مع تحرك «القاعدة» وسيطرتها على مدينتين في أبين، تبعدان عن عدن نحو 60 كيلومتراً، وكل ذلك يضيق الخناق على الشرعية ويضاعف التهديدات على مقرها المؤقت في عدن، كما يضعها أمام معركة حاولت تأجيلها الفترة الماضية، ريثما تنتهي من المعركة مع الانقلابيين.

في المحصلة، يضع اغتيال محافظ عدن مع التصعيد المتزامن لـ«القاعدة» و«داعش»، وإجراءات التشاور لمفاوضات جنيف، الحكومة الشرعية أمام تحديات جمة، فكما يخدم الحادث الانقلابيين على أكثر من صعيد، يزيد الضغوط على الحكومة والرئيس والتحالف العربي، لمعالجة العديد من القضايا، وفي المقدمة الأمن، فضلاً عن ضرورة الإسراع في دمج المقاومة، وسحب السلاح المنفلت، ومكافحة الإرهاب بالمقام الأول.

رحيل راجح

نعت نقابة الصحفيين اليمنيين الزميل راجح علي الجبوبي نائب رئيس مجلس إدارة وكالة الأنباء اليمنية سبأ نائب رئيس التحرير، الذي توفي الأحد الماضي بعد صراع طويل مع المرض.

وتتقدم النقابة وصحيفة الثوري بخالص العزاء الى أسرة الفقيد والوسط الصحفي الذي خسر برحيله أحد القيادات الإعلامية والنقابية المخضرمة سائلين المولى عز وجل ان يتغمد الفقيد بواسع رحمته ويلهم أهله وذويه الصبر والسلوان.. إنا لله وإنا إليه راجعون.

وللفقيد أدوار مهنية كبيرة خلال ما يقارب العقود الثلاثة في وكالة الانباء اليمنية سبأ، وكان له العديد من الإسهامات في تطوير العمل الإعلامي في الوكالة.

وشيع جثمان الراحل -الاثنين- إلى مقبرة الرحمة بأمانة العاصمة صنعاء بعد الصلاة عليه عقب صلاة الظهر بجامع التوحيد جوار مستشفى لبنان بمنطقة حدة.

وعرف الفقيد بخبرته المهنية وأخلاقه الكريمة ونبله وصدقه وعزة نفسه وبأدواره النقابية حيث كان من القيادات النقابية البارزة، وسبق وشغل موقع الوكيل الأول للنقابة.

توجيهات لمدير أمن عدن الجديد لضبط الأمن

أصدر مدير أمن محافظة عدن الجديد، العميد شلال علي شائع هادي، عدداً من التوجيهات لضبط الامن في المحافظة، عقب توليه المنصب الجديد.

وتضمنت التوجيهات «منع حمل السلاح في المدينة مستثنياً الجهات الامنية المرخصة لها بحمل السلاح، ومنع أي إطلاق للأعيرة النارية في الهواء سواء في المناسبات أو غيرها، داعية منتسبي قوات الامن الداخلي بالحضور كل الى مركز عمله سابقاً».

وشملت التوجيهات إعادة تأهيل مراكز الشرطة المهجورة، وان كل فرد من المواطنين يعد مسؤولاً عن الممتلكات العامة والخاصة في عدن، وما جاورها.

ودعا مدير أمن عدن المواطنين إلى انه في حال حصول أي عبث أو تلاعب عليهم إبلاغ الجهات الامنية على الفور، إضافة الى الابلاغ عن الاستغلاليين من التجار المبالغين في الاسعار للوقود والمواد الغذائية.

كما دفع العميد شلال، بـ3000 جندي كخطوة أولية تعمل على ترسيخ الأمن ووضع نقاط أمنية على مداخل ومخارج المحافظة، حسب التقسيم التالي: «كريتر تتقسم 6 مربعات، خورمكسر 6 مربعات، المعلا 2، التواهي 4 مربعات، الشيخ 10 مربعات، المنصورة 10 مربعات، البريقة 6 مربعات، دار سعد 3 مربعات، البساتين 3 مربعات، إضافة الى ان كل منطقة منفصلة تعتبر مربعاً واحداً».

وأهاب بالأهالي كافة في المحافظة، بالإبلاغ عن أي جماعه ترفع السلاح بوجه المواطن، والابلاغ عن أي تحركات مريبة لأي أفراد مشبوهين حتى وان كانوا من رجال الامن.

وذكر بوجوب الابلاغ عن من يقتني اسلحة ثقيلة أو متفجرات أو مفرقعات ألغام، وعن أي تحركات لأي جهات مشبوهة، إضافة الى تسليم الاسلحة الثقيلة والمتوسطة الى مراكز الشرطة والمقاومة.

وناشد الاعلاميين والصحفيين والصحف ومواقع التواصل الاجتماعي ان تبتعد عن الاخبار غير الصادقة والمروجة، والتي تعمل على بث سموم الفتنه بين أبناء الشعب ونشر الكراهية.

واختتم شلال توجيهاته بالدعوة للمواطنين بالتعاون التام والتنسيق العام بين النقاط الامنية المناط بها حماية المداخل والمخارج لمحافظة عدن، والمرافئ والمطار.

وفاة المذيعة جميلة جميل يصدم الوسط الصحفي ومطالبات بتشريح جثتها

ندى عبدالسلام

بشكل مفاجئ أُعلن نبأ وفاة المذيعة جميلة جميل السبت الفائت، ما أثار صدمة واسعة في الوسط الصحافي والاعلامي.

وقالت مصادر مقربة ان وفاتها ناتجة عن نوبة قلبية مفاجئة نقلت على إثرها الى المستشفى الجمهوري بالعاصمة. وكانت المذيعة قد أثارت الجدل في الفترة الاخيرة بعد أن أعلنت انضمامها لطاقم عمل «قناة عدن» التي اطلقها الحوثيون من صنعاء.

ففي آخر منشور قبل وفاتها، قالت المذيعة جميلة على صفحتها في فيسبوك، إنها طرقت أبواب المسؤولين في الحكومة، إلا أنها لم تجد آذاناً صاغية «كان جوابهم الإهمال وإقفال هواتفهم وأبوابهم».

وأضافت أنها تعرضت لتهديدات بالقتل والشتائم «ممن يصفون أنفسهم بتنظيم القاعدة وأنصار القيادات، لذلك لم أتردد بتلبية دعوة المؤسسة اليمنية للإذاعة والتلفزيون بصنعاء (الخاضعة لسيطرة الحوثيين)، هي من تخاطبت معي لأني موظفة رسمية، وأستلم مرتبي من عندهم».

انتقلت الزميلة الراحلة لصنعاء لتسكن في أحد الفنادق بعد ان قررت مغادرة مدينة عدن للعمل في تلفزيون «عدن»، الخاضع لسيطرة الحوثيين، الذي أعيد بثه آواخر نوفمبر الماضي.

وأثار نبأ وفاتها المفاجئ صدمة في الأوساط الصحافية، فيما طالبت نقابة الصحافيين بتشريح جثتها والكشف عن أسباب وفاتها «الغامضة».

وقالت النقابة، في بيان نعي: «بألم بالغ تلقينا نبأ وفاة المذيعة في (تلفزيون عدن) جميلة جميل بالعاصمة صنعاء في ظروف غامضة»، ونطالب الأجهزة المعنية بسرعة التحقيق في الواقعة، وإخضاع جثتها للكشف الطبي وعرضها على الطبيب الشرعي وتشريحها والكشف عن أسباب الوفاة».

وبررت جميلة عملها في القناة ان الحوثيين عرضوا عليها العمل معهم وقالت انها وافقت بسبب إغلاق قناة عدن التي لم تستطع الحكومة إعادتها.

وبرزت جميلة جميل، كوجه تلفزيوني معروف من خلال إطلالتها في تلفزيون «عدن» في البرامج الاجتماعية منذ عقدين، وظهورها في الأعوام الأخيرة كمقدمة للأخبار باللغتين العربية والفرنسية.

درست جميلة المحاماة في كلية الحقوق في الجامعة الأردنية، لكنها ارتبطت بالعمل في الإعلام تأثراً بوالدتها المذيعة، عديلة إبراهيم، فيما كان والدها أحد مؤسسي معهد الفنون الجميلة في عدن الموسيقار، جميل غانم.

وتُعد المذيعة العدنية جميلة جميل من أشهر المذيعات اليمنيات، وهي عضو نقابة الصحفيين اليمنيين وتكتل الإعلاميات اليمنيات.

عفواً يا مدير النفط.. مقترحكم يضاعف من معاناة الناس ولن يخففها

الحديدة/ مصطفى بدير

طالب مدير عام شركة النفط اليمنية بمحافظة الحديدة حسين مقبولي بإلغاء أي عقود مجحفة بحق الدولة مع شركات الطاقة المشتراة وإيقاف العمل بها كونها تكلف أكثر مما تنتج.. متعهداً بتزويد كهرباء الحديدة بكل احتياجها من المشتقات والتزامها بأجور النقل، مستثنياً بذلك تزويد المولدات التابعة للشركات التجارية التي تبيع الطاقة للمؤسسة..

جاء ذلك في اجتماع رسمي عقد الأحد الماضي برئاسة القائم بأعمال المحافظ علي بن علي القوزي وبحضور وكيل المحافظة عبدالرحمن الجماعي ومسؤولي الجهات المختصة ذات العلاقة، حيث قدم مدير عام شركة النفط اليمنية بالمحافظة الى الاجتماع مقترحات وحلولاً لمعالجة أوضاع الكهرباء وتوقفها عن الخدمة وتجاوزها لمشكلة شراء الوقود من ديزل ومازوت وإنهاء لمعاناة المواطنين.

وتمثلت هذه المقترحات بإضافة مبلغ من عشرين الى ستين ريالاً لسعر اللتر من البنزين المباع في الحديدة فقط على ان تذهب هذه الزيادة لصالح شراء الديزل والمازوت الذي تحتاجه الكهرباء وتوضع آلية لتوريد وتحصيل هذه المبالغ بالتنسيق مع السلطة المحلية والغرفة التجارية..

المقترحات التي وضعها مديرعام شركة النفط تضمنت أيضاً إنشاء محطة كهرباء غازية بتمويل من الغرفة التجارية عبر رئيسها عبدالجليل ثابت تنتج من (150 - 500) ميجا بحيث تصبح بعد خمس سنوات ملكاً للدولة.

السلطة المحلية أبدت من جانبها استعدادها الكامل لدعم وتنفيذ أي مقترحات من شأنها حل مشكلة توقف التيار الكهربائي عن المدينة والتخفيف من معاناة المواطنين، والتي مضى عليها أكثر من ثلاثة أشهر بسبب عدم توفر المازوت والديزل.

هذه المقترحات التي جاءت بعد عودة مدير النفط من رحلة مكوكية شملت العديد من الدول العربية والأوروبية، يرى الكثير من المتابعين والمهتمين والمطلعين بهذا الوضع بأنها حلول غير عملية بل انها تضاعف من معاناة المواطنين، حيث سيتم إقرار الزيادة المقترحة دون تنفيذ أي شيء من متطلبات الكهرباء. فيما يرى آخرون بأن الجملة المفيدة من مقترحات مدير النفط هي المطالبة بإلغاء عقود شراء الطاقة المشتراة وإيقاف العمل بها لاحتواء هذا الملف على صفقات فساد مشبوهة وكبيرة تساوي قيمة شراء محطات كهرباء بآلاف الميجاوات لو أحسن مسؤولونا التفكير والتدبير في عملهم للمصلحة العامة..

وتساءل هؤلاء: متى ستقوم شركة النفط بتزويد كهرباء الحديدة بكل احتياجها من المشتقات النفطية والتزامها بأجور النقل بحسب ما تعهد به مدير شركة النفط؟، هل سيتم من الآن أم من بعد الحصول على إقرار الزيادة المقترحة والتي ستضيف أعباء على كاهل المواطن ولن تخفف إطلاقاً من معاناته؟، مطالبين البحث عن حلول ومقترحات أخرى تكون أكثر واقعية ومنطقية وموضوعية وعملية..

أسرة اللاجئ الفلسطيني الحداد تناشد بسرعة الإفراج عنه ونجله

ناشدت أسرة اللاجئ الفلسطيني عمر الحداد ونجله مصطفى، محمد علي الحوثي رئيس ما يسمى باللجنة الثورية العليا بسرعة التدخل والإفراج عنهم من قبل الأمن السياسي.

وفي مناشدة قدمتها الأسرة إليه – كما علمت الثوري – طالبت النائب العام بسرعة التدخل والنظر في قضية منعهم من زيارة أهلهم في السجن والإفراج عنهم من قبل الأمن السياسي رغم توجيهات عدة بذلك.

وأفادت ان مسلحين بزي مدني وآخرين بزي عسكري اختطفوا الحداد ونجله منذ اسابيع من شارع التحرير وسط العاصمة صنعاء بعد الاعتداء عليهما.

وكانت النيابة العامة قد أعطت أوامر لأسرة السجينين بزيارتهم، إلا ان وكيل جهاز الأمن السياسي رفض السماح لهم بالزيارة – حسب مصدر في الأسرة.

وفي رسالة أخرى أكدت النيابة على الأمن السياسي بإرسال الأولويات الخاصة للمتهمين اليها حتى يتسنى لها النظر في القضية وفقاً للقانون.

وكانت الأسرة الفلسطينية المنكوبة بعائلها ونجلها توجهت بمناشدة ايضاً للمرصد اليمني لحقوق الانسان بالتدخل السريع للنظر في القضية، وعلى إثرها توجه المرصد برسالة الى النائب العام بتلقيه شكوى من أسرة اللاجئ.

وحث المرصد في رسالته الموجهة للنائب العام بدراسة القضية واتخاذ الإجراءات القانونية بشأنها.

يشار الى ان المختطف عمر الحداد كبير في العمر ويحتاج الى رعاية طبية متكاملة، – بتأكيد الأسرة المنكوبة بما تعرض له – حيث انه يعاني من كسر في احد أضلاعه وكسر آخر في صدره، ولا يستطيع الرؤية، ويعاني من دم كثيف مرافق للتبول، فيما نجله مصطفى طفل صغير وهو طالب في المدرسة.

اشتراكي الشمايتين والمقاطرة يدين الاعتداء وإطلاق النار على أحمد الصناع

أدانت منظمة الحزب الاشتراكي اليمني بمديريتي الشمايتين والمقاطرة الاعتداء وإطلاق النار على الرفيق احمد الصناع سكرتير اول منظمة الحزب الاشتراكي بالدائرة 61.

وتعرض الصناع -الاحد الماضي- للاعتداء وإطلاق النار من قبل المدعوين (شرف الخولاني وعمار داغس وصدام داغس) امام مبنى بريد مدينة التربة.

وقال الصناع في تصريح خاص «للاشتراكي نت» كنت عند مدير الامن من أجل مناقشة قضية مدير بريد التربة المضرب عن العمل بسبب تعرضه لتهديد من قبل شخص كما يزعم يوم الخميس الماضي واتفقت مع المدير ان يتحمل الامن مسؤولية القبض على من هدد مدير البريد. وكلفنا مدير الامن بإحضار 5 أفراد من المقاومة لحراسة البريد اثناء الصرف باعتباري ممثل مجلس إسناد الجيش الوطني بالمديرية.

وأضاف: وعندما خرجت من الإدارة الى امام البريد شفت واحداً وبعض الموظفين يصيحون وجلست أطرح لهم ما اتفقنا عليه وإذا بشخص يدعى شرف الخولاني يتهجم علي بعبارات مثل «خلوا سلمان يصرف لكم»، ويسب ويشتم المقاومة ويسب لي ويقول انه «بايدعسنا» وهجم عليّ بغرض ان يصفعنا لكن كانت يدي أسرع الى وجهه.

وتابع: وإذا باثنين آخرين يهجمان عليّ، واحد اسمه عمار داغس والثاني اسمه صدام داغس وأطلقوا النار ولولا وجود الناس بالشارع ربما كانوا قتلونا موضحاً ان جميع الذين اعتدوا عليه لا يعرفهم.

واعتبرت المنظمة في بيان صادر عنها الاعتداء على الصناع جزءاً مما تشهده المديرية من اختلالات أمنية مفتعلة من بعض الخلايا النائمة العابثة بأمن واستقرار البلاد والمديرية والتي لا تعيش إلا في الاوضاع المنفلتة وتستفيد منها دائماً على حساب القضايا المصيرية للوطن.

وطالب البيان الاجهزة الامنية بضبط المعتدين المذكورين وتنفيذ الإجراءات القانونية كونهم معروفين لدى الاجهزة الامنية.

ودعا البيان كل الاحزاب ومنظمات المجتمع المدني وكل الوطنيين الى اليقظة والحذر والتعاون في الكبح والتصدي لمثل هذه الافعال الخارجة عن القانون والمخلة بأمن واستقرار البلد والمنطقة.

دولة اتحادية ديمقراطية من إقليمين تحتكر السلاح ويسودها القانون

جامعة حضرموت تعلق الدراسة ومسؤول يكشف عن شروط من القاعدة

أوقف مجلس جامعة حضرموت الدراسة فيها للعام الجامعي 2015-2016 الى أجل غير مسمى لأسباب مالية. في حين أكد مسؤول رفيع في جامعة حضرموت، طلب عدم ذكر اسمه، أن القاعدة طلبت بدء العام الجامعي دون اختلاط وفصل الطلاب عن الطالبات، مشيراً إلى أن قيادة الجامعة اضطرت الى تأجيل بدء العام الجامعي حتى تتم معالجة الظروف المعيقة لبدء الدراسة مكتفية بالإشارة الى العجز المالي الذي قد تواجهه ميزانية الجامعة للعام الجديد.

من جانب آخر احتجز مسلحون من تنظيم القاعدة عدداً من الطلاب والطالبات، بعد اقتحام مركز تجاري بمدينة المكلا، الأحد، وحققوا معهم بسبب «اختلاط النساء والرجال».

واحتُجز الطلاب، الذين أفرج عنهم بعد ساعات، بينما كانوا يحضرون حفل تخرج.

يذكر أن تنظيم القاعدة فرض نفسه حاكماً ومديراً لشؤون مدن ساحل حضرموت منذ سقوطها في يده ليلة الثاني من نيسان الماضي في ظل الفراغ الأمني والسلطوي، بعد هروب الأجهزة الأمنية والعسكرية.

نقابتا الموظفين وهيئة التدريس بجامعة صنعاء: هناك انتهاكات وتدخلات خارجة عن القوانين نرفضها

دعت نقابتا الموظفين في جامعة صنعاء وأعضاء هيئة التدريس ومساعديهم، رئاسة الجامعة والأمانة العامة، عدم التعاطي مع أية ضغوط أو إملاءات خارج إطار القوانين واللوائح، والتي تمس باستقلالية الجامعة وطبيعة عملها المؤسسي.

وفي بيان مشترك أكدوا على انهم رافضون أي اعتداء أو امتهان كرامة أي من منتسبي الجامعة، داعين الى إطلاق جميع المعتقلين من منتسبي الجامعة؛ أكاديميين، وموظفين، وطلبة.

البيان طالب أيضاً بتطبيق قانون الجامعات اليمنية وقوانين التعليم العالي والخدمة المدنية، واللوائح المعمول بها في الجامعة، إلى جانب تقييم الأداء الأكاديمي والإداري والمالي للجامعة.

وأوضح أن هناك انتهاكات وتدخلات خارجة عن القوانين، تُمارس بصورة لا تخدم العملية التعليمية، أو تصب في مصلحتها، بل تؤدي إلى عرقلتها وتوقف مسارها.

وقال البيان نصاً:

عقدت نقابة أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم، ونقابة الموظفين بجامعة صنعاء، يوم الاثنين الموافق 2015/12/7، اجتماعاً طارئاً لمناقشة جملة من القضايا التي تمس الجامعة ومنتسبيها، والإجراءات اللازمة لجعلها تستعيد مكانتها ودورها الريادي في المجتمع، على الرغم من الظروف الحرجة والحساسة التي تمر بها بلادنا، مشيدين في الوقت نفسه بمنتسبي الجهازين الأكاديمي والإداري في الجامعة، وحرصهم على أداء واجباتهم ورسالتهم رغم كل ما يمر به الوطن من محن.

كما وقفت النقابتان أمام بعض الانتهاكات والتدخلات الخارجة عن القوانين، والتي تُمارس بصورة لا تخدم العملية التعليمية، أو تصب في مصلحتها، بل تؤدي إلى عرقلتها وتوقف مسارها.

الأخوة والأخوات منتسبي الجامعة، لقد حرصت النقابتان على استمرار العملية التعليمية، وسمعة جامعة صنعاء ومكانتها في المجتمع، بالإضافة إلى حرصهما على إصلاح أية اختلالات مالية وإدارية وأكاديمية، فإننا نؤكد على الآتي:

– دعوة رئاسة الجامعة والأمانة العامة إلى تطبيق قانون الجامعات اليمنية وقوانين التعليم العالي والخدمة المدنية، واللوائح المعمول بها في الجامعة، بما يرسي مبدأ الثواب والعقاب، وإصلاح الاختلالات، ووقف أية مخالفات قانونية، مالية كانت أو إدارية أو أكاديمية، وتفعيل الإدارات الرقابية ذات الصلة داخل الصرح الجامعي.

– احترام العمل المؤسسي بما يضمن استقلالية الجامعة، وعدم التدخل في اتخاذ القرار، وأن تخضع التعيينات لما يخدم مصلحة الجامعة وتطورها وفقاً لشروط ومعايير شغل الوظيفة العامة والأكاديمية، ومبادئ الكفاءة والنزاهة.

– عدم المساس بكرامة أي من منتسبي الجامعة وحقوقهم، والتعدي عليها.

– إطلاق جميع المعتقلين من منتسبي الجامعة (أكاديميين، موظفين، طلبة).

– إصلاح الجامعة وتطويرها وفق رؤية منهجية علمية تواكب التطور والبناء المعرفي بما يتناسب مع رؤيتها ورسالتها المقدسة.

– دعوة رئاسة الجامعة والأمانة العامة إلى تشكيل لجنة فنية لتقييم الأداء الأكاديمي والإداري والمالي داخل الجامعة.

وعليه، فإننا نطالب رئاسة الجامعة والأمانة العامة عدم التعاطي مع أية ضغوط أو إملاءات خارج إطار القوانين واللوائح، والتي تمس باستقلالية الجامعة وطبيعة عملها المؤسسي.

كما ندعو جميع منتسبي الجامعة إلى الوقوف صفاً واحداً في وجه من يحاول الإخلال بأدائها ورسالتها التعليمية والمجتمعية.

وفي هذا الصدد، فإننا نرفض أي اعتداء أو امتهان لكرامة أي من منتسبي الجامعة، حرصاً منا على تجنيب الجامعة أية صراعات تؤثر سلباً على سير العملية التعليمية. وفي حالة الاستمرار في ذلك، فإننا سنجد أنفسنا مجبرين على الدفاع عن مؤسستنا، ومنتسبيها، وقوانينها ولوائحها، بالطرق السلمية المشروعة التي كفلها الدستور والقانون.

كما ندعو وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني والمهتمين بالحقوق والحريات الوقوف إلى جانبنا في مطالبنا العادلة.

صادر عن نقابة أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم ونقابة الموظفين في جامعة صنعاء
يوم الاثنين 2015/12/7

قال إن تقديرات الحكومة لإعادة البناء لا تقل عن خمسين مليار دولار

المخلافي: مبادرة وقف إطلاق النار لم تكن مشروطة لبدء المفاوضات وجاءت للتخفيف من معاناة اليمنيين

بدر القباطي

أكد وزير الشؤون القانونية الدكتور محمد المخلافي على ان ما طرح من مبادرة لوقف اطلاق النار لم تكن مشروطة لبدء المفاوضات، وانما «جاء انطلاق الحكومة ورئيس الجمهورية من ان اليمنيين بحاجة الى التخفيف مما يجري عليهم من وطأة الحصار وايضاً معاناة الجرحى، ومعاناة أهالي المعتقلين».

وقال في حوار متلفز مع قناة «فرانس 24» مساء الثلاثاء ان «لمثل هذه الرؤية أهدافاً مباشرة تتمثل بإيصال الإغاثة الى المدن والمحافظات المحاصرة، وإخراج الجرحى من هذه المدن، واطلاق سراح المعتقلين السياسيين موضحاً ان هذا الامر ممكن ان يمهد –فيما إذا تحقق– للعودة الى العملية السياسية أنجزنا فيها شوطاً كبيراً».

وأضاف: «فيما يتعلق بنا ككحومة ورئاسة، نحن جادون كل الجد من أجل إيجاد مشاورات نتوصل فيها لتنفيذ قرار مجلس الأمن».

وتابع «بالتأكيد إن قرار مجلس الأمن هو ملزم لنا وللحوثيين، وملزم أيضاً للمجتمع الدولي، والمجتمع الدولي معني بحفظ السلام العالمي وبالتالي هو معني بتنفيذ هذا القرار الذي أصدره مجلس الأمن، ومن ثَم نحن لا نجادل من أجل المجادلة ولا نراهن على الفشل، نحن نراهن على النجاح، ونأمل ان ننجح».

وأوضح «نحن ننظر الى الحل على مرحلتين المرحلة الأولى.. ليس الاعتراف بالشرعية فقط وانما ايضاً الانسحاب وتسليم السلاح، ثم نعود الى العملية السياسية. نحن كنا في اطار عملية سياسية قد أنجزنا فيها شوطاً كبيراً، وتوصلنا الى رؤية كاملة للمستقبل كان يشترك فيها الحوثي وحزب علي عبدالله صالح، وبالتالي هذه المرحلة الأولى ستؤهلنا للعودة الى العملية السياسية لإنجاز المرحلة الثانية وما تبقى من الفترة الانتقالية، ولم يتبق كثير».

وبشأن تقديراتهم لحاجة اليمن لإعادة البناء قال «التقديرات لا تقل عن خمسين مليار دولار» وأضاف «سنعمل مع العالم كله لكي يدعم اليمن من أجل إعادة الإعمار، اليمن بحاجة الى إعادة الإعمار وبحاجة الى التنمية لكي يستقر ولولا ضعف قدرات اليمن في تحقيق التنمية ربما ما انزلقنا الى هذه الحالة التي نحن فيها الآن».

وحول سؤال ما إذا ستظل العلاقة في طريق مسدود مع ايران أجاب «ليس بالضرورة ان تظل في طريق مسدود، هناك حالة ان جزءاً من اليمن –وهو الجزء الكبير– متضرر من تدخل ايران في اليمن ومتضرر من إثارة الطائفية في اليمن، وهي حالة لم تكن موجودة في اليمن ونأمل ان لا توجد بصورة عملية وفعلية وان تنتهي مثل هذه الحالة، إذا كفت إيران عن مثل هذا فإيران هي دولة جارة للعرب وللوطن العربي، ليس بالضرورة ان نكون خصوماً معها».

وتابع: «على الصعيد الوطني هناك توافق وطني شامل لم يستثن احداً من الأطراف السياسية والاجتماعية وعلى الصعيد الدولي ونأمل ان يستمر هذا الامر، هناك موقف مؤيد لكل قرارات مجلس الامن التي صدرت حتى القرار الأخير 2216 الذي لم تؤيده أو تحفظت عليه روسيا، أيضاً هي مع تنفيذ قرار مجلس الامن وبالتالي أنا أعتقد ان وضع اليمن مهيأ للسلام أكثر من استمرار الحرب».

الضالع.. مواجهات مرهقة بالنسبة للميليشيات واحتياجات المقاومة متزايدة للدعم

واضح ان وتيرة اشتداد المعارك والمواجهات اليومية بالنسبة للميليشيات تعد عاملاً استماتياً تفرضه على نفسها في محاولات غالباً ما تبوء بالفشل في إحراز تقدم ما لصالحها في محافظات عدة تشهد معارك مواتية رغم تكبدها الخسائر الفادحة على المستوى العتادي والعسكري والبشري، وبرزت الضالع، من ضمن المحافظات مواكبتها استمرارية المواجهات الشرسة بشكل يومي بين المقاومة والميليشيات مرفقة بقصف مدفعي متبادل بمختلف الاسلحة الثقيلة والمتوسطة بين الطرفين من مواقع تمركزهما وبالتوازي مع ضربات مقاتلات التحالف الذي تشنه السعودية على مواقع الميليشيات.

وتتجدد المواجهات العنيفة، بين قوات الجيش الوطني مدعوماً بالمقاومة الشعبية من طرف، وميليشيات صالح والحوثي بقعطبة، استخدم فيها الطرفان مختلف الأسلحة المتوسطة والخفيفة، في قرية يعيس، بمريس، واندلعت المواجهات عقب محاولة تسلل فاشلة للميليشيات نحو المنطقة ذاتها.

وبحسب المصادر فإن الميليشيات تكبدت خسائر في الأرواح والعتاد العسكري، في حين لم تذكر ما إذا كان هنالك قتلى من الطرف الآخر، ما جعلها تشن قصفاً عنيفاً من مواقع تمركزها في قرية العرفان ونجد القرين، على قرى سكنية في مريس، حيث أحرزت قوات الجيش والمقاومة تقدماً نوعياً بسيطرتها على مناطق في أطراف قرية يعيس، كانت الميليشيات تتمركز فيها.

وفي جبهة حمك، بالعود، قصفت المقاومة بقذائف المدفعية تجمعاً للميليشيات في منطقة «نقيل الخشبة»، ما أسفر عن سقوط قتلى وجرحى في صفوف الميليشيات.

والاحد، استهدفت غارات جوية لطيران التحالف منزل القيادي الموالي للميليشيات أحمد مطهر حجلان، في قرية يعيس، بمريس، في مديرية قعطبة، تزامنت مع اشتباكات متقطعة بين المقاومة والميليشيات شهدتها جبهه يعيس، في منطقة مريس.

وفي دمت، استهدفت مقاتلات التحالف بغارات جوية عدة مواقع مفترضة لميليشيات صالح والحوثي في قرية خاص، كما استهدفت بئر مياه بوادي السيد، في المنطقة ذاتها.

الى ذلك، ساد هدوء حذر في جبهات المواجهة مع ميليشيات علي صالح والحوثي، عقب ليلة دامية شهدتها جبهات ميدانية عدة، كانت تمكنت خلالها المقاومة في منطقة باهر، الواقعة على حدود التماس بين مديريتي الأزارق بالضالع، ومديرية الحشا المحاددة لمديرية ماوية، شرق تعز، من تنفيذ عملية استهداف نوعية استهدفت ميليشيات صالح والحوثي في المنطقة وكبدتها خسائر فادحة، حيث أسفرت العملية عن سقوط نحو 8 قتلى كانوا على متن الطقم، إضافة الى تدميره.

في المقابل، تمكنت مدفعية المقاومة من دك تجمعات الميليشيات في مواقع تمركزها بنقيل الخشبة في العود، حيث قال «شهود عيان» انه شوهدت أطقم عسكرية تابعة للميليشيات تصل المنطقة لانتشال جثث القتلى والجرحى.

وتصدت المقاومة لمحاولة فاشلة لتقدم الميليشيات الى الأزارق، بمحاولة دحرها وتطهير المناطق التي سيطرت عليها في الحشا، ما أحدث بعدها اندلاع اشتباكات شرسة بين المقاومة ومسلحين موالين لميليشيات صالح والحوثي في أسفل مقيلان، بمنطقة باهر، عقب نصبهم نقطة تفتيش في المنطقة، ما أسفر عن مقتل شخص وإصابة اثنين بجروح من الطرفين.

وفي المناطق الواقعة بين دمت ومريس، شهدت قرية يعيس، مواجهات متواصلة عقب معارك أدت الى دحر الميليشيات من اسفل منطقة يعيس بعد استحداثها نقطة وهمية باسم المقاومة، بينما كانت الميليشيات انسحبت بصورة مفاجئة من قرية معزوب، بالتزامن مع قطعها الطريق الرابط بين منطقتي دمت ومريس.

إلى ذلك، شهدت جبهتا التهامي وناصة بدمت، مواجهات بين المقاومة والميليشيات استخدم فيها الطرفان مختلف أنواع الأسلحة الثقيلة والمتوسطة.

وفي سياق آخر، نهبت ميليشيات صالح والحوثي سيارة القيادي الاشتراكي في دمت، محمد حمود الحقب، من امام منزله بعد حصاره حتى مساء أمس الاربعاء ومطالبته بتسليم نفسه.

أما في جبهة العود حدثت معارك ضارية بين المقاومة والميليشيات في جبهة حمك، عقب قصف مكثف للميليشيات بقذائف الهاون، والدبابات، وآليات عسكرية ثقيلة استهدف منطقة حمك، وعدداً من المواقع المجاورة، كذلك شنت الميليشيات قصفاً عشوائياً بعشرات القذائف استهدفت مزارع وعدداً من المنازل للمواطنين في القرى المجاورة لجبهة حمك.

وردت المقاومة بقذائف 23 وبي 10 على مصادر النيران التي تشنها الميليشيات من مواقع تمركزها في نقيل الخشبة، وسوق الليل، الواقعين بين إب، والضالع.

وصدت المقاومة هجوماً شرساً للميليشيات، بمختلف أنواع الأسلحة من منطقة يعيس، على المقاومة في منطقة القهرة، المتداخلة بين دمت ومريس، حيث شهدت المنطقة مواجهات شرسة، جراء تصدي المقاومة للهجوم، وسقوط العديد من القتلى والجرحى من الجانبين.

وفي سياق آخر، نفذت الميليشيات حملة اختطافات واقتحام المنازل، طالت المواطنين المناوئين لها في دمت، بالتزامن مع إقدام مسلحين مجهولين على تفجير مزار ديني مهجور في منطقة العرشي، غرب مدينة الضالع.

والتقى محافظ الضالع فضل الجعدي، الخميس عدداً من قيادات وأفراد المقاومة بجبهتي قعطبة ومريس وناقش معهم آخر مستجدات المقاومة في هذه الجبهات، كما حيا التضحيات التي قدمتها جبهات قعطبة ومريس وكل الجبهات الاخرى واستبسالها في الدفاع عن الوطن والمواطن من ميليشيات صالح والحوثي، واستمع الى احتياجات الجبهات والخطط الدفاعية والحربية لها.

وأكد الجعدي على أهمية توحيد الصفوف في وجه الميليشيات، خصوصاً في الوقت الراهن الذي تعاني فيه المقاومة احتياجات متزايدة للدعم والمساندة، وتغييب مؤسسات الدولة عن أداء مهامها في استلام الدعم الحربي وتوزيعه على الجبهات بحسب احتياجاتها.

مبادرة الاشتراكي:

الشروع فوراً بمعالجة القضية الجنوبية وفقاً لآلية تنفيذية مزمنة تترجم مخرجات الحوار

مقاومة جريمة الاستبداد وكارثة الطائفية

مطيع دماج

(1)

أخرج الاستبداد الطائفي وطغيان الظلم والعنف الناس إلى الشارع لمواجهته، فكان القتل، كان الموت وكانت الحرب.

كل من لا يدرك ذلك، لا يرى حقيقة ما يجري في اليمن.

كل من لا يرى الاستبداد الدموي والطغيان الفاسد جذراً للحرب وجذر نزول الناس الى الحرب، لا يدرك أين تكمن المشكلة وما الذي يمكن تسميته حلاً لا يدرك أن الطلقات لا تتشابه والخنادق لا تتشابه والمهام لا تتشابه.

لا يدرك أن هناك فرقاً بين أن تتوقف الحرب وبين أن تنتهي.

الحرب ستتوقف ذات يوم، سيتوقف القتل والطلقات، لكنها لن تنتهي قبل أن ينتهي الاستبداد والطغيان.

(2)

دون أن يتم تمثل اليمن بأكملها في أي فعل مقاوم، ستخسر المقاومة حتى لو ربحت الحرب. دون ان تتكامل قضايا كل اليمنيين داخل القضية اليمنية، سيربح الطائفيون كل شيء.

(3)

في الأسباب الحقيقية، والتي تبدو غارقة في النسيان والإهمال، لتعثر الثورة الشعبية العظيمة لفبراير 2011، توجد مكامن الخطر الحقيقية على نشاط المقاومة البطولي والفريد. وبدون البحث في تلك الأسباب وتجاوزها تظل الهاوية فاغرةً فمها وأحشاءها.

أيضاً، كلا الأمرين: ما تجترحه المقاومة من بطولات، وما يعوزها لإنجاز مهمتها التي تتجاوز الانتصار في الحرب إلى إنقاذ اليمن بالأفق الذي طرحته ثورة فبراير، كلا الأمرين، ايضاً، مهمة تفكير وبحث جمهور المقاومة ومثقفيها.

(4)

في أفضل الأحوال، ذكاء العدو وسعة حيلته، لا تتيح أكثر من إدراك نقاط الضعف وتوظيفها، بيد أن أقل عواقب ضيق أفق القيادات هي التفريط بمصادر القوة.

(5)

قد تتجاور في شخصية السياسي أو القائد فضائل ورذائل من كل نوع دون أن تسلبه فرص النجاح أو تحبسه في خانة الفشل. لكن الفضائل كلها مجموعة في شخصية سياسي واحد لا تحميه من الفشل إذا كان ضيق الأفق.

(6)

حقيقة تعثر ثورة فبراير 2011 وصعود وهيمنة قوى الثورة المضادة، ووضوح كون الأحداث الجارية اليوم، وعلى رأسها الحرب، ستحكم المشهد اليمني بمختلف مستوياته لسنوات طويلة قادمة، تجعل من إعادة بناء تنظيماتهم السياسية/ أحزابهم، في ضوء الحقائق التي تكشفت وداخل خيار المقاومة ووعيها، مهمة حاسمة لكل كوادر الاحزاب المنخرطين في خيار المقاومة بمستوياتها المختلفة.

(7)

لا يشكل الاستبداد والحكم والعنف الطائفي خطراً على المنخرطين في المقاومة فحسب، بل على كل فرد يعيش في البلد وتحت قبضة السلطة التي ستحكم البلاد. الحديث عن ضرورة عدم «توريط» الناس والمناطق في الحرب والمشكلة يثير السخرية لا أكثر.

الاستبداد والطائفية «ورطة» لن ينجو منها أحد. وقضية الانحياز للميليشيا الطائفية أو للمقاومة ليس ترفاً بل «ورطة» فرضتها قوى الاستبداد الطائفية حين اجتاحت البلاد. والخيار هو بين مقاومة جريمة الاستبداد وكارثة الطائفية أو العيش تحت رحمة الجريمة والاكتفاء بتصورها ورطة بشر آخرين.

سام أبوأصبع

الفاشيات الدينية من الاصطراع إلى التكامل

لعب تنظيم القاعدة ورديفه داعش دوراً محورياً في عملية اجتياح ميليشيا الحوثي وصالح للمدن اليمنية، حيث بادر التنظيم في الهجوم على المقار الأمنية في أكثر من مدينة لم تكن قد سقطت بعد في يد الميليشيا ليعلن التنظيم وقوع تلك المدن والمديريات تحت سيطرة عناصره، حدث ذلك في رداع والحديدة وإب وأبين ولحج، وعادة ما كانت تلك العمليات التي شاهدنا وشهدنا بسخرية مريرة تكرارها في أكثر من مناسبة ومنطقة وتاريخ تنفذ قبل يوم أو يومين من وصول الميليشيات لتلك المناطق. وفي ذروة ترقب الاصطراع الوشيك بين الفاشيات الدينية نفاجأ بانسحاب تنظيم القاعدة ليتم تسليمها دون قتال، تكرر ذلك في أكثر من محافظة. وكانت العملية التي يقوم بها تنظيم القاعدة أشبه بعملية المخدر للمجتمع الذي كان يعتقد انه أمام صراع وشيك بين فاشيات دينية متقاتلة قبل ان يفاجأ انه أمام عملية تكاملية تنفذها تلك الفاشيات. والمتتبع للبدايات والناظر بتمعن للعمليات الإرهابية التي اجتاحت مساجد العاصمة قبل اجتياح تلك الميليشيات للجنوب يلاحظ انها وفرت الذرائع المطلوبة التي مكنت وسائل إعلام الحوثي وصالح من إدارة معركتها وتسويق مسلحي الميليشيا للخارج كشريك ممكن للغرب في مكافحة الإرهاب.

الخلاصة: اننا أمام خطر وجودي يهدد المجتمع اليمني نتيجة تفجر القنابل التي زرعها نظام صالح وظل يرعاها طويلاً لمثل هذا اليوم، فقنبلة القاعدة وقنبلة داعش وقنبلة الحوثي وقنبلة صالح هي قنبلة واحدة تتفجر اليوم في وجه الجميع، القاعدة وداعش خطرٍ حقيقي وموجود كما خطر الحوثي وصالح تماماً حيث المنبع والمنبت واحد وإن تعددت الفروع.

إرهاب وحروب!

حسين الوادعي

من الخطير جداً أن تتحول الجماعات الإرهابية إلى «مشروع» لتصفية الحسابات مع الآخرين.

عندما اكتسح الحوثيون صنعاء بدأت نغمة التشفي الجنوبي في الشمال:

«الشمال منبطح للحوثي»... «الشمال يستحق ما يفعله الحوثيون فيه»... «الشمال كله حوثيون».

والآن بدأت نغمة التشفي الشمالي في الجنوب:

«..الجنوب منبطح أمام القاعدة».. «الجنوب هو سبب انتشارها لأنه حارب الميليشيات وأخرجها»... «الجنوب يستحق ما تفعله القاعدة فيه»..

قوة الإرهاب ليست ذاتية...

تنبع قوة الإرهاب من ان أطرافاً كثيرة تعتقد أنها يمكن ان تستخدمه لتصفية الحسابات مع الآخرين.

الحوثيون اكتسحوا الشمال لأنهم تحولوا من «جماعة» إلى «مشروع».. وكذلك القاعدة وداعش.

×××

في الحروب الأهلية لا يوجد منتصر لأن الحرب تنتج عن (أو تؤدي إلى) انقسام اجتماعي واسع.

«الانتصار» الوحيد في الحروب الأهلية يكون فقط بإبادة جماعية لأحد الأطراف كما حدث في راوندا عندما تم إبادة 800 ألف شخص من قبيلة التوتسي خلال 100 يوم!.

لهذا لم تنته أغلب الحروب الأهلية إلا بتسويات سياسية. كما حدث في لبنان والسودان.

اليمن تشهد انقساماً اجتماعياً منذ 2011 وقد تم تجنب الحرب الأهلية في 2011 بسبب سلمية الاحتجاجات والتسوية الخليجية.

اجتياح صنعاء في 2014 لم يكن إسقاطاً للدولة والجمهورية فقط، بل تدشين لأوسع حرب أهلية في تاريخ اليمن الحديث.

الانقسام الاجتماعي حقيقة لم نعد نملك ترف إنكارها. ولن تنتهي الحرب الأهلية إلا بتسوية أو بإبادة جماعية لأحد الأطراف أو أن تستمر الحرب الأهلية لسنوات حتى تصبح حرباً منسية كما حدث مع الصومال وأفغانستان.

صراع جديد التعقيد

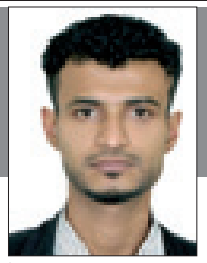

محمد طالب

يتفاقم الوضع ويزداد سوءاً، وتستغل ميليشيا القاعدة وداعش الإرهابية هذا التنامي بالانتشار بشكل أوسع، لاحظناه في العمليات التي قامت بها خلال الأسابيع المنصرمة، وكانت صفعة اغتيال محافظ عدن من تنظيم داعش عملية نوعية أشدها وأكثرها ضجيجاً، وعودة ميليشيا القاعدة إلى السيطرة على مديريات زنجبار وجعار في محافظة أبين، يفتح الباب أمام صراع آخر بين جماعات الطائفة السنية المتشددة، حيث كان قد أعلن تنظيم داعش عدم ارتباطه بالقاعدة في وقت سابق في بيان صادر عنه وطالب قادة الاخيرة مبايعة امير داعش، ومع الغياب الأمني والمهتري تسارع هذه الجماعات لإحلال نفوذها والسيطرة على ما تبقى من أنقاض الميليشيا والدولة، ليعمق إشكالية الصراع في اليمن ويعقد حل السلام لأسباب عدة:

1. تنافس سني سني:

في مقال سابق تحدثت فيه على ان الميليشيا تنشأ وتبرز على أنقاض ميليشيا أخرى، نشاهد الآن بشكل أوضح ومخيف حيث ازداد تواجد الجماعات الإرهابية وظهور أكثر من فصيل، حيث يبدو ان أنصار الشريعة في جزيرة العرب (القاعدة) التي تدين بالولاء للظواهري وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) التي تدين بالولاء لأبو بكر البغدادي، بدأت نشاطاتها وتنافسها للسيطرة على أكبر مساحة وأوسع نطاق، وفي العملية الأخيرة لاغتيال محافظ عدن تبنى تنظيم الدولة الاسلامية (داعش) العملية، بينما كان الملاحظ ان السيطرة الموجودة في المكلا هي لأنصار الشريعة (القاعدة) التي استعادت السيطرة على مديريتي جعار وزنجبار بمحافظة أبين قبل أيام كذلك من عمليات الاغتيال في عدن وتسريب مقاطع إعدام. تلوح هذه العمليات عن وجود تنافس غير معلن بين هذه التنظيمات للتسابق على التواجد في المناطق الأكثر شعبية خوفاً من سيطرة الأخرى، واختيار «داعش» لعدن -العاصمة المؤقتة للحكومة- ليس بغريب، حيث شاهدنا قيادة التنظيم في العراق والشام تمضي باستراتيجية مختلفة عن «القاعدة» وتبحث عن دولة منظمة اكثر من تواجد فراغي داخل تجمعات صغيرة، وهذا يفتح التساؤل هل هذه العمليات بداية لصراع جديد بين الجماعات الارهابية السنية كما حدث في سوريا؟، وشكل جديد من صراع تتسع فيه رقعة المنافسة وتنبلج على أكثر من طرفين؟.

2. استياء غربي لدفع الضريبة:

في 19 أيلول 2014 أُعلن تحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية لضرب داعش وحشدت أكثر من 20 دولة لمحاربة هذا التنظيم، وبروز هذا التنظيم كبديل لميليشيا الحركة الحوثية هو المسار الذي حذر منه الخبراء والمراقبون، ويبدو من الطبيعي الاستياء الغربي والدولي من تنامي هذا التنظيم في اليمن وتزايد خطورته، وعملية استهداف محافظ عدن وانعدام ردة فعل لهذه العملية الخطيرة، يوجه رسائل سلبية الى المجتمع الدولي بالقبضة المحكمة لهذا التنظيم في العاصمة المؤقتة للحكومة، ما يدعو الى رفع الدعم عن الحكومة وعرقلة قدراتها وتأخير عملية الحسم العسكرية وزيادة الضغوط عليها لتقديم تنازلات مع انعدام تواجد ميليشيات القاعدة وداعش في المناطق المسيطر عليها ميليشيا الحوثي وصالح، ومع الارتفاع الملحوظ لعمليات داعش في مدينة عدن تحديداً وانتشار مسلحيها علناً والقاعدة في المناطق الاخرى، وعدم قدرة الحكومة الشرعية مواجهة هذا الانتشار وفرض السيطرة الأمنية الكاملة على المدينة، قد يغير طريقة اللعبة والخيارات المتاحة امام الرئيس هادي والسعودية ويفتح الباب امام استقطاب دعم دولي باتجاه الحركة الحوثية وصالح، وطرح شروط أخرى على طاولة المفاوضات جنيف المزمع انعقادها في الأيام القادمة.

3. مقاومة أشرس:

غياب النموذج الأمثل الذي كان من المفترض ايجاده بشكل سريع من الحكومة والتحالف في العاصمة المؤقتة عدن، يستقطب السواد الأعظم من المناصرين لشرعية هادي ويدفعهم الى الانضمام لقتال ميليشيا الحوثي وصالح ويعزز مصداقية استعادة الدولة كما يتم الترويج له، هذا الغياب عزز مخاوف المناصرين للشرعية للانضمام لقتال ميليشيا الحوثي وصالح ودفعهم للصمت او الهروب نحو المناطق الآمنة، ومع انتشار القاعدة وداعش في المناطق المحررة من قوات التحالف والمناصرين لهادي دون المناطق المسيطر عليها ميليشيا الحوثي وصالح، يدفع المقاتلين في الطرف الآخر الى مقاومة هذا التقدم لقوات التحالف وهادي بشراسة واعتبار الموت في المعركة اشرف من الموت تحت سكاكين القاعدة أو داعش، وانعدام الحلول لهذا الانفلات الأمني في العاصمة المؤقتة يفتح الشك في كون التحرر من قوات التحالف وهادي قد يستتب الامن فيه ويقطع الشك في انتشار ميليشيا القاعدة وداعش أكثر وأكثر وبهذا نجد ان الانضواء لقتال قوات التحالف وهادي سيكون الخيار الأرحم لأبناء المناطق الشعبية الحاضنة لميليشيا الحوثي وصالح.

مبادرة الاشتراكي:
إعادة تصحيح وضع الهيئات الضامنة لتنفيذ مخرجات الحوار الوطني

المخاطر في عدن

صادق ناشر

لا تخلو الأوضاع في عدن من مخاطر وتهديدات، فبعد أشهر من تحريرها؛ ما تزال المدينة وسكانها يدفعون ثمن الفوضى التي أحدثها الانقلابيون بعد سيطرتهم على العاصمة صنعاء في شهر سبتمبر من العام الماضي، وبدء تمددهم إلى كل مكان في البلاد، قبل أن يدشنوا حرباً طالت كل شيء، ولعل آخرها اغتيال محافظ عدن جعفر محمد سعد؛ على يد «داعش»، وهي الواقعة التي لا بد أن تغير من نمط تفكير القيادة الحالية في التعاطي مع المسألة الأمنية التي صارت تؤرق الجميع.

لا شك في أن هناك من يريد إعادة خلط الأوراق وسرقة النصر الذي تحقق خلال الأشهر القليلة الماضية، بعد تحرير عدن من هيمنة الحوثيين وصالح، كما أن المتربصين بالمدينة كثر، والراغبين في الانتقام منها ومن أهلها ليسوا قليلين، لكن يجب التعاطي مع الأحداث بنوع من الواقعية، والتركيز على معالجة الأخطاء التي كانت موجودة قبل تحرير المدينة واستمرت بعده.

من دون الالتفات إلى الأخطاء التي وقعت فيها قيادة مرحلة ما بعد تحرير المدينة، لا يمكن تصحيح الاعوجاج الذي أنتج حالة من اللزوجة السياسية والأمنية، دفعت بجماعات متطرفة إلى الواجهة لتعبث بأمن المدينة واستقرارها؛ مثل تنظيم القاعدة ومن ثمّ «داعش»، وهما التنظيمان اللذان يعتقدان أن بإمكانهما ملء الفراغ الذي تركه الحوثيون وصالح، بعد أشهر من الحرب العبثية التي خاضوها في كل اليمن، ومن بينها عدن.

ستكون عدن آمنة فقط؛ إذا أعادت الدولة تفعيل مؤسساتها الأمنية والعسكرية، واستطاعت المقاومة الشعبية، التي لعبت دوراً مهماً في تحريرها، أن تعيد دورها الذي فقدته خلال الأشهر التي تلت عملية التحرير، وأن تكون عوناً مساعداً للدولة وأجهزتها الأمنية والعسكرية، وأن تفي الدولة بتعهداتها بدمج أفراد المقاومة في الجيش؛ حتى يصبحوا جزءاً من هذه المؤسسات.

وعلى المسؤولين بعث رسائل اطمئنان للمواطنين من أنهم قادرون على إعادة الأوضاع إلى طبيعتها قبل الحرب حتى يتلمسوا الفرق بين مرحلة ما قبل التحرير، وما بعده، فالناس يريدون من المسؤولين أن يكثفوا من جهودهم لإحداث هذا الفرق.

تفعيل مؤسسات الدولة أمر له ضرورة في المرحلة الحالية، في ظل الأوضاع الأمنية المتدهورة، خاصة في الأسبوعين الماضيين؛ حيث تزايدت حالات الاغتيالات للشخصيات العسكرية والأمنية ورجال القضاء، وهذا التفعيل لمؤسسات الدولة، يجب أن يأخذ خطاً تصاعدياً إلى أن يُستعاد الاستقرار والأمن في عموم عدن وبقية المناطق المحررة.

على أجهزة الدولة في عدن كسب ثقة المواطن الذي اكتوى بنار الفوضى والعبثية خلال الأشهر التي تلت سيطرة الانقلابيين على العاصمة صنعاء، والبدء في خطة تعيد الأمن والاستقرار المفقودين إلى المدينة، لتكون نموذجاً لبقية المناطق المحررة، وحتى لتلك التي تقع تحت سيطرة المتمردين، وحتى لا يُسرق النصر الذي تحقق، ولا تذهب دماء الشهداء هدراً؛ فإن الجميع مطالب بالتعاطي مع المنظمات الإرهابية بحزم، بدءاً من الرئيس عبدربه منصور هادي، الذي يتواجد حالياً في عدن، وليس انتهاء برجال الأمن والجيش، والمقاومة الشعبية التي ترهلت بعد تحرير المدينة، واعتقدت أن مهمتها انتهت، في وقت؛ من الواجب عليها أن تحرس الانتصارات التي حققتها خلال مرحلة المواجهات مع الانقلابيين التي استمرت لأشهر ليست بالقليلة.

نصف الحقيقة اغتيال للحقيقة

الإهداء: إلى علي صالح عباد (مقبل) القائد والمناضل الصلب، الذي استمد منه شجاعة قول الكلمة / الحق، في زمن الخذلان.

قادري أحمد حيدر

شيئان أو أمران هي الحرب في التاريخ، وحتى في الزمن والواقع الراهن، وإلى ما شاء الله: إما حرب عدوانية بربرية وحشية، غزو واحتلال، سواء كانت تلكم الحرب في صورة غزو واستعمار خارجي، أو داخلي، (استعمار ذوي القربى)، كما كانت في سيرة المجتمعات والشعوب القديمة، وبعض المحدثة، أو هي حرب دفاع عن النفس، ومقاومة عادلة (العنف الثوري قابله التاريخ) حماية للنفس، والعرض، والمال، ومن هنا تأتي تسمية الحرب الظالمة، والحرب أو المقاومة العادلة في صد الحرب الجائرة، وجميع الشرائع، والمواثيق، والمعاهدات، الوضعية، والسماوية، تجيز وتشرع للحرب والمقاومة العادلة دفاعاً عن النفس بجميع الوسائل، والطرائق، والسبل، لأنه من هذه اللحظة للمقاومة العادلة يضع ويتأسس الوعي الإنساني والحضاري بقيمة الإنسان، ووعيه، بمعنى التقدم والمستقبل. لا أحد يتمنى أو يرغب أن يرى الدم في الشوارع، والقتل للمدنيين في المنازل، لا أحد طبيعي فيه ذرة من الإنسانية، والوعي بحق الإنسان في الحياة بسلام، يقبل أن يرى الدم في أي مكان، (تحت حجة أنه خصم). فالدم والقتل لحظة فاصلة (فارقة) بين الوعي الإنساني السوي (الطبيعي) وبين الوعي البدائي المتوحش، حتى وهو يلبس حلة الحضارة المادية الراقية (حروب الامبريالية الاستعمارية القديمة / الجديدة)، فلا يزايدن أحد على الضحية، والمقتول (الشهيد) حين يدافع عن ما تبقى من الدم في عروقه، وعن ما يسيل من الدم في الشوارع، والملاجئ فلا أقسى وأمرّ على نفس الضحية (الشهيد) التي يسيل دمها في الشوارع، والطرقات من خطاب مدرسي تعليمي حول التسامح وفضيلة السلام، أي من خطاب ثقافوي سلاموي (على وزن إسلاموي) فارغ من المعنى، يقول مع الأسف في جمل أخلاقية سلاموية نصف الحقيقة، وينصرف معلناً أداء واجبه، وليته لم يقلها، ولم يفعل!!، وهو يبصر دم الضحايا في الشوارع (فليسكت خطاب نصف الحقيقة الذي هو أبشع وأرزأ من القتل ذاته) والذي لا يقود في المحصلة العملية والسياسية، سوى للمساواة بين السيف، والرقبة، بين الضحية والجلاد، بين الدم، والماء، بين الجنازة (الجثة) والقذيفة (الجلاد).

المطلوب ممن يريد أن يوقف الدم في الشوارع، والقتل في الطرقات، -على الأقل- أن يكون شاهداً، واسماً فاعلاً، على حقيقة صورة الدم في الشوارع، وإن استدعى الأمر أن يكون شهيداً في توثيق ما يجري في سجل (طابو) التاريخ، ويقول ما يجب أن يقال ويكتب، وليس صفارة حكم، ومجرد واعظ إرشادي عقائدي (يبسمل ويحوقل معلناً أدائه دوره وموقفه الوسطي (بين طرفي الحرب)، دون إشارة واجبة ومطلوبة وتاريخية حول من قرر بدءاً استباحة الدم، واحتكار حقيقة السلطة والثروة له وحده وفي ذاته المتعالية، ومن ذهب منفرداً إلى أقصى مدى في إلغاء العملية السياسية القائمة ومن جعل الشوارع والطرقات بلون الدم، وغطى المنازل ومن فيها بالأحمر المقدس، علينا أن نوقف الحرب صحيح، ولكن كيف؟، ومن أين نبدأ بإيقاف الحرب؟!، إن الكلمة العادلة مهمة وضرورية، وهي الآن واليوم أقوى من الرصاصة، وأمضى من القذيفة والصاروخ حين توضع في سياقها القول المؤدي لمعرفة الحقيقة كلها، وليس بعضها، أو نصفها، الكلمة العادلة منصفة، لا تقبل القسمة بين الضحية والجلاد، ولا تساوي بين السيف والرقبة، وبين النطح والرأس، الكلمة العادلة قوية بذاتها، بما تحمله من روح، ومن قيم حرية، تفتح نافذة على طريق التغيير، وليس التأسيس لأنصاف الحقائق، وإعادة تدوير للحرب في صورة المستقبل الآتي كله.

حين رأى شاعر تشيلي العظيم (بابلو نيرودا) سيل الدم في الشوارع لم يستطع إلا أن يقول لا: وأن يصرخ في القاتل أوقف حربك على شعبي، أوقف عدوانك على الأمكنة، قال بصوت جهوري لا للدم في الشوارع أيها الجنرال، لا للحرب أيتها الطغمة الفاسدة، المستبدة، أوقفي حربك على الشعب، أوقفي زحف جيوشك على المدن الآمنة، والناس المسالمين، أوقفي عسكرة المدارس، والميادين، والحدائق، والملاعب، والمستشفيات، أوقفوا الدم في الشوارع أيها الجنرالات مغتصبي سلطة الشعب الديمقراطية السلمية المنتخبة، لم يقل إن (طرفي الحرب) هما المسؤولان، وان المتحاربين يقعان ويقفان في المستوى ذاته، وهما المسؤولان عن الدم في الشوارع، مع أن هناك من قال مثل هذا الخطاب في ذلك الحين...، أشار بابلو نيرودا، إلى كل الحقيقة، ودفع ثمن خياره حرية وسلاماً لتقدم شعبه في التاريخ، وهو ما نشهده في تشيلي اليوم.

فالكلمة موقف، والإنسان (المثقف) والحزب الثوري موقف، إما أن يقولا كلمتيهما أو يصمتا، إما أن يكوّنا رؤية وموقفاً أو أن ينسحبا من المشهد، عوضاً عن قول نصف الحقيقة، دون إشارة واضحة للمصدر الأساس للدم في الشوارع، نؤكد على هذا المعنى حتى لا يسقط منا الوطن اعتباطاً في سوق المواعظ، والشعارات الإرشادية، في طابعها الأخلاقي الخالي من المعنى.

إن البعض يطالبنا بقول ما يقول، أو ما لا يجب أن يقال، وأن نوقع على بيانات تتكلم بلسان مضاد ومناقض لما يجري...، يريد من الضحية التحدث بلسان القاتل (أن يأكل الثوم نيابة عنه). إن لم يرد منها الاعتذار عن أخطائه فيهم، وفي الوطن!!، بعد أن أحال القاتل رقعة الوطن كلها إلى ساحة حرب، يقودها معصوب العينين، يحركه وعي لالتهام كل شيء، وكأن لا أحد في الوطن غيره، وباقي الشعب (في الجنوب، والشمال) عليهم قبول ما يريد قوله، بعد أن صادر وأغلق جميع متنفسات القول - الخطاب وأشكال الحرب كافة، (حرية الرأي، والقول، والتعبير، وحرية الاعتراض السلمي)، وجعل من امتداد الجغرافيا في المكان سجوناً مفتوحة للمعارضين في انتظار الموت.

هل يعقل أن كل ما تبقى لنا من بعد هذا الدمار، والفساد، والقتل والخراب المعمم على كل الوطن (مدنه، وأريافه) هو قول نصف الحقيقة، والمساواة بين الضحية / والقذيفة؟!، هل كل ما تبقى لنا من القول هو الاعتذار للقاتل ومصافحته، ومجاراته في قول ما يريدنا أن نقوله نيابة عنه في سيرة رواية الحرب؟!!، الحرب التي أعلنها هو فاضحة في رابعة النهار على كل الوطن، على خلفية خطاب ايديولوجي (ديني / طائفي) تكفيري، تخويني للآخر، بعد أن أعلن حقه في الجهاد الديني ضد كفار التأويل (التكفيريين، والقاعدة، والدواعش)، هل لم يتبق لنا وللشهداء سوى الاعتذار عن حربه علينا؟!، إنه والله، ورب الكعبة، قمة الخذلان، والغطرسة، والجنون، حتى يتوحد بعضنا بخطاب القاتل، أو ببعض منه (دون وعي أو تقية، أو حماية)، سكوتاً وصمتاً عن الأسباب المولدة والمنتجة للحرب، وعمن أشعلها؟!!.

إنه والله جنون الخوف، وقمة عصاب ورهاب معاداة الحقيقة التي تفقأ العين، حين لا يجد البعض منا خياراً أمامه سوى وضع الضحية في مقام مساو للجلاد...، والأنكى تحميل الضحية مسؤولية كونه ضحية، ومطالبته بدفع ثمن القذيفة التي اخترقت رأسه على حين غرة، إنها ثقافة الخوف من عدم قول الحقيقة كاملة، وهي أسوأ من الصمت، وأبشع من جريمة القتل ذاتها، ثقافة تضع القوة فوق الحق، ونصف الحقيقة، في مقابل الحقيقة.

لم يخطئ شاعر تشيلي العظيم بابلو نيرودا حين قال: ماذا أكتب حين أرى الدم في الشوارع؟!، حينها كتب ما يجب أن يكتب ويقال، وتحمل تبعات ما كتب، مات شاعر تشيلي، وبقي خالداً فيما كتب، من شعر ونثر، عن سيرة الدم في الشوارع، إذا أردنا أن نرى دم الضحايا في الشوارع، التي تناسلت، وصولاً إلى الأرياف البعيدة، فإننا نستطيع أن نكتب مليون بيان في قول الحقيقة كما هي عارية، بعيداً عن خطاب ايديولوجية التبرير، والتقية، عن من تسبب في سيل الدم في الشوارع.

حين نطرح سؤالاً عمن تسبب في أول القتل؟، لا نستطيع الانتظار في التفكير طويلاً بين هابيل وقابيل!!، وكذا عمن تسبب في أول انقلاب، وأول سورة الدم!، وأول إعلان لاحتكار السلطة والثروة، بقوة الحرب والعصبية والتغلب «أقتلك أو أحكمك»، ولا معنى بعدها لأي بيانات أو تصريحات لا تلامس جوهر ذلكم السؤال (الأسئلة) -أقصد السؤال السياسي الواقعي- وسنجد أنفسنا نقول ما نتوهم، أو ما يريح ضمائرنا مؤقتاً، في غطاء ايديولوجي (ثقافوي / سلاموي) خالي الوفاض من أي معنى حقيقي ذي صلة بالسلام أو إيقاف الحرب، يجعل من فسحة الدم في الشوارع أعظم، وبذلك يحرم البعض أنفسهم حتى من دور الشاهد حول ما يجري ويحصل من جريان للدم في الشوارع قد يستمر لعقود إضافية طويلة، لأن الشروط والأسس المولدة والمنتجة للحرب ما تزال قائمة باقية، مقيمة في عقل وسلوك البعض منا، ولذلك نقولها بوضوح لا نريد هدنة حرب، تفتح آفاقاً لحروب لا تنتهي، ولن تتوقف بنوايانا الطيبة (فالنوايا الطيبة في السياسة تقود إلى جهنم)، نريد ونرغب، ونأمل أن نصل إلى إيقاف واقعي وحقيقي للحرب، من خلال رؤية فكرية سياسية، ومن خلال مواقف عملية تؤسس في الواقع لمعنى ومضمون إيقاف الحرب الظالمة، حتى تتوقف المقاومة العادلة لها، نريد إيقاف الحرب من خلال عمل سياسي جماهيري / شعبي، وطني، واسع، تشارك فيه أوسع قطاعات المجتمع، يترافق مع رؤية سياسية / عملية كفاحية إجرائية تنفيذية لإيقاف الحرب، قابلة للتطبيق، على قاعدة تنفيذ القرار الأممي (2216)، لا نريد مواقف وبيانات وتصريحات تؤسس لأقل من هذا المعنى والموقف. نريد رؤية سياسية، وطنية، تاريخية، تجعل قضية وعملية إيقاف الحرب فاتحة لمشروع سياسي ديمقراطي، يقودنا للوصول إلى دولة مدنية ديمقراطية (وطنية) اتحادية. وما لم تخرج شياطين الحرب والهيمنة، من مهاجعها، ونضعها في حجمها الحقيقي، بالقضاء على شروط انتاجها المفجرة للحرب، ولاندلاعها -وهي سياسية في الأصل، وليست مذهبية- فإن الحرب ستبقى قائمة، كامنة، ومشتعلة في جميع تفاصيل ما ندعو إليه من خطاب ثقافوي، سلاموي، حول إيقاف الحرب.

إن المدخل السياسي الواقعي لإيقاف الحرب بصورة عملية، ونهائية (أقصد الحرب في مضمونها السياسي التاريخي الحاصل في بلادنا)، يكون في رفضنا الواضح الاحتكام لايديولوجية القوة، وثقافة التغلب بالحرب، رفضنا السياسي العملي، في إصرار البعض على وضع القوة فوق الحق، والذهاب بخيار الحرب إلى كل الجغرافيا اليمنية، مدمرين كيمياء التاريخ الاجتماعي، والوطني، لليمنيين قاطبة، في لعبة مجنونة (اعتباطية / عبثية) معاندة لمعنى بناء الوطن (المجتمع، والشعب، والدولة) في مناقضة صارخة لحركة التقدم التاريخي، لعبة غطرسة، وعنف، لا تقول شيئاً سوى أن الدم في الشوارع الذي ترونه، هو ثمن بخس، وتكلفة بسيطة لاستعادة حلم مصادر في جب الجمهورية والثورة (سبتمبر 1962، أكتوبر 1963)، ومن هنا فائض الكراهية للجمهورية، والمساواة، ودولة المواطنة (دولة الحق والعدل) مساواة في الحقوق والواجبات، ضداً على دولة ولاية القضية، والمرشد الديني الأعلى، التي يحلم بها البعض، بتصميم نموذجها في اليمن، وفقاً لمقاسات مشاريع سائدة في بعض الدول القومية، وهو ما يؤرقهم، ويقض مضاجع أفكارهم، وأوهامهم غير النبيلة. يحلمون بجعلنا غرباء في وطننا، وعن محيطنا، وجغرافيتنا، وتاريخنا الوطني / والقومي. وتلكم هي المأساة، والطامة الكبرى.

وهنا يكمن السؤال غير المجاب عليه، أو السؤال المطلوب الإجابة عليه في قول كل الحقيقة، وليس نصفها!!.

والله من وراء القصد.

مبادرة الاشتراكي:

إخراج القيادات المتورطة في إشعال الحرب من العملية السياسية ورفع الحصانة عنها

في هذا اللقاء الذي أجراه «الاشتراكي نت» مع مدير عام المستشفى الجمهوري التعليمي العام في مدينة تعز وعضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني الدكتور عبدالرحمن الأزرقي الذي وجه دعوة لكل القوى السياسية والمجتمعية المقاومة لإعداد رؤية مشتركة للجميع لقطع طريق الراغبين بأن يستمر وضع اللادولة واللانظام.

الأزرقي الذي شغل في وقت سابق موقع سكرتير أول منظمة الحزب الاشتراكي اليمني في محافظة تعز أكد في الحوار على أهمية وجود رؤية موحدة للمقاومة بما يعمل على استعادة مؤسسات الدولة.

فيما أكد على أهمية توحد مختلف القوى السياسية والاجتماعية في جبهة موحدة لمواجهة حرب الانقلاب وضرورة تمسك الجميع بمخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل.

حاوره: راشد محمد

د. الأزرقي: من المهم اتفاق المقاومة على رؤية لاستعادة مؤسسات الدولة في تعز

من المؤسف القول إنه لا يوجد أي اهتمام من قبل قيادة المقاومة أو من قبل الحكومة الشرعية في الجانب الصحي

لا يمكن إلغاء حق المواطنين والقوى السياسية والمجتمعية في نقد المقاومة وكشف مظاهر استغلالها لتحقيق أهداف المشاريع الصغيرة

• نود أن تطلعنا على الوضع الانساني الذي تعيشه مدينة تعز؟.

– للتوصيف الدقيق للحالة التي تعيشها تعز هو أنها مدينة منكوبة من كل النواحي، فمن ذلك الحصار المستمر منذ أشهر، والذي بلغ الى مستوى الكارثة الحقيقية، وإضافة الى تواصل القصف اختفت كل الخدمات الأساسية من صحة وماء وكهرباء... إلخ، وما رافقها من اختفاء المواد الغذائية والوقود وسوى ذلك من متطلبات المعيشة، وارتفاع أثمان ما يمكن ان يتوفر منها.

• بحكم تخصصك المهني ما تقييمك للوضع الصحي في المدينة؟.

– ما يخص القطاع الصحي فقد أصيب بالشلل منذ الأيام الأولى للحرب، حيث أغلقت كل المستشفيات الحكومية ومعظم المستشفيات الخاصة في وقت نحن بأمس الحاجة للخدمات الصحية.

ويمكن القول إن ما حصل هو انهيار كامل لكل مؤسسات الدولة ومنها خدمات الصحة، لتفتضح الكذبة الكبيرة عن ما كان يسمى دولة ومؤسساتها، فالواقع ان الدولة من قبل الحرب الراهنة لم تقدم الرعاية الصحية للمواطنين، فما كانت تقدمه المستشفيات والمستوصفات أقل من 10% من الخدمات الصحية وتركت البقية ليتحمل المواطن أعباءها في المستشفيات والعيادات الخاصة، وهذا ضمن السياسات الرسمية التي تعتمدها الدولة بتشجيع من المؤسسات المالية الدولية الهادفة الى تقليل الخدمات الأساسية للمواطنين وإدماج البلد بما يسمى بالاقتصاد الحر.

لا خلاف في ان انهيار المنظومة الصحية في فترات الحرب أمر كارثي، ومن المؤسف القول إنه لا يوجد أي اهتمام من قبل قيادة المقاومة أو من قبل الحكومة الشرعية في الجانب الصحي وتركت أعباء وتكاليف الصحة على مسؤولية المنظمات الإغاثية العربية والدولية وهذا الأمر لا يكفي وسيفاقم الحالة المأساوية للجرحى والمصابين والمرضى.

• كيف تنظرون لطبيعة ومسار الحرب في تعز؟.

– الحروب دائماً يرافقها الدمار وهي كارثة على الشعوب التي تعيشها، ولكنها في بعض الأحيان تفرض على الشعوب فرضاً كما هو الحال اليوم بالنسبة لشعبنا اليمني، فبعد ثورة شعبية شاملة وحوار حقيقي ترجم أماني الثوار بما عرف بمخرجات الحوار الوطني الشامل، وإدارة عملية سياسية توافقية وجدنا من يعترض على ذلك، ويقيم تحالفات لإلغاء الإرادة الشعبية وإعادة البلاد لعصور الظلام.

ولذلك أقول إن الحرب الدائرة الآن بالنسبة للمقاومة الوطنية هي حرب دفاع عن النفس ضد النظام السابق وتحالف الحوثي، وهي بهذا الوصف تُعد حرباً عادلة، وتكتسي على توصيف اخلاقي، فقد هوجمت كل المحافظات ومنها تعز، لذلك فهي حرب عادلة، وإذا كانت بعض الجهات تراها حقاً، فإننا نراها واجبة.

• وماذا بشأن القول إن حسم المعركة لصالح المقاومة قد تأخر كثيراً؟.

– لا أريد أن أدخل في التفاصيل العسكرية، ونترك ذلك للمتخصصين، ولكن أقول إن منطق التاريخ غير قابل للارتداد أو إيقاف ساعة الزمن، والإرادة الشعبية هي صاحبة النصر الأكبر، وإن تأخرت لبعض الوقت.

• ما دور القوى السياسية والمجتمعية في دعم المقاومة في تعز وتحديداً الحزب الاشتراكي اليمني؟.

– لقد كانت القوى السياسية والمجتمعية بتعز هي المولد الحقيقي للمقاومة، كان ذلك منذ سنوات ما قبل الثورة الشبابية، بالوسائل السلمية، وفي 2015 بالعمل المسلح، وكان للحزب الاشتراكي الريادة في مقاومة النظام السابق، واتخذت رؤاه السياسية محدداً في إدارة النضال السلمي، وامتداداً لتلك المقاومة يوجد حالياً الآلاف من أعضاء الحزب وكوادره مشتركين في عملية المقاومة وفي أكثر من مجال، وقدم العشرات من الشهداء في سبيل ذلك.

• تثار احياناً شكوك تقلل من مستوى الثقة بالمقاومة من حيث طبيعتها ومسارها.. ما الحاصل فعلياً في هذا الجانب؟.

– المقاومة دائماً تأتي كرد فعل، وهذا ما حدث باعتبار هذه الحرب دفاعاً عن النفس، والإرادة الشعبية في مواجهة الانقلابيين، وهذا الأمر لا يلغي حق المواطنين والقوى السياسية والمجتمعية في نقد المقاومة، وكشف مظاهر استغلال مسمى المقاومة لتحقيق أهداف لبعض المشاريع الصغيرة، وأجندات لا تتفق وقضية استعادة الدولة والعملية السياسية، وصولاً للدولة المدنية الفيدرالية، لذلك فإن كشف الأخطاء والعيوب، من أجل تصحيحها، من الأهمية بمكان، لأن العمل المقاوم يجب أن يتسلح بالوعي الناضج، لتحقيق الأهداف المنشودة، لذا يجب تعرية الذين يتدثرون باسم المقاومة ولكن لهم أهدافاً غير وطنية.

• هل من أفق سياسي لهذه الحرب، بمعنى هل ستفضي الى تسوية سياسية وطنية، أم ستنتهي بإعادة ترتيب موازين القوى والمصالح؟.

– من الطبيعي أن تنتهي أي حرب بتسوية سياسية تعكس موازين الثقل والمصالح للقوى الفاعلة، وهذا منطق الواقعية، لذلك على جماهير الشعب المقاوم الذي خرج بالملايين في 2011 أن يتشكل في جبهة موحدة، وأقصد هنا بشكل اكثر تحديداً الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والشباب والمرأة، بحيث يتمسك الجميع بوثيقة مخرجات الحوار الوطني باعتبارها وثيقة إجماع وطني، لأن هناك الكثير من الأطراف تعتبر هذه الوثيقة قد أتت على امتيازاتها غير المشروعة، والمسألة ليست أماني، فالأمر يحتاج الى عمل منظم وواع لتحقيق الأهداف، ما لم سيتأجل الأمر لجولة جديدة وثورة أخرى لتحقيق آمال الشعب اليمني، والسياسة محكومة بالخيارات، فهل نحن متمسكون بخيارات الشعب اليمني.

• هل لدى المقاومة رؤية واضحة للمرحلة القادمة، وما رؤيتكم في الحزب الاشتراكي اليمني لما بعد تحرير تعز؟.

–هنا سأكون متسقاً مع ما قلته سابقاً بشأن ممارسة النقد، باعتباره أداة لتصحيح الواقع، وكشف عيوبه، فأستطيع القول إن المقاومة ينقصها الكثير في توحيد موقفها إزاء كل القضايا، لأن المعركة واحدة، والخصم واحد، فحتى الآن لا توجد قيادة موحدة، ولا توجد غرفة عمليات موحدة، ناهيك عن عدم وجود اهتمام بالجبهة الداخلية، وتفعيل مكاتب الدولة الخدمية، وهذا من الأهمية بمكان، لتعزيز صمود المواطنين في المدينة، وقد بُذلت بعض الجهود لمعالجة ذلك، ولم تحظ باهتمام قيادة المقاومة، وهنا أوجه دعوة لكل القوى السياسية والمجتمعية المقاومة لإعداد رؤية مشتركة للجميع لقطع طريق الراغبين بأن يستمر وضع اللادولة واللانظام.

• لكن مؤسسات الدولة لا تعمل حالياً في تعز حتى في المناطق الواقعة تحت سيطرة المقاومة؟.

–هنا أكرر القول بوجوب استعادة مؤسسات الدولة لواجباتها الخدمية وقيادة المقاومة معنية بذلك، وأن المواجهة عبر جبهات القتال لا تعفيها من تحمل مسؤولية الجبهة الداخلية، بل إن ذلك يدعمها ويقويها بتعزيز صمود المواطنين، فهم السند الذي تعتمد عليه المقاومة.

• أين ستكون تعز بعد هذه الحرب... وهل ستعزز الحرب خيار الفيدرالية بشكل أعمق، أم يمكن أن يأخذ خيار الفيدرالية صيغة جديدة سترسمها آلة الحرب التي تقودها ميليشيات الحوثي صالح؟.

– أولاً يجب أن نحدد موضع مكانة تعز. هل هو ذلك البعد الجغرافي، أم تعز باعتبارها رؤية وطنية أوسع، وأستطيع ان أقول جازماً ان مصالح ومكانة تعز تكتسب بعداً وطنياً، وهذا واضح لدور أبناء تعز في التاريخ الحديث، حيث كانت تعز همزة الوصل بين الشطرين سابقاً، وهي حالياً حاملة لمشروع الناس بيمن ديمقراطي موحد، بالخيار الفيدرالي، ومحكوم بدولة وطنية تعلي قوة القانون، وتحقق المواطنة، والتنمية الحقيقية، بما يمكنها من اللحاق بركب العصر الحديث، وأن خيار الفيدرالية هو الطريق السالك للعمل السياسي، لإبقاء اليمن موحداً، اما إعادة الأمور الى الوراء، فستؤدي حتماً إلى الصومله، واحتراب الجميع ضد الجميع، لذلك نؤمل أن مختلف القوى ستحرص على ان تمضي باتجاه الطريق الصحيح، طريق يمن المستقبل.

كلمة لابد منها

هاشم عبدالعزيز

العراق ولعبة الأتراك

كان الأتراك على «حق» عندما ردوا على الرئيس العراقي اتهامهم بالاختراق العسكري للحدود وتغلغل القوات التركية داخل الأراضي العراقية ومس سيادة العراق ومطالبتهم الانسحاب الفوري من الأراضي العراقية – بنفيهم الاتهام وإعلانهم أن القوات التركية تجري عملية روتينية، ولم تذهب أبعد من هذا التفسير الذي يحتمل أن الاتراك يمنحون أنفسهم الحق في هكذا تحرك عسكري، لا داخل تركيا وحسب، بل وفي أعماق العراق.

والأمر على هذه الشاكلة يقوم على الاستثمار التركي لعلاقاته بكردستان العراق التي قامت لا على اختراق للكيان الوطني والسيادي للعراق فقط، بل خرق للمبادئ الدولية ونسف لما يعتبر حسن الجوار وكان لأردوغان وأركان سلطته ومن يرتبط بهم غير حساب.

لقد شجعت تركيا البرزاني الإقدام على سلسلة خطوات انفصالية ليقيم امبراطوريته في كردستان، الأولى الانفصال عن بغداد والثانية الانفصال عن أكراد تركيا والثالثة انفصال البرزاني عن طالباني داخل كردستان.

لإنجاز هذه العملية أقدمت تركيا على إنجاز عديد اتفاقات تجارية واقتصادية ونفطية وعسكرية وأمنية مع برزاني وأركان إدارته في إقليم كردستان العراق.

وعلى هذه الأرضية التي أثارت خلافات عراقية تركية ما زالت متفاقمة جنى الاتراك مردودات هائلة من مردودات النفط وغيرها من الحالات التجارية والاقتصادية والأهم ان الاندفاع التركي إلى كردستان بقي في تزايد إلى درجة بدت طوابير الزيارات التركية للإقليم وكما لو أنه في استباحة مغلفة بأكثر من عنوان.

يدخل الدور التركي في شأن تشجيع أكراد كردستان الانفصال عن بغداد في سياق ما تتعرض له غير بلد عربي من تفكيك وشرذمة وانقسامات واحتراب.. ويقوم فصل أكراد كردستان عن علاقتهم بأكراد تركيا جماعات وأحزاب وأفراد في سياق خطة أردوغان تطويق وإضعاف أكراد تركيا وحزبهم الذي يطالب بالاستقلال.. فيما يأتي فصل برزاني عن حزب طالباني لجعل الأول في ارتباط مصيري بتركيا وهي نتيجة كانت على الدوام من سياسة الاستعمار، وعند هذه النقطة يسدل الستار.

مبادرة الاشتراكي:

الإفراج الفوري عن المعتقلين والمحتجزين والمخفيين قسراً

تحدثنا في حلقة سابقة عن كيفية ان الاشتراكي فرط بتلك الميزة الجميلة، والتي عنينا بها ان هذا الحزب ظل دائماً حريصاً على تقديم توصيف دقيق للحالة العامة، وما يتبع ذلك من تكشف دروب النضال وتوضيح المهام الملحة، والتي وان لم يستطع ان يضطلع بها، فإن الجماهير الواسعة تستطيع تلمسها وإكمال الدور وهنا يكون الاشتراكي قد أدى دوره على أكمل وجه.

وسام محمد

تلمس طريق الاشتراكي في النضال 3

ربما لم أتحدث عن هذه الميزة بهذه الدقة نفسها، لكننا تحدثنا عن تلك الميزة الأخرى والتي فرط بها الاشتراكي أيضاً، وهي كيف أنه لم يسترشد بحركة الجماهير التي رفضت الانقلاب وجابهت الثورة المضادة من أول لحظة، رغم أنه اذا ما فكرنا بعقلية الجموع السائدة في الأوقات العادية، سنجد أنه لا يوجد لها مصلحة مباشرة وملموسة يحثها على هذا الاندفاع بعكس القوى السياسية.

الجماهير عادة لا تتجاوب إلا مع مصالحها الأكثر مباشرة، لكنها هذه المرة سبرت غور القادم الذي ينتظرنا وفجأتنا بهذا الوعي الذي لم نكن لنتوقعه.

ليس هذا فقط بل ان الاشتراكي لم يسترشد بحركة جماهيره وأعضائه الذين بادروا لإشهار الغضب ورفض الوضع الجديد الذي سعى ويسعى تحالف الانقلاب والثورة المضادة إلى فرضه. سيقول أحد الأغبياء أو الساخرين، بأن جماهير الحزب منقسمة، جزء هنا وجزء هناك، لهذا حملت مواقف الاشتراكي وتعبيراته الاسترشاد الأنسب والذي تقتضيه هذه الحالة. الأمر ليس مضحكاً وليس غبياً تماماً، إنه يجعلنا نتساءل بخوف: هل حقاً إن الحزب الاشتراكي اليمني الذي ظل عصياً في أسوأ الظروف، عندما فشل صالح في اختراقه أو تفتيته وهو يتربع على كرسي السلطة، هل حقاً ان الاشتراكي أصبح جزء (ليس من أعضائه) من قراره الحزبي يخدم صالح ويسهر على رعايته؟، سؤال مرعب والإجابة عليه تحتاج إلى جهد عظيم ربما لا أمتلكه في هذه الأثناء، غير أن ما سيحمله الاشتراكي في قادم الايام لكفيل بإجبارنا على التوقف، فإذا كان لدينا شيء آخر نقاتل عليه إلى جانب هذا الوطن وعزته وكرامة أبنائه، فهو هذا الحزب الذي بنته الدماء والتضحيات طوبة طوبة. هذا الحزب الذي كان وما يزال الصورة المشرقة لليمن الحديث في زمن التشوهات العظيمة. لكن يمكننا بعد كل شيء أن نتحدث عن كل الأفكار التي تخطر على بالنا، ونحن نتلمس طريق الاشتراكي، ونجد كل هذا الالتباس وهذه الضبابية التي تحجب الرؤية في عز النهار.

تقول إحدى تلك الأفكار، طالما ونحن نرى كيف ان أعضاء الاشتراكي وقياداته الوسطى يندفعون إلى ميدان النضال مقدمين أرواحهم في سبيل شيء لا بد أنهم آمنوا به ولا بد أنهم تعلموا الإيمان به داخل هذه المدرسة النضالية العريقة، ونحن نرى ذلك ونلمس هذه الحالة المستعصية من التذبذب، ربما سنفكر ان الاشتراكي لم يعد يعول على شيء قدر تعويله على أنصاف المواقف. سياسة أنصاف المواقف هذه تحيلنا إلى الفتات، وتصرف عنا أي طموح حقيقي، لهذا يتعامل الاشتراكي مع حركة الجماهير العفوية بمثل هذا الاسترخاء اللذيذ.

هل فقد الاشتراكي ثقته بالناس أم يريدهم أن يفقدوا ثقتهم به؟، يبقى هذا سؤالاً مشروعاً، لأن الاشتراكي الذي علينا ان نحتفظ بصورته، لا يمكنه أن يستهتر بحركة الجماهير، كما لا يمكنه الاطمئنان لعفويتها، بل هو في مقدمة الصفوف موجهاً ومستثمراً فرصة ثمينة قد لا تتكرر في المدى القريب. «الجماهير عادة لا تبقى على حالة معينة يمكن وصفها بالثورية أو بالنشاط السياسي، كما أن خمول الجماهير ليس نهائياً». ان الحزب السياسي الذي يتشارك مع جماهيره الواسعة حالة الاستعداد الدائمة للتوثب الثوري، ان مثل هذا الحزب عندما يفضل حالة التكيف مع المستوى المتوسط من حركة الجماهير ووعيها، عندما يمسك العصا من النصف، فإنه بذلك يكون قد لعب «دوراً كابحاً لتفتح النشاط الثوري الذي لا يتم إلا في فترات محددة». مهمة الحزب، ذاك الذي يحمل تطلعات الغالبية وان كانت لا تنتسب إليه حالياً، ان يظل محافظاً على جاهزيته لكي يتقدم الصفوف عندما تحين اللحظة الثورية، وفي الأوقات العادية يظل مخلصاً لتلك الفكرة الثورية حتى وهو يقوم بنشاط سياسي لا يسعنا بأي حال أن نطلق عليه «نشاطاً ثورياً»، لأنه بذلك يكون قد حافظ على مكاسب التجربة النضالية وعمل على نشرها، على النحو الذي تستطيع الجماهير تلمسها والانطلاق في الوثبة القادمة من عند هذه النقطة وليس من نقطة أبعد. هذا هو الاشتراكي الذي في خيالنا، حزباً ثورياً وطنياً يحيا بالناس ومن أجلهم. كما اننا نفهم أن الأحزاب التي تدعي وقوفها في صف الجماهير الكادحة في صف الفقراء، سيكون عليها ان تتواجد في مسرح الأحداث اثناء الأزمات الثورية أضعاف تواجدها في أثناء الثورة.

تطرح الأزمات الثورية تعبيرات رجعية لحركة الجماهير، لنقل أن أحد هذه التعبيرات هي الطائفية التي يحاول الصراع الحالي في بلادنا أن يتمظهر من خلالها. ان الانكفاء على الذات والتذرع بأن التعبيرات الموجهة للصراع غير وطنية أو ما قبل وطنية، لجدير في ان يترك الظاهرة تتمدد وتستفحل الى درجة انها قد تقضي على تلك المساحة التي يمكن ان يتواجد فيها حزب سياسي يتطلع إلى الحياة، إذا لم يكن في هذا اليوم المشمس لا بد ان يكون غداً في ظلال وارفة.

يقول ماركس «إن الإنسان ينبغي أن يكون قادراً على العيش حتى يتمكن من صناعة التاريخ. ولكن الحياة تعني قبل أي شيء آخر الطعام والشراب والمأوى والملبس وأشياء أخرى كثيرة». الأمر نفسه ينطبق على الحزب السياسي الذي لا بد له من أرضية سياسية متكاملة هي بمثابة الغذاء ومقومات الحياة الأخرى للإنسان. بدون ذلك لن يقوى الحزب السياسي على البقاء عوضاً عن إمكانية تشبثه بتلك الفكرة التي تتحدث عن صناعة التاريخ. على ان هذه الارضية السياسية تفترض رعايتها وحمايتها دائماً وفي مختلف الظروف من قبل الحزب السياسي المؤمن بوجوده كما يفعل الانسان وهو يكد ويكدح لكي يعيش. هذه مسألة. المسألة الأخرى، يشرحها جواب لينين على سؤال طرحه على رفاق له من أولئك الذي يهربون الى الاسترخاء ويبررون في التبرير لوضعهم. كان يتحدث عن حركة العمال التي حملت تعبيرات غير اشتراكية ديمقراطية:

• لماذا أفضت حوادث الربيع إلى انتعاش الاتجاهات الثورية غير الاشتراكية الديمقراطية، هذا الانتعاش الكبير، بدلاً من أن تفضي إلى رفع نفوذ ومكانة الاشتراكية الديمقراطية؟ (لنستبدل الاشتراكية الديمقراطية بالوطنية)؟.

• ذلك أننا لم نكن أكفاء للمهمة، لأن نشاط الجماهير «...» قد فاق نشاطنا، لأنه لم يكن لدينا قادة ومنظمون ثوريون معّدون إعداداً كافياً ويعرفون حق المعرفة مزاج جميع الفئات المعارضة ويحسنون الوقوف في رأس الحركة وتحويل المظاهرة العفوية إلى مظاهرة سياسية وتوسيع طابعها السياسي.... إلخ، واذا ما استثمرت هذه الحال (ما يزال الكلام للينين) فسيستغل تأخرنا حتماً الثوريون غير الاشتراكيين الديمقراطيين، الأشد حركة والأبعد همة (ما العمل ص101).

×××

«لسنا شيئاً، فلنكن كل شيء». نشيد الأممية.

على الحزب السياسي، الاشتراكي تحديداً، ألا يكون حيادياً إزاء صعود الفاشية، بل عليه أن يستميت في الدفاع عن الحريات الديمقراطية المكتسبة. «وعلى جميع الاحزاب التي تتشارك المخاوف نفسها أن تشكل معاً جبهة موحدة، بما في ذلك الأحزاب غير الثورية والأكثر إصلاحية، من أجل مجابهة الفاشية وسحقها وهي ما تزال في إطارها الأولي». هذا ما تمليه علينا التجارب التاريخية.

يبدو من المتأخر حقاً طرح مثل هذه المسألة، فتحالف الحوثي وصالح، هو تحالف فاشي في جوهره. وكان يفترض ان الاشتراكي والقوى السياسية الأخرى قد تنبهت لهذه الطبيعة من وقت مبكر. يقول ماركس: «كما يميز المرء في الحياة الشخصية، بين ما يعتقده ويقوله إنسان عن نفسه، وبين حقيقته وحقيقة ما يفعل، فينبغي التمييز لدرجة أكبر في الصراعات التاريخية، بين مقولات وخيالات الأطراف المشاركة في هذه الصراعات، وبين تكوينهم الحقيقي ومصالحهم الحقيقية، وبين تصورهم لأنفسهم، وبين حقيقتهم». (الثامن عشر من برومير: لويس بونابرت).

ليس غريباً أنه تم منع طباعة آخر صحيفتين حزبيتين قبل أيام، (الثوري، والوحدوي) بعد ان أصبح المجال العام كله تحت رحمة القبضة الأمنية للميليشيا. لا إعلام اليوم ولا سياسة أو حديثاً جانبياً عن مخرجات الحوار الوطني التي صرح صالح أنه لن يسمح بتطبيقها. غير أن الأمل الوحيد المتبقي لدينا هو ان الظروف قد ساعدت على إيجاد طرف أقوى ممثل بدول «التحالف العربي» تجابه الانقلابيين وتضعفهم كل اليوم. لدى التحالف أجندته التي بالطبع لن تكون أجندة السواد الأعظم من الشعب، ونحن نختلف معها الآن وفي المستقبل، لكننا لو أردنا استثمار هذه الفرصة، بدلاً من الانكفاء، على الأقل سنكون قد عدلنا خيوط اللعبة إن لم يكن قلبها، وسنكون بذلك قد منعنا الفاشية من الحصول على فرصتها لكي تشب وتترعرع على حساب حياتنا. «في مواجهة صعود الفاشية، لا غنى عن الجبهة الموحدة، بغية الحيلولة دون ارتقاء القتلة والجلادين سدة السلطة، عن طريق عمل حازم وموحد تضطلع به الجماهير الكادحة». (مدخل الى الاشتراكية العلمية إرنست ماندل 1977).

إذا لم تكن هذه هي الفكرة التي في خيال (القوى الثالثة) فلنعد الى الاشتراكي الآن ولنهمس في أذنه بهذا الاستنتاج البسيط: في مثل هذه الظروف، يبدو أن خيار القوى الثالثة ليس بالخيار الوحيد أو حتى الأفضل.

ان تبني الحزب الاشتراكي سياسات واضحة تناهض الحرب، وتقارع الطرف الذي أشعلها (تحالف الحوثي وصالح) بكل الوسائل. إبراز مخاطر الحرب، والعمل في أوساط أولئك الذين يشكلون جماهير تحالف الحوثي وصالح لتوضيح الصورة لهم وإخبارهم بأن هذه ليست حربهم وانما حرب قوى النفوذ والطامحين إلى السلطة، مع توضيح ايضاً حجم الخراب والويل الذي تحمله لهم. ان كل هذا كفيل بإيجاد منفذ للتفكير بطريقة مختلفة، لأن تلك الجماهير حكم عليها أن تفكر في اتجاه واحد، وهو تفكير تدعمه ثقافة تاريخية متجذرة ويعززه جهل مستشر. أغلب من يقاتلون مع هذا التحالف هم بسطاء ومفقرون يجب أن تكون الحرب قد أرهقتهم طوال هذه الأشهر. على الضفة الأخرى، هناك المقاومة الشعبية التي فرضتها ردة الفعل وهي خليط غير منظم، كما لا يصح وصفها بأنها طرف في الحرب، ان إدراك مثل هذه النقطة والاشتغال عليها سيجعل الاشتراكي يقوم بدوره على أكمل وجه. وهناك قطاع واسع على الضفتين وفي الوسط لا شك أنه يرفض الحرب، قطاع واسع من الشعب يجب أن يكون هو الجمهور المستهدف من وراء سياسة الحزب الجديدة. على الاشتراكي الآن أن يؤجل كل ما يتعلق بـ«القوى الثالثة» والعمل منفرداً، انطلاقاً من رؤية واضحة تعبر عن سياسة جديدة وتجمع كل خيوطها، وفي الأثناء لن يكون معيباً ان يفتح الاشتراكي حوارات مع الآخرين ويجري تنسيقات مع الأطراف التي تقترب من توجهه، بشرط ألا يأخذ ذلك كل طاقته ولا حتى نصفها. لأنه يجب توجيه تلك الطاقة نحو الهدف مباشرة.

من شأن السياسة الجديدة التي تحدثنا عنها أن تستوعب كل الإمكانات المهدورة، لأننا سنحتاج للقيام بالمهام المحددة من قبل السياسة الجديدة الى الكثير من الجهود والطاقات وايضاً القدرات الضخمة، وهذا ليس متعذراً على الاشتراكي، كما ان هذا الوضع في حال أصبح واقعاً يصح لنا اعتباره المدخل الجيد لمعالجة مشاكل الحزب واستعادة حياته الداخلية على أكمل وجه.

حالة المراوحة هذه التي نعيشها، لن يكون لها نهاية قريبة، وهذا بسبب ان الحرب تمثل كامل المجتمع اليمني. المنخرطون في الصراع المباشر قلة، لكنهم قلة رشحها الجميع كل بطريقته لتضطلع بالأمر، وهنا مبعث القلق من كون الحرب لن تتوقف بسهولة أو في وقت قريب. تحدثنا ان هناك قطاعاً واسعاً يرفض الحرب، هذا القطاع موجود وهو ليس سلبياً بالطبع، لكن بسبب انه يفتقر للطريقة التي سيعبر عن نفسه من خلالها، هو ايضاً يدعم استمرار الحرب. يصلح العجز أن يكون بمثابة ممثل شرعي له. إيجاد تلك الطريقة كفيل بقلب المعادلة. وثمة طرف وحيد علينا التعويل عليه في هذا الميدان الجانبي المعقد. لاعتبارات كثيرة هذا الطرف هو الحزب الاشتراكي.

إذاً يمكننا ان نقول في نهاية هذا الحديث الطويل، بأن ثمة خطين للحزب الاشتراكي لا يوجد لهما ثالث في المرحلة الحالية:

الأول: التسليم الحقيقي بأن المقاومة حق مشروع، ودعوة كل اليمنيين للانخراط فيها وتنظيم انفسهم، بالتوازي مع العمل الجاد من أجل أن يكون للمقاومة الشعبية رؤية واضحة، يشارك في بلورتها قيادات واعضاء الحزب الذين قبلوا ان يكونوا جزءاً أساساً من المقاومة، وذلك حتى تصبح الرؤية وطنية في المقام الأول، منحازة الى تطلعات الشعب التي عبرت عنها ثورة فبراير، ومتمسكة بكل الاستحقاقات التي تضمنتها مخرجات الحوار الوطني. هذا خط لا يستشعر الاشتراكي أي حرج في تبنيه ودعمه إلى أقصى حد، لأن تحالف الثورة المضادة هو من فرضه وليس نحن، كما أنه لن يعني أن الاشتراكي قد اعتزل العمل السياسي وأصبح عمله عسكرياً.

الثاني: رفض الحرب جملة وتفصيلاً، مع التوضيح بأن المقاومة الشعبية طرف مدافع وليس طرفاً رئيساً في الحرب، (أتفق مع الاستاذ قادري أحمد حيدر حول هذه المسألة) بمعنى أن هذا الرفض يتوجه دون مؤاربة إلى الطرف الذي أشعل الحرب والذي هو مستمر فيها حتى هذه اللحظة، لأن إيقافها من طرف واحد سيعني ان المقاومة الشعبية لن تجد من تقاتله لهذا هي ستتوقف على الفور. واذا لم تتوقف المقاومة الشعبية عن القتال الذي تحدده كثير من الشروط وفي مقدمتها إحدى الفقرات التي أوردها قرار مجلس الأمن 2216 والذي طالب تحالف الحوثي وصالح بـ«تسليم السلاح للدولة والانسحاب الكامل من المدن».

إذا تحقق هذا ووجدنا فعلاً أن المقاومة قد اندفعت نحو مزيد من القتال أو أي طرف آخر، عندها فقط يمكننا الحديث عن طرفي الحرب. رفض الحرب لا يتوقف على إصدار البيانات وإطلاق المبادرات، بل هو نشاط متكامل، أساسه الأول تعرية الطرف الذي أشعل الحرب، ومصارحة الشعب بأهدافها وبكل ما تنطوي عليه وقبل ذلك بالأسباب والأهداف التي من أجلها اشتعلت وحولت حياتنا إلى جحيم. رفض الحرب يعني ايضاً أننا ماضون في طريق إيجاد بؤر حقيقية تتبنى الهدف نفسه والاشتغال عليها وتأجيج رفضها، مع إدانة يومية لكل الجرائم التي تسببت بها الحرب وشملت نواحي الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وتوضيح هذا بالأرقام الدقيقة وايضاً باللغة التي يفهمها الناس، مع إخبارهم عن الطرف الذي يتحمل مسؤولية كل ذلك، وعن ممكناتهم لوقف هذه الجرائم.

ختاماً...

من المهم أن نكرر بأنه لا يوجد خط ثالث الآن، ولا يمكن الحديث عن فكرة من قبيل (القوى الثالثة)، ومهما كان لدينا اعتراضات حول الفكرة أو ثمة من يرحب ويتحمس لها، علينا أن نترك ذلك لوقت آخر. عندما تعود الحياة الى طبيعتها والعملية السياسية الى كامل حيويتها، فلن يكون لدى أحد الاعتراض عن طرح أي أفكار من هذا النوع. طالما وأن الفكرة هي تحالف سياسي مدني في ظروف عادية. أما الآن فنحن لا نمتلك ترف الحديث في الهواء والتعلق بالأوهام، لسنا سطحيين وسذجاً إلى الحد الذي سيجعلنا نتقبل ذلك.

مبادرة الاشتراكي:

إلغاء كل الإجراءات العسكرية والأمنية والإدارية الانفرادية منذ مطلع العام 2015

في نقد أسلوب إدارة المنظمات واللجان الحزبية لمقراتها الرئيسة

جازم سيف

– لوم وتربية حزبية.

– من أجل الارتقاء بمضامين روح العمل الوطني والديمقراطي القائم على الحوار والاحترام بين المنتمين لشرف القضايا النبيلة التي يعمل في سبيلها حزبنا الاشتراكي اليمني.. تنهض لجنة الرقابة والتفتيش بالدائرة (16) بتوجيه لوم حزبي جاد لجميع الرفاق الذين ينزلقون عند إدارة اختلافاتهم إلى اتخاذ أساليب وتعبيرات انفعالية ومتشنجة تسيئ لقيم ومعاني العمل المدني.. وعليه تتطلع لجنة الرقابة من خلال هذا اللوم إلى إبطال مفعول هذا السلوك المخل ما لم فإنها ستضطر إلى اتخاذ إجراءات قانونية أكثر ضبطاً وحزماً ومسؤولية حزبية.

لجنة الرقابة الحزبية بالدائرة (16)
منظمة الشهيد جارالله عمر للحزب الاشتراكي اليمني – أمانة العاصمة
2015/7/15

يمثل اللوم السابق المنسوب صفته الحزبية الاعتبارية للجنة الرقابة العاملة بالدائرة (16) مدخلاً مناسباً لفتح باب الحوار والنقاش الفكري الحر والناقد، داخل الحزب، الهادفة مفاعيله الصحية إلى تسليط الضوء إزاء واقع اسلوب إدارة المنظمات واللجان الحزبية لمقراتها الرئيسة بما هو واقع نستطيع أن نقول عنه بأنه غير محسن ومثقل إلى أبعد حد بأنماط وعيوب، ومظاهر، وسلوكيات وتعبيرات عيانية ماثلة تكشف تجسيداتها الثقافية والبصرية البارزة المنتجة بشكل وعلى نحو يومي ومستدام عن واقع وتجليات مكانية طافحة بالسلبية والتقليدية الإدارية كونها غير شغالة ودون مفتوحة عملياً على الاحتياجات المدنية والديمقراطية والحداثية التي ينشدها ويتطلع إليها حزبنا الاشتراكي اليمني بوصفه في ذلك أحد التجليات الوطنية الحاملة لخطى السير بالمجتمع اليمني نحو التغيير والتجديد المعلن عنه في برنامجه ونهجه السياسي. والمقصود في رأينا بأن مقرات الحزب في أغلبها تعد مقرات غير شغالة هو قصد يقوم منطقه على فحوى ومضمون القول الذي يؤكد في الناحية الدلالية بأن ذهاب أعضاء الحزب ممثلين بمنظماتهم ولجانهم وهيئاتهم الحزبية المنتخبة على مستوى أغلب المحافظات والمدن والدوائر والمديريات، والمناطق، والمراكز الحزبية المحلية عند اتخاذها لقرارات متصلة عملياً بتبني فتح واستئجار مقرات على مدى العشرين السنة الماضية حسب معرفتنا ومعايشتنا لهذا الأمر لم يكن على الإطلاق ذهاباً معقلناً ذا صلة عملية وواقعية برؤى وأنشطة وتصورات وبرامج وخطط وفعاليات سياسية وثقافية واجتماعية واقتصادية نظرية ومقترحة سلفاً من قبل المنظمة الحزبية المعنية، والمعتمدة بالمقابل من قبل الهيئة واللجنة القيادية المشرفة والميسرة لتنفيذ طبيعة المهام المدنية والديمقراطية التي يشملها هذا البرنامج أو ذاك. والحق بأن أعضاء وممثلي تلك الهيئات كانوا وما يزالون يفكرون وينجحون دائماً في فتح أبواب وأروقة تلك المقرات وكفى!، الأمر الذي يجعل منها مقرات تلبي احتياجات ثقافية ونفسية واجتماعية تحتوي ابنيتها على عادات وطقوس وتقاليد وممارسات فلكلورية يومية محدودة ومنكفئة في الغالب كعادة تعاطي القات الماثلة بقوة عاداتها المستفحلة ثقافياً فيما هي عادة تفترض خلق أجواء وحالات شعورية مكرسة ومبنية فيزيقياً بوجوه وشلل ولمات زمانية محصورة بشخوص متجانسة وقريبة من بعضها البعض مما يجعل منها أماكن ودواوين مغلقة على ذاتها وحول ذاتها ومن ثم يصبح طابع ونمط هذه العادة هو الأصل المعتمد الثابت والمنتج يومياً فيما القيام ببعض الأنشطة والفعاليات المدنية والسياسية المشتملة على مهام نضالية ووطنية وديمقراطية يعج ويغدو إلى ذلك هو الاستثناء والنادر من الناحية العملية لا العكس.

ولهذه العوامل والأسباب السالبة الناجمة عن معضلة قصر النظر الحزبية الماثلة عند مستوى التفكير والنجاح بفتح مقرات حزبية وكفى!!!، يتم بوعي وبدون وعي انتاج ورعاية الظروف والمناخات المشجعة والمحفزة لجلب وبروز قداحة إشعال وتنمية المشكلات والمظاهر الدالة على غياب وتدني مستوى الوعي والنضج بمعنى التغيير والحضور الإيجابي على مستوى الفعل الخلاق المعبر عن روح انتماء أعضاء الحزب لفكرة اليسار واليسار اليمني والوطني على وجه التحديد.

ولهذه العوامل السالبة: تحضر المباني وتغيب المعاني.

ولهذه العوامل السالبة: يحضر الواقع الثابت ويغيب الواقع المتحرك.

ولهذه الأسباب والعوامل السالبة: يتم الإفراط بالحديث عن تغيير العالم ويبرز الإحجام التام عن تغييره.

ولهذه الأسباب والعوامل السالبة: يتم التحيز المبالغ فيه للشكل والتضحية الكاملة بالمضمون.

ولهذه الأسباب والعوامل السالبة: تحضر الشلة وتغيب الرؤى البرنامجية.

ولهذه الأسباب والعوامل السالبة: يتسيد الهامش وينحسر المتن.

ولهذه الأسباب والعوامل السالبة: تجف الحوارات وتزهر الخصومات.

ولهذه الأسباب والعوامل السالبة: يتحول بعض الرفاق من مناضلين مدنيين وسلميين إلى معاركين جيدين.

ولهذه الأسباب والعوامل السالبة: تحل قوة العضلة والركلة وتستخدم السلسلة عند البعض محل قوة الرؤية والحجة.

ولهذه الأسباب والعوامل السالبة: قالت إحدى الدبلوماسيات العاملة في السفارة البريطانية في عام 1998 للرفيق الشهيد جارالله عمر بعد زيارتها لعدد من مقرات الحزب بأنها لم تتحمس للانتماء للحزب الاشتراكي اليمني في حال كانت مواطنة يمنية بسبب يعود في ذلك بأن الحزب الذي يعول على اعضائه في قيادة وصنع مظاهر التغيير قد تحولت مقراته إلى أماكن ومحلات مزدهرة بمخلفات القات وأعقاب السجائر!!.

ولهذه الأسباب والعوامل السالبة: تحاول لجنة الرقابة الحزبية بأمانة العاصمة القيام بشرف مسؤوليتها بإعادة النظر بوضع إدارة المقرات الحزبية برؤية تتلمس ترسيخ تقاليد ونهج عمل الحزبي المدني حديث وعصري بعيداً وبمعزل عن أي قراءات وتأويلات غير واعية ودون ناضجة وعاقلة.

ولهذه الأسباب والعوامل السالبة: علينا تقبل النقد الديمقراطي البناء والهادف إلى تفعيل حركة مجرى الحياة العامة. عوضاً عن النقد المرصع بالإدانات والمنطلقات والدوافع والاغراض الشخصية.

شباب اشتراكي جبل حبشي ينعون الصانع

ينعي شباب الحزب اشتراكي في مديرية جبل حبشي رحيل المناضل الجسور والصلب عبد العليم الصانع، فيما مثل رحيلة فاجعة وخسارة كبرى لهم وللمقاومة الشعبية وللحزب الاشتراكي.

وشُيع السبت الماضي في تعز جثمان الرفيق المقاوم الشهيد عبدالعليم الصانع الى مثواه الأخير في قرية القشعة بجبل حبشي حيث كان قد استشهد يوم الخميس الماضي متاثراً بجراحه التي أصيب بها أثناء مشاركته في معركة تحرير نجد قسيم وتطهيرها من الميليشيات الإجرامية..

وفي هذا الظرف العصيب فإن رحيل الرفيق عبدالعليم الصانع خسارة للمقاومة الشعبية في تعز وللحزب الاشتراكي لما يمتلك من سجل ناصع وحياة حافلة بالتضحيات والنضالات الجسيمة.

تغمده الله بواسع رحمته وألهم أهله وذويه الصبر والسلوان.

الخلود لروحك الطاهرة يا عبدالعليم.

ولا نامت أعين الجبناء.

القطاع الطلابي بعمران ينعي الرفيق نصار المخلافي

نعي القطاع الطلابي للحزب الاشتراكي اليمني بعمران الرفيق نصار محمد المخلافي الذي استشهد مساء الأحد 2015/12/6 إثر هجوم الميليشيا على مقر عمله في مدينة تعز وهو يذود عن الأرض والعرض ويكافح من أجل لقمة العيش الكريمة.

وقالت المنظمة في بيان نعي صادر عنها لقد كان الشهيد ممن شاركوا في تأسيس القطاع الطلابي للحزب أثناء دراسته في جامعة عمران، ولم تثنه الظروف الصعبة عن النضال في سبيل المشروع الوطني، بل واصل النضال في كل الظروف معرضاً عن كل المغريات المثبطة ومتحدياً كل العقبات المعيقة، سائراً على درب أسلافه المناضلين ورفاقه من أعضاء الحزب الاشتراكي اليمني الى لحظة استشهاده.

وقدم البيان أصدق التعازي والمواساة بهذا المصاب الجلل الى ذوي الشهيد ورفاقه ومحبيه سائلين المولى ان يتغمده بواسع رحمته ويسكنه فسيح جناته وأن يلهم أهله وذويه ورفاقه الصبر والسلوان.

ألف مبروك

نزف أجمل التهاني وأطيب الأماني للشاب الخلوق

وضاح محمد الحمادي

بمناسبة ارتزاقه المولود الذي سمّاه «إبراهيم» داعين الله العلي القدير أن يجعله قرة أعين أبويه ويتربى في عزهما.

المهنئون: حافظ الشجيفي، عبده ماهر، وضاح الجليدي، علي البوهلي، وأسرة تحرير «الثوري».

ألف مبروك

نهنئ ونبارك للرفيق

منيف زاهر

بمناسبة حصوله على شهادة البكالوريوس في قسم الجيولوجيا - علوم أرض.

المهنئون: عبدالله فتيح، مشهور محمد، آدم ابراهيم، محمد عبدالحميد، نعمان علي، محمد توفيق وجميع الأصدقاء والرفاق.

البقاء لله

بمشاعر الحزن والأسى نتقدم بخالص العزاء وعظيم المواساة للرفيق

محمد حسن حاتم

باستشهاد ولده الرفيق نصار.

الأسيفون: منظمة الحزب الاشتراكي بعمران، ومنظمة الحزب في شرعب السلام، حميد احمد، سعيد المخلافي، د.محمد حمود، د.محمد عثمان، خليل خالد، غسان المخلافي، وناصر جميل.

البقاء لله

أصدق التعازي والمواساة القلبية للوالد يحيى الخطابي وأولاده الدكتور عبدالكريم وسليم ومحمد وأحمد وابراهيم وللسفير فريد السياغي وأحمد السياغي وأسرتي الخطابي والسياغي بوفاة المغفور له بإذن الله الدكتور عبدالعزيز السياغي مدير عام هيئة مستشفى الثورة العام بصنعاء سابقاً.

الأسيفون: صالح حسن، فارس عبدالرحمن، عبدالله العراسي، عبدالله سفيان، درهم الورافي.

بمناسبه عقد القران وقرب الزفاف نهنئ ونبارك للأخ **أكرم الخرباش** والأخت **ترانيم جلال**.

المهنئون: سهيل الخرباش، آثار الخرباش آزال يوسف، سند يوسف

لؤلؤة حزن في محارة القلب

سناء جميل

الطريق الى تعز جميل ولكن جماله يملؤك بالحزن حين ترى بشاعة ما يحدث من دمار داخل هذا الاطار الطبيعي الساحر الذي زرعتة المليشيات بالألغام والدمار...!.

السماء تمطر في تعز رصاصاً ونارا،

آثار القصف على خدود الأبنية والدمار مروع في الاحياء السكنية بأكملها.

كل شيء في هذه المدينة الساحرة الألوان أصبح أسود ورمادياً، والحطام منتشر في كل مكان حطام الزجاج، حطام المباني، حطام الاسلاك.

قال لي أحد ابنائها:

«إن الميليشيات كل يوم تستهدف الأحياء السكنية بصواريخ الكاتيوشا ولم يكد ينهي حديثه حتى دوى انفجار أحدثته مدفعية اخترقت جدار الصوت...!، كأنها تؤكد بالدليل الحسي قوله.

والواقع أن تعز الصابرة مدهشة الصمود فرغم ما تتعرض له من قتل ودمار ما يزال أهلها ساكنين في منازلهم رافضين فكرة النزوح يفدونها بأرواحهم.

كل يوم في أحياء تعز تتنزه القذائف وتتسلى الميليشيات ببعض القصف ترافقها في عزفها الدموي المنفرد فرقة المدفعية والقناصة...!

وحين ذهبت الى إحدى المستشفيات في تعز وجدت صفاً طويلاً من الجرحى على الارض كلهم في حاجه الى ماكينات التصوير الإشعاعي وعدسات أشعة «إكس» لكنني لا أملك غير عدسة الكاميرا وهي تحاول عبثاً الإحاطة بآلامهم وأوجاعهم...!

أجد إنساناً غارقاً بدمائه يقولون لي انه أصيب برصاص قناصة وفارق الحياة صباح هذا اليوم.

تابعت أحد المرضات في المستشفى حديثها معي وقد سكبت أحزان تعز في قلبي، قالت «ان أعداد الجرحى الذين يصلون الى المستشفى في تزايد بسبب إصابتهم بشضايا القذائف».

وأثناء حديثها جذب انتباهي أحد الاطفال كان من بين الجرحى وقد أصابته شظايا في أنحاء متفرقة من جسده الصغير لم تكن سنه تزيد عن 12 سنة، سألته عن اسمه وماذا يريد أن أكتب؟، قال وهو يعبر عن أحزان الحالمة على طريقته: «إسمي محمد.. قولي تعز لماذا لا تجعلون رسمها طابعاً بريدياً يحمل الى العالم كله مأساتنا»، إكتبي أننا نحن أهل تعز لا ماء لا كهرباء لا غذاء لا علاج، إكتبي أن تعز معدمة والميليشيات تضرب طوال النهار...!».

غادرت المستشفى الذي ما يزال يستقبل الجرحى مستعيناً بمساعدات المغتربين من أهل تعز.

أتابع رحلة الحزن، لا بل رحلة الغضب...!

الراهدة... الشريجة... حيفان.. المسراخ.. الضباب..

أسماء وأسماء لقرى كثيرة في تعز تستطيع أن تضيف إليها ما شئت من أسماء، فالجرح واحد تهرب من مأساة قرية لتطالعنا مأساة أخرى..

هنا في الراهدة يقول خالد بعينيه اللتين تمتلآن بالدموع هنا قصف الحوثيون منزلي وحولت الجميع فيه الى كتلة معجونة بالدم والركام.

وكالعاده أصف بصدق ما رأيته، كل ما أعرفه هو نقل الحقيقة كما أراها، وكل ما أعرفه هو أن الامر بشع ومحزن فجرح تعز ممتد على طول شوارعها والدرب إليها مزروع بالألغام...!.

إنها تعز «لؤلؤة حزن في محارة القلب».

عارف الواقدي

اشتدت وتيرة المعارك والمواجهات بين قوات الجيش الوطني مسنودة بالمقاومة الشعبية وقوات التحالف العربي في جبهات ميدانية متفرقة من محافظتي تعز ولحج المتاخمة لها، وتخللها إحراز تقدم نوعي للجيش والمقاومة على حساب مواقع ميليشيات صالح والحوثي التي تطرح كل جنونها واستماتتها الحربية في ثقل هذه المحافظة.

بان كي مون أدان الضربات نفذها التحالف على عيادة طبية متنقلة لمنظمة أطباء بلا حدود

تعز.. الجيش والمقاومة تقدمات نوعية والميليشيات بين مخالب القصف وضربات التحالف

وعلى رغم انحدارات الميليشيات من مواقع تمركزها بعنف ضربات مدفعية وهجوم قوات الجيش والمقاومة وقوات التحالف نجدها تعاني ايضاً من إرهاقات ضربات التحالف التي أذاقتها نزيف الألم والخسارة في آن، ما يجسد وقوعها في قبضة مخالب الهزيمة المجهضة لما تبقى من كيانها الذي يشن حرب مدفعية ضروس بقاذفات المدفعية والصواريخ مستهدفاً الأحياء السكنية في المدينة، لإخماد نيران أنفاسها الملتهبة جراء خسائرها المتوالية بشكل يومي.

في الوقت الذي يرى فيه مراقبون ومحللون سياسيون ان حسم المعركة في تعز لصالح قوات الجيش والمقاومة يعد النقطة الفاصلة لإيقاف توسع نزيف الميليشيات الانقلابية، إضافة الى انها تعد النقطة المحورية في إجهاض تحركات الميليشيات وإسقاطها من سدنة حكم سلطة استولت عليه بقوة السلاح.

وأكد مصدر عسكري في المقاومة الشعبية في مديرية حيفان بتعز بأن المقاومة ما زالت في تقدم مستمر نحو تحرير مناطق المديرية كافة، حتى تصل إلى مدينة الراهدة والالتحام بالجبهة القادمة من الشريجة، مؤكداً ان المقاومة سيطرت – الثلاثاء – على منطقة الكرب التابعة لعزلة الأعروق، إلى جانب جبل العان، وانها تتواجد حالياً في الجهة الشرقية في منطقة العذير ومنطقة المرقب الغربية إلى جانب منطقة قمل غرب مديرية حيفان.

ونوه الى ان المقاومة قطعت شوطاً كبيراً في التقدم وقد توغلت في مناطق عدة تتبع عزلة الأعروق وما جاورها رغم عدم الإمكانيات الكافية في السلاح.

وفي صعيد المعارك اليومية، تشهد جبهات نجد قسيم، بالمسراخ، مواجهات ضارية يتبادل فيها الطرفان القصف المدفعي العنيف، تزامن مع اشتباكات عنيفة تشهدها أحياء الزاهر، والصفا، وصالة، وجبهتا ميلات، والربيعي، وتأتي المعارك مواكبة لغارات جوية استهدفت مواقع للميليشيات في حي الجحملية، ونقطة الهجر بالقبيطة، وتجمعات ومخازن للاسلحة في المخبز المركزي الآلي، والمسراخ ومنطقة حواص بمقبنة، وقصر الشعب، والمطار القديم.

وخلفت المواجهات والغارات مقتل 32 مسلحاً من الميليشيات، وإصابة العشرات بجروح، بالإضافة إلى تدمير 4 أطقم و3 رشاشات ومدفع ومخازن أسلحة أحدها في المطار القديم، فيما قتل نحو 3 أشخاص وجرح 11 آخرين من الجيش والمقاومة، بالنسبة لمواجهات وغارات الاثنين والثلاثاء.

وفي حيفان اندلعت اشتباكات عنيفة في جبل قراضة بالاعروق حيفان، ومفرق السويدة، واستهدف مسلحو المقاومة بالأسلحة المتوسطة مواقع تمركز الميليشيات في المناطق ذاتها، ما أدى الى انسحاب الميليشيات نحو الراهدة، المتاخمة للشريجة شمال محافظة لحج، كما ان الجيش والمقاومة تمكنا من السيطرة على مناطق شعب البقر، والمشحورة، وجبل الطويلة، بالشريجة، بالتوازي مع معارك ضارية في جبهة الضباب ومنطقة ميلات بالربيعي، واندلاع مواجهات بمنطقة باهر بماوية، وبلاد الوافي بجبل حبشي، جراء تواجد مسلحين موالين للميليشيات في منطقة المنارة.

واستهدفت قوات الجيش مسنودةً بالمقاومة –الأحد– مواقع تمركز الميليشيات بقذائف المدفعية في منطقة الشريجة بلحج ومديرية الراهدة التابعة لمحافظة تعز، حيث تزامن ذلك مع إفشال الميليشيات وساطة قبلية لعملية تبادل أسرى قادتها مقابل ان تقوم الميليشيات بتسليم جثتين لاثنين من مقاتلي المقاومة، كانا قتلا خلال المعارك التي شهدتها الشريجة، ويكمن سبب إفشالها للوساطة بتوجيهات من القيادي الميداني للميليشيات أبو علي الحاكم، المتواجد في شمال الشريجة، لحظة تفاوض اللجنة على تبادل الأسرى بالجثتين، حيث أنه يتنقل بين الشريجة، والراهدة، ومدينة تعز، بشكل سري للغاية، وفقاً لما ذكرته مصادر محلية.

وفي سياق متصل، دارت اشتباكات في جبل الجاح بين مديريتي القبيطة والاعبوس، تمكنت عقبها المقاومة من فرض سيطرتها على الجهة الغربية من الجبل في الاعبوس، ما جعل الميليشيات تدفع بتعزيزات عسكرية لمحاولة فرض سيطرتها على الجبل الاستراتيجي عبر مناطق القبيطة إلى منطقة الحريم، ومناطق الغليبة وبني علي في الاعبوس عبر حيفان.

وكانت الميليشيات فرضت سيطرتها على مديرية حيفان اليومين الماضيين، وأحكمت سيطرتها على منافذ حيفان، والخطوة، ومدرسة المحبوب، والغليبة، وبعدها تمكنت المقاومة في حيفان بعد مواجهات عنيفة ضد الميليشيات من التقدم الى جبل القلة بحيفان، حيث حدثت اشتباكات عنيفة في منطقة ظبي عزلة الاعبوس، بينما تمكنت ايضاً من صد هجوم للميليشيات حاولت التقدم الى منطقة الدمغة، عبر حي الحصب غرب المدينة.

الى ذلك شنت الميليشيات قصفاً عنيفاً، بالمدفعيات وصواريخ الكاتيوشا من مواقع تمركزها في الجهة الشرقية، مستهدفة مواقع تمركز المقاومة في أسفل نجد قسيم، وتبة سنبل، وأسفل موقع الكسارة، بالتزامن مع اشتباكات ضارية بين الجيش مدعوماً بالمقاومة وبين الميليشيات في منطقة القبع، وقرية الجزارين، أسفل نجد قسيم، فيما كانت قوات الجيش والمقاومة هاجمت مواقع الميليشيات من اتجاه النشمة ووصلت حتى مصرف الكريمي أطراف السوق.

كما ان المقاومة في نجد قسيم تمكنت من إحراق طقم تابع لميليشيات صالح والحوثي في سوق نجد قسيم إثر استهدافه بقذائف المدفعية، على إثر معارك شهدتها منطقة الحوبان أدت إلى مقتل القيادي الموالي للميليشيات مراد السيد واثنين من مرافقيه.

وصدت قوات الجيش والمقاومة – السبت – هجوماً على حي الزنوج، تزامن مع تنفيذ المقاومة عملية استهداف لأحد أطقم الميليشيات في مقبنة غرب تعز وطقم جنوب الكسارة في مدينة البرح، أسفر عن مقتل 3 من الميليشيات وإصابة 6 آخرين.

واستعداداً لترتيبات أمنية تنفذها الميليشيات في المناطق التي ما تزال تحت سيطرتها في تعز كلفت يوم الاربعاء القياديين الموالين لها صقر الجندي، مديراً لمديرية التعزية، ونجيب النجدين، مديراً لمديرية صالة، عقب اجتماع ضم قياداتها في حديقة التعاون، بمنطقة الحوبان. وفق ما ذكرته مصادر مطلعة.

ونصبت المقاومة الشعبية، الجمعة، نقاط تفتيش في منطقة ثباب مديرية القبيطة، تحسباً لمحاولة تسلل وتوغل الميليشيات في المديرية القريبة من الراهدة جنوبي محافظة تعز.

وعلى وقع المعارك الضارية شنت مقاتلات التحالف ضربات جوية قاتلة استهدفت مواقع الميليشيات بين الشريجة شمالي لحج، والراهدة في الأطراف الجنوبية لتعز، وغارات أخرى استهدفت تجمعات في مشتل ورزان، في مديرية الدمنة، ومنطقة الهجر في القبيطة، تزامن مع انفجارات عنيفة في مستودع أسلحة.

وفي السياق ذاته، استهدفت غارات جوية لطيران التحالف مواقع تمركز الميليشيات بمقر اللواء 35 بالمطار القديم، ودمنة خدير، إضافة إلى غارات أخرى استهدفت منطقة السويدة بحيفان، فيما غارات استهدفت مواقع أخرى في جبل اعلاء، ومنطقة اللجم، ونقطة الضريبة بالحوبان، ومدخل مدينة الحوبان السكنية، ومواقع في معسكر الاذاعة، وحديقة التعاون، ومنطقة عزان، بمديرية الوازعية غرب تعز، واستهدفت ايضاً تجمعات للميليشيات جوار «معهد السعيد» الواقع بمركز مديرية حيفان.

وخلفت المواجهات وغارات التحالف على مدى أسبوع كامل مقتل ما يقارب 87 مسلحاً وأكثر من 120 جريحاً من الميليشيات، إضافة الى تدمير عدد من الآليات العسكرية و3 مخازن للاسلحة، فيما قتل نحو 19 شخصاً وأصيب 35 آخرين بجروح من الجيش والمقاومة.

أما في سياق تواصل قصف الميليشيات الأحياء السكنية، فقد شنت قصفاً عشوائياً بقذائف المدفعية والهاون والدبابات والكاتيوشا من مواقع تمركز الميليشيا في تبة السلال وفندق سوفتيل وتبة التركي والكربة بالحرير شرق المدينة ومن وادي عرش وشارع الخمسين شمال المدينة، مستهدفة قلعة القاهرة وحي الكوثر قرب الجامعة الاردنية، والأحياء السكنية في ثعبات والشماسي وكلابة والروضة والجمهوري والدحي والتحرير الاسفل وعصيفرة والروضة والحوض والدمغة وصبر وحي مستشفى الثورة والضباب وشارع جمال وقرى صبر وحي الموشكي والكمب.

وقتل من المواطنين والمدنيين جراء القصف 19 مدنياً بينهم امرأتان، وإصابة 109 آخرين بجروح بينهم أطفال.

وفي سياق متصل، استهدف قناص من الميليشيات متمركز في معسكر قوات الأمن الخاصة الطفل سلطان سمير (9 سنوات) وأرداه قتيلاً حيث كان الطفل في سيارة في جولة القصر منتظراً والده.

كما استهدف قناص آخر متمركز جوار بيت مهدي مقولة بصالة شرق المدينة الشاب إسلام أحمد قاسم 17 عاماً يعمل سائق دارجة نارية أثناء مروره، فيما استهدف قناص امرأة في منطقة الاقروض صبر جنوب غرب تعز.

وفي جبل حبشي ضبطت المقاومة عدداً من القيادات المؤتمرية كانت تنسق وترتب لإدخال الميليشيات إلى المديرية وتسهيل الالتفاف على المقاومة في الضباب، حيث ان القيادات المؤتمرية أخذت أسلحة من الميليشيات وهربتها إلى عدد من القرى بانتظار اللحظات المناسبة للالتفاف على المقاومة في جبهة الضباب.

وبحسب سكان محليين فإن الحصار المفروض على المدينة ما يزال مستمراً، وتمنع الميليشيات دخول المواد الغذائية والادوية والنفطية ومياه الشرب وغاز الطبخ، وتقيد حرية تنقل المدنيين من وإلى المدينة.

وعلى صعيد آخر، استنكر عضو المجلس العسكري بتعز عبدالرحمن شمسان تعامل وتصرفات اللجنة الامنية المشكلة من مجلس تنسيق المقاومة بعدم استقبالها أفراد الأمن بالشروط التي حددها المجلس.

مضيفاً ان اللجنة تمتنع من استقبال أفراد وإلباسهم زي الأمن، وتسليحهم، منوهاً ان اللجنة امتنعت عن مخاطبته خطياً بغرض عدم استقبال الافراد في اللجنة الأمنية. وانه جهز أفراداً ولا يمتلك اسلحة لتسليحهم ولا أي دعم آخر.

من جانبه قال قائد العمليات العسكرية في جبهة الضباب العميد الركن عبدالرحمن الشمساني قائد اللواء 17 مشاة: إن المعركة محسومة للمقاومة والجيش وهي مسألة وقت فقط لدحر العدو المحاصر بين منطقة نجد قسيم والمسراخ.

وشكر الشمساني قوى التحالف العربي على المساندة الجوية التي تساعد على التقدم على الأرض وتدمر آليات العدو المتغطرس.

الى ذلك، أدان الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون الضربات الجوية التي نفذها التحالف بقيادة السعودية على عيادة طبية متنقلة تديرها منظمة أطباء بلا حدود في مدينة تعز.

وشدد الأمين العام للأمم المتحدة في بيان للمتحدث باسمه على أن العاملين في المجال الطبي والمنشآت الصحية يخضعون للحماية الصريحة وفقاً للقانون الإنساني الدولي.

ودعا إلى إجراء تحقيق عاجل وفعال ومحايد في الحادثة، وذكّر جميع الأطراف بضرورة احترام التزاماتها وفقاً لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي بمنع الهجمات ضد المدنيين والبنية الأساسية المدنية.

وطبقاً لبيان صادر عن المنظمة أدى القصف إلى إصابة 9 أشخاص بجراح من بينهم موظفان في المنظمة وتدمير العيادة.

زهاء النصف قرن وأكثر هو عمر الحركة الوطنية اليمنية الحديثة، مسيرة طويلة زاخرة بالكثير من التضحيات تساقط فيها الكثيرون على الدرب وما يزال الدرب والتضحيات بانتظار آخرين، من بين ذلك الصف الطويل من المناضلين تختار «الثوري» هذا العدد من الذاكرة الوطنية واحداً من أهم وألمع نجومها ومثقفيها الذين جادت بهم الحركة لليمن شمالاً وجنوباً، ورغم ذلك ما زال النسيان يحاول جاهداً طي صفحته وغمر تاريخه وإيداعه بعيداً عن مستقبل اليمنيين في أرشيف النسيان الذي تحول الى آفة يمنية وعربية بامتياز.

سام أبو اصبع

من الذاكرة الوطنية المناضل والنقابي عبدالله الوصابي

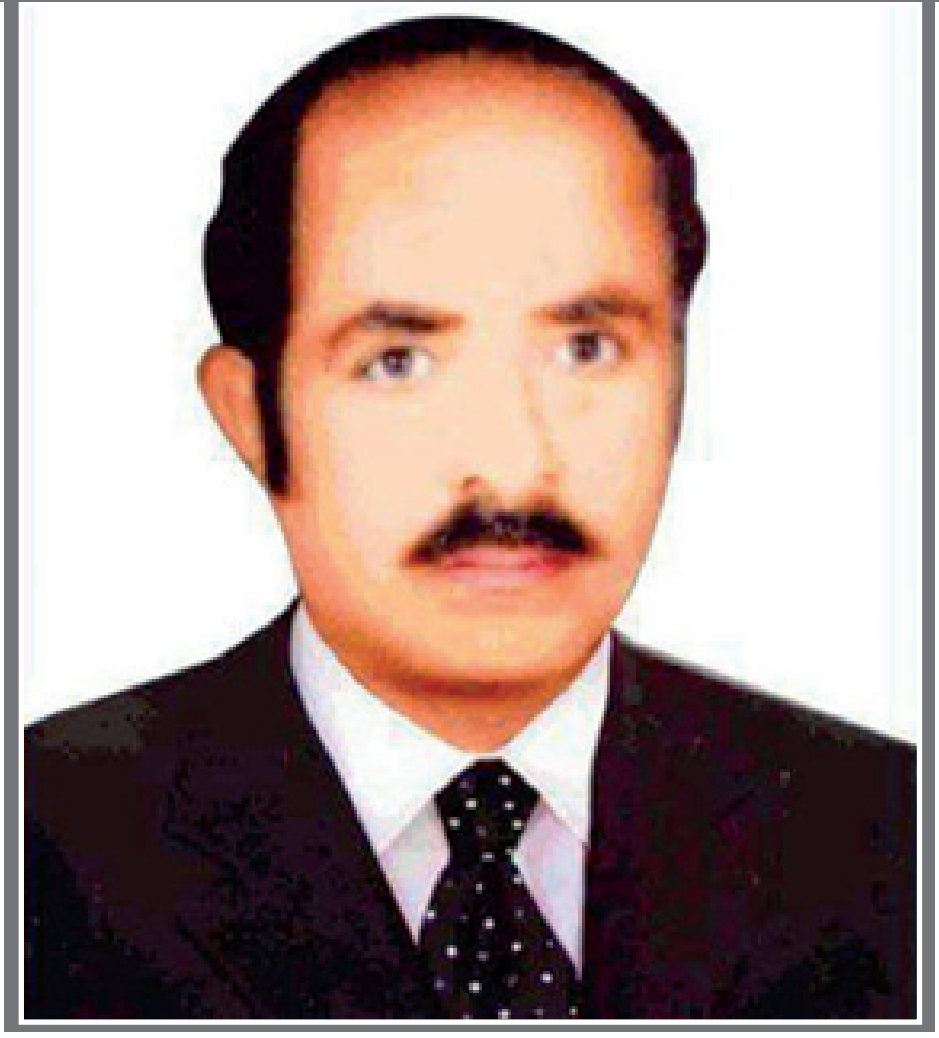

المناضل النقابي الأستاذ عبدالله الوصابي أول نقيب للصحفيين ومؤسس «الثوري» هو من اختارته الصحيفة، صحيفته، لتقديمه لقرائها ممن يجهل أو تناسى تاريخ الرجل. لم يرشحه لذلك انه مؤسسها «الثوري» فحسب، بل تاريخ حافل بالإنجازات الوطنية رصدنا منها ما استطعنا الى ذلك سبيلا والشكر كل الشكر للاستاذة آزال والدكتور نبيل والفندم أنور أبناء الفقيد على ما قدموه لنا من معلومات نرصدها في السطور التالية:

ولد فقيد الحركة الوطنية والنقابية الأستاذ عبدالله أحمد علي الوصابي في العام 1940 في مدينة جبلة بمحافظة إب وتلقى تعليمه الاولي في جامع جبلة (جامع الملكة أروى) على أيدي العديد من مشائخ العلم الذين اشتهرت بهم المدينة، قبل ان يغادر مدينته للمرة الأولى ولم يتجاوز عمره العاشرة الى مدينة تعز بحثاً عن العمل وحظه في الحياة الذي تضاءل كثيراً أمام اليمنيين في ظل حكم الإمام أحمد حميد الدين، وفي تعز عمل لفترة من الوقت كعامل أحجار قبل ان تقوده خطاه الى العمل في الطباعة ومنها برزت موهبته الاستثنائية في الكتابة والعمل الصحافي ويلتقي هناك مع الأستاذ والمفكر عبدالله باذيب الذي كان يصدر صحيفة الطليعة ليعمل محرراً فيها.

تعرض الأستاذ عبدالله الوصابي للاعتقال الأول في تلك الفترة المبكرة من حياته ومن عمله كصحافي على خلفية مقالة له هاجم فيها الإمام احمد عنونها بـ«صاحب الجلافة» مما أزعج الإمام كثيراً وطلب بالتحقيق مع صاحبها، وعندما حاول أحد المحققين إيجاد مخرج للفتى اليافع الذي يقف أمامه وتقييد ما حدث في المقالة بخطأ مطبعي إنبرى الفتى متحدثاً بحماسة ان ما قام به كان مقصوداً ولا يوجد خطأ مطبعي في موضوعه، ليحكم عليه ونتيجة لاعترافه بالسجن وينقل بعدها من تعز الى صعدة ليقضي في سجن السنارة مدة العقوبة الصادرة بحقه.

وبعد خروجه من السجن التقى ببعض الضباط الأحرار وساهم معهم في كتابة المنشورات والعمل الدعائي والتحريضي ضد حكم الأئمة، وبحسب شهادة أوردتها أم الشهيد اللقية في برنامج إذاعي أذيع عقب قيام ثورة سبتمبر 1962 ان ولدها الشهيد ومعه مجموعة من أصدقائه بضمنهم الأستاذ عبدالله الوصابي كانوا يقومون بكتابة المنشورات وتوزيعها في صنعاء وتعز.

وفي أعقاب فشل حركة 1955 وإعدام قائدها الملازم أحمد الثلايا وعدد من أعضاء حركته هرب المناضل عبدالله الوصابي الى عدن وهناك التحق بالعمل في صحيفة الأيام وحصل على فرصة للسفر الى القاهرة للتدريب والتأهيل في مجال العمل الصحفي عبر منحة من صحيفة الأهرام وفيها تدرب لمدة عام قبل ان يعود الى عدن وينخرط في صفوف حركة القوميين العرب التي تبنت الكفاح المسلح ضد الانجليز وعمل على تأسيس منشور الشرارة الذي هاجم وحرض فيه الجماهير في الجنوب على الثورة ضد الاستعمار البريطاني.

عاد بعدها الى شمال الوطن في العام 1962 فور اندلاع ثورة سبتمبر وتحديداً الى مدينة تعز وأسس فيها وفي العام نفسه صحيفة الأخبار كأول صحيفة يومية تصدر في شمال الوطن عقب الثورة مباشرة. وفي العام 1964 سافر المناضل عبدالله الوصابي الى القاهرة ضمن الوفد الصحفي المشارك في تأسيس اتحاد الصحفيين العرب الذي عُقد في القاهرة في فبراير من العام ذاته بدعوة من الرئيس المصري الراحل جمال عبدالناصر.

وعقب انفصال حركة القوميين العرب فرع اليمن عن بيروت عقدت الحركة اجتماعين لها احتضنهما الشمال، الأول في الأعبوس بينما الثاني احتضنته مدينة جبلة في العام 1966 وأوكل للمناضلين الأستاذ عبدالله الوصابي والأستاذ أحمد قاسم دماج والأستاذ احمد منصور أبوأصبع مهمة إعداد وتأمين المؤتمر.

وحول هذا الموضوع نورد شهادة أحد رفاق الأستاذ عبدالله، يقول المناضل محمد محسن الرحبي في حوار أجراه معه الدكتور نجيب الغرباني لجريدة التغيير الالكترونية ونشر بتاريخ (2008/10/23): انفصلت حركة القوميين العرب في اليمن عن بيروت نتيجة لبعض الأحداث والانشقاق في صفوف الأمة العربية، إحنا كنا لا نعلم ما يحدث إلا عن طريق محاضرات تلقى علينا عن طريق الفقيدين عبدالله الوصابي وجار الله عمر وكانت تلقى في النادي الثقافي بجبلة حيث كانت جبلة مركزاً لتجمع الشباب المناضلين أمثال محمد الغشم، يحيى مجلي، عبدالله الخديري، أحمد أسحم، عبدالفتاح أسحم وآخرون، وكانت المحاضرات علنية بأيام الرئيس الارياني وكان يهدف من هذا العلن احتياجه لمقاومة الملكيين تحديداً في سنة 1969، وكان هدفنا تأسيس وضع سياسي جديد وتطبيق النظرية العلمية. (ومما جاء فيها، المقابلة، أيضاً): إب هي المحافظة الثانية بعد محافظة تعز التي قدمت لثورة 26 سبتمبر و14 أكتوبر دعمها المشهود والمعهود ولا غرابة ان يتزامن هذا الاحتفال بالذكرى الأربعين لانتفاضة ثوار الجبهة القومية يوم 20 يونيو 67 واستيلائهم على مدينة كريتر 17 يوماً كرد لهزيمة 5 يونيو 67 والاستقلال الوطني الـ30 نوفمبر 67، حيث كانت مدينة جبلة قد احتضنت ثوار الجنوب وفيها انعقد المؤتمر العام الثاني لثوار الجبهة القومية في يونيو 1966 وكان عبدالله الوصابي واحمد منصور أبوأصبع من المكلفين برعاية المؤتمر (وصولاً الى ان يقول): واستمررنا في اجتماعات سرية وحتى بداية تشكيل الجبهة القومية عندما بدأت الحرب بين البريطانيين والثوار، الجنوب شكلت الجبهة القومية وعند تشكيلها حصل انفصال بين الجبهة القومية وبين الناصريين نتيجة خلافات سياسيه تدريجياً، كانت هناك حوارات في الشمال وطرح الآراء حول الوضع السياسي وكانت تنزل إلينا محاضرات عن الوضع الثوري والقومي وإحياء العمل الثقافي والعمل الحزبي، والهدف تغيير الوضع السياسي آنذاك وكانت علاقتنا في الجنوب علاقة سرية، كان الاجتماع سرياً، كنا في خلية لا تزيد عن أربعة وكانت تصل إلينا المعلومات عن طريق المرحوم عبدالله الوصابي واحمد قاسم دماج وغيرهما، كانت الدولة تعرف كل شيء ولكن لم يكن لديها قمع أو نزعة للقمع والسجن وكان الجنوبيون يأتون إلى الشمال عن طريق الشخصيات المقبولة والمرموقة كان المسؤول عنهم المرحوم عبدالله الوصابي.

عبدالله الوصابي من رعيل حزب القوميين العرب الأول وهو من مؤسسي الحزب الديمقراطي الثوري اليمني سنة 1968. من أنضج مثقفي اليمن ومن أكثرهم انحيازاً لقضايا الحياة فيه.

وهنا ننهي شهادة المناضل الرحبي لنعود الى العام 1967 ونزول الفقيد الى عدن وتأسيسه لنشرة الثوري عام 1967 بعدن والتي تحولت الى جريدة الثوري الناطقة باسم الجبهة القومية وبعدها الحزب الاشتراكي.

وبعد عودته من عدن تعرض الأستاذ عبدالله للاعتقال الثاني في صنعاء بعد أحداث أغسطس 1968 أيام الرئيس الارياني وبعد خروجه من السجن عاد مرة أخرى الى عدن وشارك بتاريخ 13 مايو 1971 في الاجتماع التأسيسي لاتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين كأول كيان نقابي موحد على مستوى الشطرين. وفي العام 1972 عين وكيلاً لوزارة الإعلام في صنعاء وبعدها نائباً لوزير إعلام الرئيس إبراهيم الحمدي الأستاذ المناضل أحمد دهمش وبعدها تم تعيينه وكيلاً لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

في تلك الفترة من سبعينيات القرن المنصرم سعى فقيدنا بمعية مجموعة من الصحفيين الى تأسيس كيان نقابي للصحافيين في عموم اليمن، انطلاقاً من الدعوة اليه، وقد اختير عضواً في اللجنة التحضيرية، ورأس الاجتماع التأسيسي للنقابة سنة 1976 وانتخب رئيساً للهيئة الإدارية كأول نقيب للصحفيين اليمنيين. وكان آخر منصب تقلده مديراً للمؤسسة العامة للتجارة الخارجية والحبوب في تعز، ونتيجة لسياسته في بيع الحبوب للتجار والمواطنين بدون فارق كبير في السعر اشتكاه التجار الى العقيد علي عبدالله صالح والذي كان يشغل حينها منصب قائد لواء تعز، وعلى إثر الشكوى زار صالح الأستاذ الوصابي في مكتبه وبادره بالكلام قائلاً: أيش قلبتها اشتراكية يا وصابي؟، ورد عليه: المؤسسة مؤسسة المواطنين، ودخلا في فاصل من الجدل قبل ان ينسحب صالح ويغادر مكتب الوصابي.

وفي ليلة اغتيال الرئيس الحمدي والكلام هنا للدكتور نبيل الابن الأكبر للأستاذ عبدالله كان الوالد يجهز شنطته للسفر الى عدن رفقة الرئيس الحمدي للقاء الرئيس سالمين للتوقيع على اتفاقية الوحدة حسب ما فهمت وقد اتصل به الحمدي وطلب منه مرافقته الى عدن ليفاجأ بخبر مقتل الحمدي وبعدها تم اعتقال الوالد في قبو الأمن الداخلي قبل ان ينقل الى سجن الشبكة ولم يتم الإفراج عنه إلا بعد وساطة الرئيس علي ناصر محمد في لقائه مع الرئيس صالح في تعز وقد اشترط صالح مغادرة أبي للشطر الشمالي، وقبل بذلك علي ناصر محمد، وبالفعل أخرج الوالد من السجن الى صنعاء مكث فيها معنا لبعض الوقت قبل ان يغادر الى عدن. وفي عدن يقول الدكتور: تم استقبال الوالد وتخصيص فيلا وسيارة له مع وعد بترتيب وضعه هناك ونقلنا (أسرته) من صنعاء الى عدن.

وعن ظروف اعتقال والده يقول: كانت الظروف سيئة حيث تم سجنه انفرادياً لفترة طويلة من الوقت في زنزانة ضيقة لا تتسع لكي يمدد أقدامه وينام، ووجهت له تهمة قيادة تمرد للسجناء داخل السجن، وحدث ان قمت يوماً بزيارته وكان الأنسي مدير الأمن يوجه لي وللوالد شتائم ويصفه بالماركسي والشيوعي وببذاءات لم احتملها فقمت بالرد على إهانته فما كان منه إلا أن أمر الجنود بأخذي الى السجن، وفعلاً تم إيداعي السجن ليوم كامل ومن حسن الحظ ان الأستاذ عبدالقوي الحسيني كان موجوداً في الزنزانة نفسها التي أنزلني فيها الجنود فآنس ذلك وحشتي كثيراً.

ويستمر نبيل في التذكر سارداً قصة أخرى حدثت في مدينة إب حيث أوقف الأستاذ عبدالله الوصابي حكماً بالإعدام بحق امرأة في ميدان عام وتدخل مع حراستها جسدياً وتم الاعتداء عليه بشكل مبرح قبل ان يقتادوه الى المحافظ والذي كان على ما اعتقد الرويشان الذي انتابه الهلع وهو يتعرف على شخصية الوصابي ويصيح في وجه الجنود هكذا تعملون بهيكل اليمن وبالفعل تم إيقاف حكم الإعدام..

انتقل المناضل الوصابي وبناء على الاتفاق بين الرئيسين ناصر وصالح الى عدن استقر فيها فترة قليلة من الوقت قبل ان يغادرها للمرة الأخيرة الى أثيوبيا في رحلته الأبدية نحو الخلود حيث توفي في العاصمة أديس أبابا بتاريخ 16 مايو 1981 في ظروف وملابسات يشوبها الكثير من الغموض وتسابقت قيادة الشطرين في نعيه، وأرسلت طائرتان لنقل جثمانه، الأولى من عدن، والثانية من صنعاء. ونقل جثمانه في الطائرة التي أرسلت من عدن، وعقب وصول جثمانه الى جبلة منع رجال الأمن أفراد أسرته ومحبيه من رؤيته. ولم يتوقف الأمر عند حدود ذلك بل تجاوزه حد تعيين حراسة على قبره لفترة من الزمن.

يقول الأستاذ علي إدريس احد من حضروا جنازته رحمة الله على روحه الطاهرة والخزي والعار للقتلة، أدرك جيداً وقد كنا ندرس في الثانوية، وأحضروا الشهيد في تابوت (صندوق)، ومنعت المخابرات فتح الصندوق لإلقاء النظرة الأخيرة من قبل أهله ومحبيه!، وقد خرجت جبلة عن بكرة أبيها لتشييع الشهيد. كان لي الشرف ان أكون أحد من يحملون جسده الطاهر على أعناقهم، وفوجئنا بالدماء تسيل من التابوت الى أعناقنا، وعندها تيقن الجميع من (سر) إصرار المخابرات المرافقة على عدم السماح بفتح التابوت. لن يهدأ لنا بال حتى يقدم القتلة الى العدالة.

بذلك يختم ادريس شهادته. بلا شك ان طريق الكفاح الصعب الذي شقه المناضل الوصابي كان يقترب من محطته النهائية وفي محطاته الكثيرة أعطى أكثر مما تستطيعه جماعات وأحزاب للوطن وللحركة الوطنية، آمن بالشعب وعاش من أجله ومات في سبيل ما آمن به.

رحم الله الأستاذ عبدالله الوصابي والعزاء لأسرته وللحركة الوطنية فيما تركه من تاريخ حافل بالعطاء وبالانتماء للمشروع الكبير اليمن جنوبه وشماله، ومثلما شيعته جبلة شيعته عدن أيضاً، عدن التي أحبها ودعته بجنازة رمزية شارك فيها معظم قيادات الدولة والحزب.

عن رقابة ترفع اسم اليمن عالياً..

جمال جبران

كان قراراً صادماً ذلك الذي أقره وزير ثقافة سابق في صنعاء منطلق العام 2004 والمدينة في بداية موسم تنصيبها عاصمة للثقافة العربية. لقد أجبر القرار أصحاب المحلات التي تقدّم خدمة الانترنت لجمهور اليمنيين على نزع الأغطية القماشية أو الحواجز الخشبية التي كانت تُعطي للشخص خصوصية البقاء منفرداً أمام الشاشة و تفصل متصفح الانترنت وتجعله بعيداً عن مراقبة وتلصص أعين الآخرين. لقد هدف الإجراء الذي أخرجه وزير الثقافة من عقله منع ذلك الجمهور وجيل الشباب على وجه الخصوص من البقاء على راحتهم أمام الشاشة فلا يقدرون فتح المواقع الإباحية. لقد افترض صاحب القرار أن كل متصفح انترنت إنما هو باحث عن مواقع إباحية. وكان توقيت القرار نفسه في وقت لم تكن خدمة الانترنت مُتاحة على النحو السهل الذي صارت عليه اليوم حيث كان من الصعوبة أن يكون للواحد منفذ شخصي للدخول للشبكة العنكبوتية من داخل بيته بسبب الكلفة المُرتفعة التي كانت عليها هذا الخدمة.

وعلى الرغم من الشكل الثقافي الجيّد الذي ظهرت به صنعاء وهي ترتدي حلّة ثقافية طوال عامها المميّز ذاك لكن القرار إيّاه أتى ليضرب صلب العملية الثقافية وفكرتها المبنية على فتح أبواب التفكير والعقل وعدم محاصرة كل ذلك بإجراءات رقابية أقرتها وزارة الثقافة راضخة لضغط من قبل جماعة أصولية كانت تحتل مقاعد غير قليلة في مجلس النوّاب اليمني ولم ترغب الهيئة الثقافية العليا في البلد الدخول في حالة صدام معها.

وهنا، بحسب هذا المثال تأتي الثقافة بشكل دائم ضحية لحالة التصالح بين الديني والسياسي.

لكنّ يبقى السؤال حول مدى قدرة وزير الثقافة وقتها على فهم المساحة التي يمكن للرقابة أن تنتصر فيها عبر ذلك الإجراء الذي تم إقراره اعتباطياً!

لعل نقطة أولى ورئيسة كان يُفترض التطرق إليها بخصوص تفعيل الرقابة وتحصيل نتائج صارمة لصالحها من خلال التوقف عند مسألة استحالة فرض عين متابعة لمجموع الشاشات كافة ووضع حاجز بين الشباب والرغبات التي يريدون متابعتها. وهذا انطلاقاً من صعوبة الرقابة بمعناها الشامل. كما أن ذلك الإجراء سيدفع أولئك الشباب لاختراع طرقهم الخاصة من أجل تحقيق وصولهم إلى المواقع التي يرغبون في إلقاء نظرة عليها وذلك اعتماداً على قاعدة إن كل ممنوع مرغوب. لعل من الواجب هنا التنويه لنقطة هامّة تتعلق بسهولة الحصول على أقراص لأفلام إباحية مُدمجة كانت تباع علناً وباسعار زهيدة على أرصفة بعض شوارع العاصمة صنعاء دون أن يلاقي أصحابها اعتراضاً من أحد. كما أن هذا العرض ومع الوقت لم يعد لافتاً لأحد من الأساس. تفقد الممنوعات قدرتها على الجذب مع الوقت وبعد انكشاف ذلك المجهول الذي كان خلفها تنتهي الأسباب التي دفعت الشباب للسعي خلفها. الآن، وقد صارت خدمة الانترنت متوفرة على الهاتف المحمول لغالبية الشباب لا تجد من يحكي لك عن مواقع إباحية جديدة تم اكتشافها بل صار الحديث الذي نسمعه غالباً يتمحور حول مواقع النقاش التواصلية والاخبارية التي صارت تمثل المصدر الرئيس للمعلومة على اختلاف مستوياتها وأغراضها والجهات التي تتبعها. لكن لا يهم هذا بقدر الدلالة التي يمنحها كل ذلك التوجه الجديد وشكل الاهتمامات التي صارت تسيطر على تفكير فئة الشباب بعيداً عن أيّ وصاية من أيّ جهة كانت. أعترف هنا شخصياً بأن أول رغبة كانت تسيطر عليّ في المرة الأولى لسفري باتجاه فرنسا تمثلت في ذهابي لفتح المواقع التي كانت الرقابة تقوم بحجبها في صنعاء. وفعلتها لمرة أو مرتين ولا أتذكر بأني فعلتها بعد ذلك. لقد انتهى الأمر بالنسبة لي بشكل نهائي بعد انكشاف ذلك المجهول الذي كان مخفياً أمامي.

هكذا تبدو الرقابة عاملاً لدفع الجمهور وراء تلك الأشياء التي يمر عليها مقص الرقيب إشباعاً لرغبة الفضول قبل كل شيء كما واحتراماً لحق الفرد في امتلاك قدرته الشخصية في الحكم على الأشياء بعيداً عن تلك الوصاية الآنف ذكرها. أتذكر هنا حالة لبنانية عايشتها تمثّلت في رقابة مُسبقة تم تفعيلها على فيلم «أوتيل بيروت» بسبب إشكاليات في ذهنية الرقابة وانتهى الأمر بعرض الفيلم بعد أن أجرى مقص الرقابة ما أراد. إن آلية الرقابة تسير على هواها في حين تسير رغبة الشباب على هواهم حين ذهبوا لإعادة طبع الفيلم بعد تسجيله من إحدى القنوات الاوروبية الشهيرة وتقديم النسخة الواحدة منه بألفي ليرة. حين رأيت الفيلم بقيت أفكر في آلية تفكير تلك الرقابة التي أعطت الشريط قيمة لا يستحقها وساهمت في نشره على نطاق أوسع مما كان سيصل إليه لو كان التعامل معه قد تم على نحو عادي لا استثنائي. كما تبدو ذروة الطرافة في سياق الضجة التي فعلها منع الفيلم من العرض في بيروت عندما أعلنت بطلة الفيلم دارين حمزة انها قد استعانت بممثلة دوبلير لأداء المشاهد التي صار الإشكال بخصوصها. وتنطبق الحالة نفسها مع الرقابة المصرية في أكثر من مناسبة لعل آخرها الضجة التي ثار غبارها إثر منع عرض فيلم «الخروج،آلهة وملوك» للمخرج ريدلي سكوت العام الفائت. لقد أفرز المنع حالة غير مسبوقة في اختراع وسائل من أجل العثور على نسخة من العمل وتم توزيعها على أوسع نطاق وبسعر زهيد للغاية. ألم يكن من الأجدى فعلاً السماح بعرض الشريط على الشاشات التجارية بالتوازي مع فتح مساحات للنقاش يتم تبنيها عبر جهات تقع مهمة النقاش نفسه على قائمة اهتماماتها عوضاً عن إعطاء الفيلم أهمّية أكثر من قيمته الفنية الحقيقية.

من هذه النقطة أيضاً يمكننا ختام هذه الفكرة عبر التذكير بإشكالية حملتها مراحل إنتاج فيلم «يوم جديد في صنعاء القديمة» (2005) وهو عمل من إخراج البريطاني من أصل يمني بدر بن حرسي ويحكي قصة عاطفية اعتيادية تتخذ من مدينة صنعاء القديمة الشهيرة مسرحاً لها. لقد حصل الجدال في الفترة نفسها التي كانت صنعاء خلالها عاصمة للثقافة العربية وقام عدد من أعضاء مجلس النوّاب بوضع وزير الثقافة تحت طائلة المسائلة والاستجواب اعتراضاً على فيلم لم يشاهدوه بعد. مثلت لهم فكرة السينما فقط كحالة مثيرة للغرائز والرذيلة والأكثر غرابة في الأمر أن هناك عدداً من الأعضاء ممن لم يشاهد سينما في حياته. وبعد ارتفاع درجة الرفض والممانعة انتهى الأمر لأن يجري المخرج بعض التعديلات على العمل أثناء التنفيذ النهائي وهو الأمر الذي وافق عليه بدر بن حرسي لتمرير إكمال تصوير باقي مشاهد الفيلم في حين لم يذهب فعلياً لتنفيذ التوصيات التي فُرضت عليه لأنها كانت ستصيب الفيلم في مقتل. حين عُرض الفيلم تمكن من نيل جائزة أفضل فيلم عربي في مهرجان القاهرة السينمائي العام 2005. ستكون المسألة أكثر غرابة حين نعلم أن أولئك الذين طالبوا بعدم تنفيذ العمل هم أنفسهم من طلب لاحقاً من المخرج عرض الفيلم في صنعاء لأنه «رفع اسم اليمن عالياً»!.

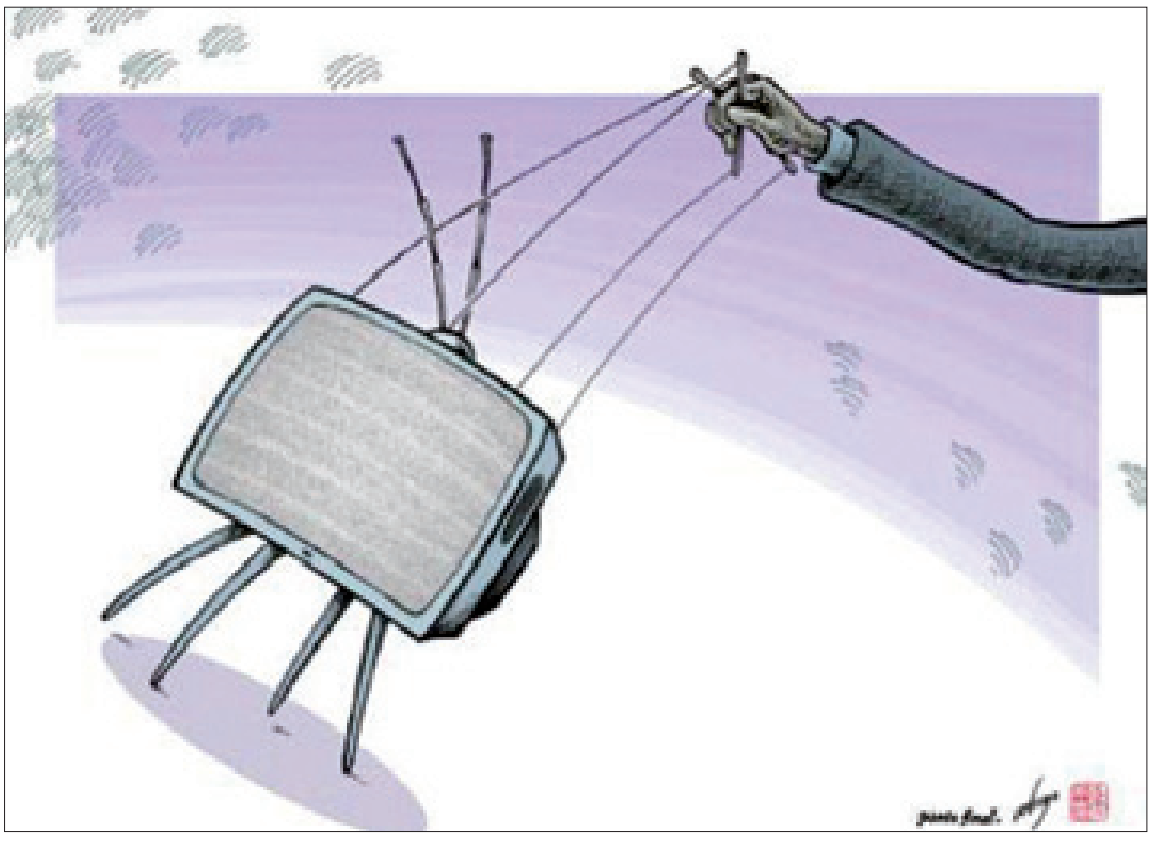

● ينشر بالتزامن مع العدد الجديد من «الدوحة» وملف خاص عن الرقابة في العالم العربي.

من اغتال جميلة جميل!

جمال....

لم تُكتب نهاية هادئة للإعلامية اليمنية في قناة «عدن» جميلة جميل شبيهة بالحياة الوديعة التي عاشتها. هي التي اتخذت من «الاهتمام بقضايا الناس والمحبة والسلام» شعاراً لها ولحياتها على صفحتها الشخصية على فايسبوك. الموقع الذي كانت تحرص على نقل تفاصيل أشغالها الإعلامية الإنسانية عبره. لكن يبدو أنّ الجميع تركها لمواجهة مصيرها بعدما كان عملها ملكاً للجميع، ليتم العثور عليها السبت الماضي ميتة في غرفتها في إحدى فنادق صنعاء.

نشأت جميلة في بيت فني بامتياز؛ فوالدها الراحل جميل غانم أحد أشهر عازفي العود ومؤسس «معهد الفنون الجميلة» في عدن. بدأت خطوات النهاية في حياة الإعلامية اليمنية إثر دخول جماعة الحوثي وعلي عبد الله صالح إلى عدن، وإقفال القناة التي كانت تعمل لديها، قبل أن تنتقل إلى البث من الرياض.

من هنا، انطلقت رحلة عذاب هذه المرأة هذه التي درست الحقوق قبل أن تقرر خوض غمار الإعلام. تخلّى عنها طاقم قناة «عدن»، ورحلوا جميعاً لتجد نفسها مع أطفالها في مواجهة حياة قاسية، بحسب بوست فايسبوكي نشرته قبل فترة. وصفت جميلة نفسها بأنّها «نازحة بلا بيت ولا مال»، تستجدي أموالها المحجوزة وشهادات أطفالها الدراسية التي تم حجزها أيضاً بسبب عدم قدرتها على دفع مستحقات مالية مترتبة عليها. وتابعت: «تركتها لمن باعوني، وسرقوا قناة عدن لكي تشتغل قناة الرياض». في إشارة إلى أنّ إدارة قناة «عدن» التي ذهبت إلى السعودية لتشغيلها من هناك. وصفت الراحلة هؤلاء بـ«مرتزقة الريال السعودي».

لكن الظاهر في المنشور نفسه قول إضافي يُفهم منه أنّه كانت لديها نيّة الرحيل إلى الرياض مع مَن رحلوا، لكنهم «استكثروا عليّ الشغل معهم».

بناءً على ذلك، قرّرت جميلة الذهاب إلى صنعاء والعمل في قناة «عدن» التي أعادت جماعة الحوثي تشغيلها. وكان لواقعة وفاة جميلة أن تمر على نحو هادئ وطبيعي لولا تسريب مكالمة هاتفية بينها وبين محمد مارم، سكرتير الرئيس عبد ربه منصور هادي، بعد وفاتها مباشرة. لم تستمر المكالمة أكثر من دقيقتين، ظهر خلالها عدم معرفة جميلة بشخصية المُتكلّم إلا بعد تعريفه عن نفسه. الأمر الذي يشير إلى أنّها المكالمة الأولى بينهما، وأنّ رقم المُتصل غير محفوظ على هاتف الإعلامية. مع العلم أنّ هناك احتمالاً بأن يكون الرقم خاصاً لا يظهر على شاشة هاتف المُتصل به. وبمجرد معرفة جميلة بهوية المُتصل، سارعت إلى القول: «الآن تسألون عني؟». ما يشير إلى أنّها سبق أن طلبت المساعدة من دون فائدة. ولم تترك جميلة فرصة للمتحدّث لقول أي شيء، بل سارعت إلى نقل شكاواها، التي حاولت توصيلها إليه، بينها تلقيها شتائم «القاعدة»، كانت الرئاسة على علم بها. وأنهت جميلة جميل المكالمة بأنّها لا تريد الحديث مع مارم أو مقابلة أيّ أحد من الجهة التي يمثلها، مؤكدةً أنّه «من قصف وطنه وباع وطنه سيبيع كل حاجة». هكذا، يبرز سؤال أساسي: من المستفيد من نشر تسجيل المكالمة التي يبدو حصولها بعد قدوم جميلة إلى صنعاء، وبّثها في هذا التوقيت تحديداً؟

حوّلت المكالمة وفاة الإعلامية اليمنية من حالة طبيعية إلى واقعة اغتيال، إثر قرارها البقاء في العاصمة اليمنية، وعدم التعامل مجدداً مع الجهات التابعة للرئيس عبد ربه منصور هادي. لكن مع ذلك، يبقى سؤال حول عملية اغتيال مذيعة لم تكن على ارتباط وثيق بالسياسية، بل مكتفية غالباً بالقضايا الاجتماعية. فهل يمكن اعتبار أنّ القتل حدث لمجرّد أن تكسب جهة ما نقطة ضد جهة أخرى، واستثمارها لصالحها.

لا يبدو أنّ هناك إجابات مُتاحة على هذه الأسئلة، وسط جحيم القتل اليومي الذي صار يحيط باليمنيين كافة، وعلى نحو يبدو أنه لن يتوقف قريباً.

الاشتراكي يطلب من الأمم المتحدة توضيحاً لاستبعاد قوى المجتمع المدني من مفاوضات جنيف2

طالب الحزب الاشتراكي اليمني من الامين العام للأمم المتحدة بان كي مون ومبعوثه الى اليمن اسماعيل ولد الشيخ احمد توضيحاً من عملية استبعاد طيف واسع من قوى المجتمع المدني عن المشاركة في المفاوضات المزمع عقدها نهاية ديسمبر بشأن الازمة اليمنية، بما في ذلك الحزب الاشتراكي اليمني وقوى الحراك الجنوبي والمقاومة الشعبية، وغيرها من الفعاليات والقوى السياسية الفاعلة في المشهد السياسي والعسكري والأمني الراهن.

جاء ذلك في رسالة بعثتها الأمانة العامة للحزب الاشتراكي اليمني للأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه لليمن.

وجدد الحزب الاشتراكي اليمني في رسالته تأكيده على التنفيذ الفوري لقرارات المجتمع الدولي وعلى وجه الخصوص القرار 2216 دون قيد أو شرط باعتباره خارطة الطريق مناط رجاء اليمنيين لوقف الحرب والإفراج عن المعتقلين السياسيين، وانسحاب الميليشيات من المدن وتسليم السلاح الثقيل والمتوسط للدولة والحكومة الشرعية، واستعادة العملية السياسية التوافقية في إطار تسوية سياسية شاملة ومستديمة بضمانات وآليات تنفيذية سياسية – قانونية وعسكرية – أمنية انتقالية صارمة، تحول دون تكرار الحرب أو الانقلاب على الشرعية مجدداً، وتفضي في الوقت ذاته الى تنفيذ مخرجات الحوار الوطني الشامل وبناء الدولة المدنية الاتحادية الحديثة تأخذ بالاعتبار حقائق الواقع المستجدة على الارض والانتقال السلس الى الديمقراطية.

نص الرسالة:

السيد/ بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة المحترم

السيد/ إسماعيل ولد الشيخ مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة الى اليمن المحترم

تحية طيبة وبعد:

الموضوع/ مفاوضات جنيف 2 بشأن اليمن

يسر الأمانة العامة للحزب الاشتراكي اليمني ان تتقدم اليكم ومن خلالكم الى مجلس الأمن الدولي بأسمى آيات التقدير والاحترام مثمنين عالياً جهودكم المثابرة، وأدواركم المتميزة المجسدة للإرادة الجمعية للمجتمع الدولي ومواقفه المساندة لنضالات شعبنا اليمني نحو التغيير وتطلعاته العادلة والمشروعة في حياة حرة آمنة وكريمة. متمنين لكم التوفيق والنجاح في مهامكم الانسانية النبيلة.

إن الأمانة العامة للحزب الاشتراكي اليمني، إذ تتابع عن كثب التحضيرات الجارية لانعقاد مفاوضات جنيف 2 بشأن اليمن بما في ذلك جهود السيد/ اسماعيل ولد الشيخ مبعوث الامين العام فإنها ترى في الا تناسب بين مضامين مسودة اجندة المفاوضات المقترحة لجنيف 2 والوفود المدعوة المحددة حصرياً بطرفين يمثلان جانباً من الطيف السياسي اليمني، دون غيرهما من الأطراف الفاعلة في المعادلة السياسية الراهنة –معادلة الحرب والسلم– خللاً غير موفقاً سيلقي بظلاله على جنيف2 الذي نتمنى له النجاح.

وعليه: فإن الأمانة العامة للاشتراكي ولانقطاع التواصل مع حزبنا خلال عملية التحضير لمفاوضات جنيف 2 تطلب من سيادتكم توضيحاً لهذا الاختلال المتمثل باستثناء طيف واسع من قوى المجتمع المدني عن المشاركة في المفاوضات بما في ذلك الحزب الاشتراكي اليمني وقوى الحراك الجنوبي والمقاومة الشعبية، وغيرها من الفعاليات والقوى السياسية الفاعلة في المشهد السياسي والعسكري والأمني الراهن.

وفي السياق ذاته فإن الأمانة العامة للحزب الاشتراكي اليمني مستندة الى المبادرة السياسية ((لوقف الحرب واستعادة العملية السياسية)) التي أطلقها الحزب في الأشهر الأولى من اندلاع الحرب في أبريل 2015 سبق ان وافيناكم بها، مرفق نسخة منها– تجدد التأكيد على التنفيذ الفوري لقرارات المجتمع الدولي وعلى وجه الخصوص القرار 2216 دون قيد أو شرط باعتباره خارطة الطريق مناط رجاء اليمنيين لوقف الحرب والإفراج عن المعتقلين السياسيين، وانسحاب الميليشيات من المدن وتسليم السلاح الثقيل والمتوسط للدولة والحكومة الشرعية، واستعادة العملية السياسية التوافقية في إطار تسوية سياسية شاملة ومستديمة بضمانات وآليات تنفيذية سياسية – قانونية وعسكرية – أمنية انتقالية صارمة، تحول دون تكرار الحرب أو الانقلاب على الشرعية مجدداً، وتفضي في الوقت ذاته الى تنفيذ مخرجات الحوار الوطني الشامل وبناء الدولة المدنية الاتحادية الحديثة في سياق حل عادل ودائم للقضية الجنوبية تأخذ بالاعتبار حقائق الواقع المستجدة على الارض والانتقال السلس الى الديمقراطية.

نتمنى لجهودكم المثابرة والمضنية التوفيق والنجاح.

وتقبلوا فائق التقدير والاحترام،،،

د. محمد قاسم الثور
عضو المكتب السياسي
المكلف بإدارة الأمانة العامة للحزب الاشتراكي اليمني

الثوري
الخميس ٢٧ صفر ١٤٣٧هـ – الموافق ٢٠١٥/١٢/١٠م – العدد (٢٣٥٥)
AL-THAWRY - Issue (2355) - Thursday 10.12.2015

عن واقع التعليم الآن

د.عبدالعزيز المقالح

كما هو طريق كل شعب إلى التطور والتغيير والتجديد فهو طريقنا أيضاً، وبدون المستوى العالي والجاد من التعليم في كل مراحله من الإبتدائي إلى الجامعة فإننا سنبقى حيث كنا إن لم نتراجع عشرات السنين إلى الخلف. وفي مثل ظروفنا حيث لا صوت يعلو على صوت الحرب، فقد صار من الصعب الحديث عن القضايا التي تهم الوطن حاضراً ومستقبلاً، وفي مقدمتها التعليم. ومن يتمعن فيما ينشر من كتابات وما يدور من مناقشات يجد أنها لا تمس من قريب أو بعيد قضايانا الكبرى ولا ينال التعليم في وضعه الراهن أدنى اهتمام بعد أن وصل في تدهوره وتدنيه إلى مرحلة تنذر بالخطر وتجعل من محاولة العبور إلى المستقبل أمراً مستحيلاً، وما يبعث على القلق أن بعض المهتمين بشؤون الوطن لا يدركون أن تصحيح وضع التعليم هو في الوقت نفسه تصحيح لكثير من المسارات كما هو في صميم مواجهة الحرب وآثارها.

بعض أشقائنا في الوطن العربي يشكون من سوء حالة التعليم في بلادهم وواقعهم التعليمي مع أنهم لو أقمنا أبسط مقارنة أفضل بما لا يقاس، ورغم ذلك فإن أحدهم يشكو من أن حال التعليم تدهور لأن الفصل الواحد في مدارس بلاده يضم –حسب تعبيره– أربعين تلميذاً بدلاً من عشرين، في حين أن الفصل الواحد في مدارسنا المترهلة يضم مائة تلميذ واحياناً أكثر، وهو يتحدث أيضاً عن غياب التأهيل للمعلمين وعن تدهور في أجورهم وهي الشكوى نفسها التي لم تتوقف في بلادنا منذ عقود. أما الحديث عن ضعف البنى التحتية للتعليم كما يراها ذلك الأخ العربي في بلاده فإنها في بلادنا ليست أضعف وإنما هي غير موجودة في الأساس وفي 90% من مدارسنا والريفية على وجه الخصوص حيث لا معامل ولا مختبرات ولا كمبيوترات ولا شيء يمت إلى التعليم الحديث مع زيادة عدد التلاميذ والطلاب ورغبة الملايين منهم في أن يتلقوا تعليماً يؤهلهم للدخول إلى القرن العشرين ثم القرن الواحد والعشرين.

إن وضع التعليم في بلادنا قبل الحرب هو وضعه مع الحرب وسيكون هو وضعه بعد الحرب إذا لم ينتبه القائمون بالأمر ويولون المسألة التعليمية ما تستحقه من اهتمام. في كل الأحوال وتحت كل الظروف فإن الأيام قد تفاجئنا بجيل لا يقرأ ولا يكتب ولا علاقة له بالأرض التي تناقص مردودها ولم تعد بحاجة إلى مزيد من الفلاحين الأميّين الذين حافظوا عليها فيما مضى من الزمن، إنهم سيشكلون عبئاً على الاقتصاد وعبئاً على الأمن وسوف تتبدد طاقاتهم في غير صالح أنفسهم وفي غير صالح الوطن. إن زيادة المدارس في العاصمة والنظر في أوضاعها يبدو سهلاً وممكناً وقد يؤدي إلى بعض النتائج المفيدة في تدارك الانحدار المتواصل في أهم بنية أساسية للتغيير والتطور، لكن المشكلة ستكون هناك في آلاف المدارس الموجودة في الأرياف والتي لا يجوز أن تأخذ تسمية مدارس لا من حيث المبنى ولا من حيث المعنى.

أقول وأكرر القول إن التعليم في الوطن العربي من أقصاه إلى اقصاه يعاني من تدهور وانحدار لكنه في بلادنا يعاني من حالات أسوأ إنه يكاد يكون غير موجود حتى في شكله البائس المتعثر، لقد كان التعليم في السبعينيات من القرن الماضي –كما يقول الباحثون في مجال التعليم– أفضل منه في الثمانينيات والتسعينيات. وقد كان في هذين العقدين أفضل منه وأكثر إيجابية مما هو عليه الآن، وهذا ما يدعو إلى أن يسارع القائمون على المنظومة التعليمية إلى تدارك ما يمكن تداركه قبل فوات الأوان.

كامة أخيرة

فارس العليي

بؤس المَثل واقعاً

انظروا ماذا حدث الآن عندما تحولنا عن طبيعتنا بشذاذ الأفعال، يمكننا جعل المثال واقعاً، وفي صورة الانتهاك لتلك الأخلاق والقيم الانسانية يتحول الموت وسفك الدماء والقتل بشتى طرقه، من صورته البشعة الضدية للحياة الجميلة والسلام الى ممارسة واقعية، بمعنى كيف أصبح القتل والموت والأفعال المنتهكة للانسان واقعاً نعيشه فتعطلت قدرتنا على استحضار هذه الوحشية كأمثلة نلجأ للتدليل بها كضروب من البشاعة واهتزاز الوجود وانحرافه عن طريقه الإنساني الأمن؟.

هذا الموت المتكاثر في الجهات عطل لدينا طرق الحياة ومعانيها الجميلة، وجعل نفسه التفاتاً أنيقاً مجبولاً بالأغنيات والاشعار ومنتظماً بالنعوش، وما من حزن عميق في خطوات الجنائز، وكأن وظيفتنا انحصرت الآن في دفن جثث بعضنا البعض، هل تشعرون الآن بفارق ملفت يراكمه الموت سوى تلاشي معنى عميق يشير عكسه للفناء.. إننا نندثر ايها القوم، ان لم يكن بالموت فبلا معنى وجدوى وجودنا. إما ان نعيش بمعنى شريف وكريم وسلام يتيح لخلافتنا واختلافنا المقدسين أداء مهام بفارق هذا التمييز، أو انه بإمكاننا الاعتراف أننا الميتون الأحياء وهو أمر أقل إيلاماً من المكابرة وصناعة حيز إضافي يستمر لتكاثر جهات القتل والحوادث المشينة جداً.

كي لا يضيع كل شيء دفعة واحدة!

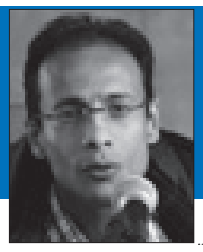

فتحي أبو النصر

ما لم تتوحد المقاومة على أساس وطني جامع وخلف شعار واع بإرادة استعادة وصنع المواطنة المتساوية والدولة العادلة، فلن تنجو اليمن. أما القاعدة والميليشيات فيجمعهما اليوم همّ واحد مشترك هو ترهيب المجتمع استلابه وإهانة وتجريف فكرة الدولة الوطنية وصولاً لتقاسم النفوذ الطائفي الذي يفضي للسلطة الدينية لا المدنية كما يشرخ ويشوه الذات اليمنية في الصميم. وأي مقاوم أو سياسي أو مراقب وطني لم يدرك ذلك بعد فإنه سيصب في خانتهما فقط. فإذا بلعت القاعدة الجنوب، فإن الامامة ستبتلع الشمال، الأمر الذي لم تستوعبه بعد فخامة الشرعية (المدوخة)، وكذا المقاومة التي لم تتوحد على شعار وطني جامع، فضلاً عن الحراك المتربص بنفسه والذي يدور (مش عارف أيش)، بينما البلد في مرحلة تفكيكية وتطييفية بالغة التعقيد والخطورة، إذ من الممكن خلالها تضييع كل شيء رضوخاً لمشيئة الأنانية واللامسؤولية والانتقام وقصر النظر.. كل شيء هنا وهناك دفعة واحدة، وخلاص!.

×××

يظل على الرئيس هادي ان يستيقظ فعلياً لاستعادة الأمن بجدية في مدن الجنوب المحررة من الميليشيات الانقلابية، بدلاً من تركها لأنياب ومخالب حفنة من المزايدين بالقضية الجنوبية أو من وحوش الارهاب الذين صاروا يشكلون ميليشيات مضادة منفلتة تهدد السلم الاجتماعي ولا تفرق بين الحق والباطل.

ثم ان الأسلوب التشطيري الأرعن المتبع من قبل مسلحين جنوبيين ضد كل شمالي في الجنوب هو أسلوب أكثر من قبيح ومؤسف يمس كل من لديه مصالح وأعمال في الجنوب –بالذات في عدن– بحيث يتم منعه من العبور كما يتعرض لبالغ الإهانة والتمييز في مواطنته وانسانيته تحت مبرر المظلومية الجنوبية التي أصيب أصحابها بفوبيا كل ما هو شمالي دون أي تمييز.

والأرجح ان هؤلاء لا يريدون ان يفهموا بأن مشكلتهم مع نظام أتخن الناس بالمظالم في الشمال والجنوب معاً وليس مع أفراد.

أما الآن فما زالت الصفة القانونية والاعتبارية الجامعة للجمهورية اليمنية قائمة رغم كل شيء شاء من شاء وأبى من أبى.

وبالتأكيد يبقى على كل جنوبي ما زال يحبذ مثل ذلك السلوك الهمجي التخلص منه باتباع أساليب سياسية تجلب الاحترام للتعبير عن حقه حتى في تقرير المصير وليس العكس.

فالكائنات المسلحة الصلفة عند نقاط العبور من الشمال الى الجنوب تتقطع للمركبات دون أي اعتبار أخلاقي في التعامل مع الشماليين المدنيين لكأنهم هم نظام 94م.

والثابت ان الانتصار للقضية الجنوبية العادلة لا يأتي باستمرار إنزال المواطنين من المركبات بعد طلب بطاقاتهم وتفتيشهم –لمجرد كونهم شماليين– ثم منعهم من الدخول الى عدن –الجنوب عموماً– دون أي ذنب يذكر، وانما بحسب المزاج الأحمق الذي يعتقد أصحابه انهم يخدمون القضية الجنوبية.

على انني أعرف الكثير من الأصدقاء العقلاء في الجنوب –وهذا للإنصاف– يرفضون ذلك الأسلوب المعيب والبدائي الذي يفضح المشوهين للحراك الجنوبي – من داخله – كما يكشف عن نفسيات ضحلة ورديئة من ناحية التعبير اللا أخلاقي عن القضية الجنوبية بالمقابل.

وإذ صار من المهم وضع حد لكل الطيش الذي تراكم هناك ويصر أتباعه على حرف القضية الجنوبية وتغذيتها بالعنصرية الجماعية غير المبررة فإن ثمة من سيقول انه الخطأ الصغير أو التصرف الفردي –كما يتردد دائماً على نحو رسمي منذ أشهر– في حين صار كيقين يتسع بل ويبدو كما لو انه تم التخطيط له لأنه يتم بشكل ممنهج بينما تقابل مناشدات واستفسارات أغلب الضحايا بالتجاهل.

ومن أعرفهم من نماذج الضحايا:

مهندسون، أطباء، عمال، تجار، طلاب، أصحاب ممتلكات، أقارب وأهالي لأسر جنوبية من أصول شمالية، إلخ إلخ: قطاعات شعبية واسعة عموماً تعاني الأمرّين بسبب سلوك انفصامي وتائه لأعلى سلطة في البلاد. «ولا يمكن القفز عن ذلك حتى إثبات العكس».

فهل يعلم الرئيس هادي مثلاً ان من ينزع الشرعية عنه –أكثر من غيره– هو مثل تدهور الانفلات على هذه الشاكلة في مدن الجنوب المحررة التي يبدو فيها بلا حول ولا قوة؟.

إن قصص المعاناة والمكابدات اليومية لضحايا السلوك ذاته يخجل منها كل صاحب ضمير في الجنوب قبل الشمال يا هؤلاء.

وفي السياق يبقى من المهم الإشارة إلى أن كل جنوبي يسافر إلى الشمال مثلاً –ومهما كان غرضه– لا يتم التعامل معه أبداً وفق ذلك النحو الصادم. فصنعاء مثلاً تكتظ بنازحين من حضرموت وعدن وأبين بشكل خاص دون أي مساس بكرامتهم كمواطنين إضافة إلى ان عشرات ومئات الآلاف من الجنوبيين المقيمين في مدن شمالية عديدة –ولديهم مصالح وأعمال متنوعة– من المستحيل ان يتم ترهيبهم والتعامل معهم كأعداء مع سبق إصرار وترصد.

صحيح ان تفاقم معاناة المدنيين من الشماليين في الجنوب واحدة من إفرازات الحرب الأهلية العمياء غير ان توجه التعامل معها بصمت وبلا مسؤولية غير مقبول وينطوي على تشجيع للغلاة من الجنوبيين على الانتقام من مواطنين على نحو أهوج، وبالتالي مضاعفة المأساة وتداعياتها في استهداف وأذى وضرر السكان المدنيين ما يثير عداوات وأحقاداً تاريخية لن تنساها الذاكرة الجماعية كما سيكون لها انعكاسات فظيعة على مستقبل الجميع.

وإذ نقدر مشاعر الغضب للجنوبيين بسبب الحرب الأخيرة وآثار حرب 94م إلا ان تحويل سخطهم باتجاه كل ما هو شمالي سيزيد الأمور تعقيداً، كما من السخف والضعة التواطؤ مع المشكلة لتحقيق أغراض سياسية واستراتيجية.

والمؤكد انه من غير المقبول أو المستساغ الابتهاج بتحويل الصراع السياسي إلى صراع عنصري مهما كانت الذرائع التي يسوقها البلهاء والأوغاد.

كذلك لا بد من تجنب استقطاب المواطنين على اساس غير وطني بكل الطرق المتاحة والحس الجدير بالتقاط الأبعاد والمآلات.

فحيث ينبغي على الجميع الفصل بين الصراع السياسي ومصالح الأبرياء، ننتظر من هادي كرئيس لليمنيين جميعاً أن يتحمل مهامه الملحة التي تأخرت كثيراً في تجفيف منابع تلك الظاهرة المشينة.. الظاهرة التي لا يتشرف بها إلا الجبناء والغوغاء بالمختصر.

رئيس التحرير
أبوبكر عبدالرزاق باذيب

المراسلات:
صحيفة «الثوري» - ص.ب: (19684) فاكس: 500868 وهاتف: 01/262985
صنعاء - حي الصافية خلف وزارة المالية ومصلحتي الجمارك والضرائب

التوزيع والاشتراك:
قسم التوزيع والاشتراك في الصحيفة - صنعاء

الاشتراك:
في الداخل: 8000 ريال
في الخارج: 100 دولار
مضافاً إليها أجور البريد

العنوان على الانترنت: http:www.althawry.org
البريد الإلكتروني: althawry2011@gmail.com

المواضيع المنشورة في الصحيفة تعبر عن آراء كتابها.. ولا تعبر جميعها بالضرورة عن رأي الصحيفة أو الحزب الناطقة باسمه..